

رابطة الجامعات الإسلامية

سلسلة فكر المواجهة

(١٠)

الإسلام .. والعولمة

الطبعة الأولى

١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م

تصدير

معالي أ.د/ عبد الله بن عبد المحسن التركي

رئيس رابطة الجامعات الإسلامية

يسرني أن أقدم للجامعات الإسلامية العدد العاشر من سلسلة فكر المواجهة تلك السلسلة التي أصبحت سلاح المقاومة القوي والفعال ضد محاولات الهيمنة والسيطرة التي تواجه عالمنا في هذه الآونة.

لقد قمنا بعقد أكثر من مؤتمر في مكة المكرمة وفي القاهرة جندنا فيها العلماء والمفكرين ليضعوا ظاهرة العولمة في إطار البحث العلمي المتعمق، ليستخلصوا النتائج، ونأمل أن تدخل النتائج والتوصيات نسيج الفكر والعلم ومختلف فئات مجتمعنا.

إن رابطة الجامعات الإسلامية قد قامت بجهد كبير في رصد ظاهرة العولمة في إطار تلك الدراسات القيمة التي أخرجتها في الفترة من عام ١٩٩٥ إلى عام ١٩٩٩م وكأنها كانت تستقرأ بعض أحداث المستقبل وما يحاط بأمتنا من شرور وما يجب أن تقوم به من أفعال لمواجهة تلك المخاطر الجمة.

واليوم تقدم الرابطة جهداً آخر في هذا المجال يتميز بالأصالة والعمق، وهو جهد علمي يفسر الظاهرة بأبعادها المختلفة من الناحية العلمية، وجهد غاني يستهدف إيقاظ الأمة وتنبيهها إلى عوامل الخطر والسقوط.

إنني وأنا أقدم دراسات عن العولمة في الإطار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي لأرجو الله أن يهدينا للتي هي أقوم وأن يجعلنا أهلاً لتحمل أمانة الرسالة ومسئولية الكلمة، فما جاهدنا يوماً إلا لرفع راية الإسلام خفاقة عالية، وما كان من بلادنا بقيادة خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين، وسمو النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء إلا العمل الدؤوب على خدمة الإسلام والتمكين له في الأرض، واليوم نلبي نداء ربنا لإظهار دينه والذود عن حياضه إيماناً منا بقوله

تعالي: ((هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ)) (التوبة:٣٣)، ونتبع في هذا هدى الحق حيث يأمرنا بالعمل ((وَقُلْ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ)) (التوبة:١٠٥).

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

تقديم

أ.د/جعفر عبد السلام

الأمين العام لرابطة الجامعات الإسلامية

وهكذا تمضي رابطة الجامعات الإسلامية في إنجاز وعدها لجامعاتها وقرائها بطرح كافة الملفات التى فجرها الغرب ضد الإسلام والمسلمين. ولا شك أن قضايا العولمة تعتبر في مقدمة القضايا المفتوحة بشكل واسع وتمس بشكل مباشر العلاقة بين العالم الإسلامي والأمريكي بشكل خاص والعالم الغربي بشكل عام. إن العولمة تمثل علاقة شائكة الآن بين العالم الإسلامي والغربي في مختلف أبعادها السياسية والاقتصادية والثقافية، فقد وضح بما لا يدع مجالاً للشك أن أمريكا تريد هيمنة كاملة علينا في السياسة، تريدنا أتباعاً مخلصين لها نفعل ما تمليه علينا ونمتنع عما لا تريده منا. من ليس مع أمريكا في محاربة الإرهاب فهو ضدها، وعليه فيجب على المسلمين أن يؤيدوا موقفها من ضرب العراق واحتلاله والاستيلاء على مصادر النفط فيه. كما أن عليهم أن يوافقوها في محو التفرقة القانونية التى استقرت في القانون الدولي بين الإرهاب وبين الكفاح لتحرير الأراضي المحتلة وتقرير المصير، وعلى المسلمين كذلك أن يوافقوها على تجميد أرصدة الجمعيات والهيئات الخيرية التى ترعى المسلمين المحتاجين، كما أن عليهم أن يتبعوها في جعل هيئات التحرير الفلسطينية العربية مثل حماس والجهاد وحزب الله على قائمة منظمات الإرهاب، بل إن أمريكا لم تعد تقبل كلمة إنصاف لهؤلاء المعتقلين في معسكر جوانتانامو في ظروف غير إنسانية دون محاكمة من عام ٢٠٠١م وحتى الآن.. وهكذا.

وفي المجال الثقافي تريد أمريكا أن تعدل العقل العربي في التعليم والإعلام، بل لا تتوانى عن القول باستبعاد تدريس آيات من القرآن الكريم تحرض على كراهية الغير من وجهة نظرها وأن تنادى كذلك بتغيير التعليم الديني بشكل عام في بلادنا ومن الضروري أن نعدل الأوضاع الخاصة بمركز المرأة في بلادنا أيضًا على الرغم

من المزايا التى أعطاها الإسلام للمرأة. وتحاول أمريكا أن تعدل الأنظمة السياسية في بلادنا ولو باستخدام القوة مثل ما فعلت في أفغانستان والعراق.

إن عصر الأمركة يستخدم العولمة كمفتاح للتغيير الذي يريده في عالمنا الإسلامي حيث يؤمن بأفكار التميز والتفوق التى وصل إليها وحده وبالتالي فلابد من إجلال بركاته علينا، وهى نفس الأفكار التى أشاعها الاستعمار في القرن الثامن عشر والتاسع عشر، وبرر بها استعمار العالم، يعاد صياغتها من جديد لتلائم تغيرات العصر، والمسألة في المجال الاقتصادي أوضح، فمنتجات أمريكا يجب أن تسود، المأكل والمشرب والملبس، يجب أن يحتذى فيها بالنموذج الأمريكي، الشركات المتعددة الجنسيات التى أسستها أمريكا والتى أصبحت في كل مكان في بلادنا يجب ألا تمس. الصناعات الخاصة بالعالم الثالث أصبحت تتوارى الآن ولا سبيل لوقوفها إلى جانب الصناعات الأمريكية. هذا وغيره كثير وهذا ما يفتحه ملف العولمة.

ماذا نحن صانعون مع هذا الملف، كيف نواجه التحريف الثقافي على وجه الخصوص ومحاولات تشويه الشخصية الإسلامية ومحو عناصرها الذاتية، وإزالة التقاليد والأفكار التى اعتنقناها وتفوقنا بها دائماً على عوادى الزمن وأحزان الحياة.

هذا ما يضعه أمامنا هذا الملف المهم الذي نأمل أن يكون للدراسات العديدة التى قدمت فيه والتى كتبت من قبل أعلام المسلمين في الوقت الحالى منهم: د.عبد العزيز التويجري المدير العام للإيسيسكو، د. أحمد علي رئيس البنك الإسلامي للتنمية، والمرحوم المستشار بدر المنياوي النائب العام السابق في مصر وعضو مجمع البحوث الإسلامية، وغيرهم وغيرهم.

إننا نعيد إلى القارئ جهداً بذل من قبل الرابطة لمواجهة هذه التحديات من خلال دراسات عديدة وإعلان عمان الذي صدر عنها في عام ١٩٩٩م في الأردن.

وأسأل الله أن يعين المسلمين على مواجهة هذه الأزمات التى يمرون بها، وأن يهديهم سبيل الرشاد.

القسم الأول

الدراسات والبحوث

رؤية رابطة الجامعات الإسلامية للعولمة

للأستاذ الدكتور / جعفر عبد السلام
الأمين العام لرابطة الجامعات الإسلامية

رؤية رابطة الجامعات الإسلامية للعولمة

للدكتور / جعفر عبد السلام([١])

قامت رابطة الجامعات الإسلامية طوال خمس سنوات أى منذ عام ١٩٩٥م حتى عام ١٩٩٩م بدراسة التحديات التى تواجه الأمة الإسلامية فى القرن المقبل ولجأت إلى أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الأعضاء ليقوموا بهذا العمل المهم، ونشرت فى نهاية عام ١٩٩٩م مجموعة من الأعمال التى تتضمن هذه الدراسات، كما أصدرت فى الأردن ـ فى مؤتمرها العام السادس ـ ((إعلان عمان)) الذى عرض لوجهة نظر الجامعات الإسلامية فى مواجهة هذه التحديات.

وقد انتهت الرابطة إلى أن من أهم هذه التحديات هو تحدى العولمة، بما يعنيه من التأثير الكبير للشأن الخارجى على الشئون الداخلية للدول، وبما يغير الكثير من المسلمات التى سادت فترة من الزمن عن سيادة الدولة، ومن عدم جواز التدخل فى شئونها، ومن اعتبار بعض المناطق فى نشاط الدولة مسائل أساسية لا يجوز بحال التدخل فيها، كشئون الحكم، والاقتصاد والسياسة، وعلاقة الدولة بأفرادها، إلى غير ذلك من الشئون، فالأساس الفاصل بين ما يمكن أن يكون شأنا دوليا أو شأنا داخليا هو طبيعة المسألة، وهل يحكمها القانون الدولى أم القانون الداخلى.

ولكن العولمة غيرت هذه المفاهيم ولا زالت تعمق أثرها فى هذا التغيير كل يوم، وبعض ما يحدث لاشك له فائدته، ولكن الكثير منه يحمل أضرارا بالغة خاصة على الدول النامية، ويدخل فيها بالطبع الدول الإسلامية.

إن العولمة تعتمد على ثورة المعلومات ولها وسائلها فى نقل هذه المعلومات إلى كل أنحاء العالم، وهو أمر مهم ومثير فى نفس الوقت، وهى أيضا تعتمد على ثورة المواصلات والاتصالات، وهو أيضا مفيد ومؤثر، ويمكن للدول الإسلامية أن

([١]) الأمين العام لرابطة الجامعات الإسلامية

تستفيد من هذا التطور فى الدعوة إلى الله وبيان حقائق الإسلام، وهى أيضا تعنى فتح الأبواب المغلقة أمام تنقلات الأشخاص والسلع والأفكار وهى أمور مفيدة، لكن ذلك كله يستدعى أمورا عديدة يجب أن نتقدم بها لمواجهة العولمة، لابد أن نستعين بالله أولا، وبثوابت ديننا وعقيدتنا لنميز الخبيث من الطيب فى كل ما يحيط بنا، ويراد منا لتحقيق سياسية العولمة، ويهمنى هنا أن أبرز بعض ما جاء فى دراسات التحديات عن العولمة وعن أساليبها فى التأثير على حياة المسلمين ثم عن واجباتنا تجاه العولمة وسنتناول ذلك فى قسمين، نخصص القسم الأول منه لتعريف العولمة، ونعرض أساليبهما فى التأثير على حياة الأمة، ثم نعرض مواجهة العولمة من منظور إسلامى وسأستعين فى عرض هذه المسائل على الدراسات التى قامت بها رابطة الجامعات الإسلامية باعتبارها بيت خبرة للعالم الإسلامى فى مختلف الدراسات والبحوث التى أشرت إليها.

القسم الأول

التعريف بالعولمة وآثارها على الدول الإسلامية

يهمني أن أعرض في البداية معنى العولمة وتأثيرها كما جاءت بالتقرير النهائي الذي لخص مرئيات اللجان الثمانية التي شكلتها الرابطة وهي لجان التحديات السياسية، والقانونية، والإعلامية، والعلمية، والتربوية، والاجتماعية، والاقتصادية، والحضارية، ثم نتعرض بعد ذلك لبعض التفاصيل التي اهتمت بها بعض اللجان.

التقرير النهائي للجان التحديات :

ناقش العديد من البحوث والدراسات والتقارير قضية العولمة واعتبرتها على رأس التحديات الخارجية الموجهة للعالم الإسلامي. وقد قدمت العديد من التعريفات للعولمة في مختلف التقارير، واعتبرتها التقارير الثمانية من قبل التحديات التي تواجه العالم الإسلامي. وهذه مسألة جوهرية يجب أن توضع في الاعتبار، فهي تمثل تحديا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وحضاريا وقانونيا، وعلميا وإعلاميا.

وفي الحدود التي تهمنا في هذا التقرير النهائي فإن العولمة تدل على اختراق الخارج للداخل بشكل لم يسبق له مثيل من قبل وأن تيار الاختراق باسم العولمة قد بدا يتشكل بعد انتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتي.

وأكثر التحليلات المقبولة للعولمة، تتمثل في أنها عملية تتضمن كل القوى التي تدفع الأفراد والجماعات والحكومات والتنظيمات نحو أشكال متشابهة من السلوك، ومن ثم فإن التطورات التكنولوجية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تدعم من نطاق اتساع المصالح والممارسات بحيث تتخطى الحدود الوطنية هي مصادر المعلومات والتعبيرات عنها.

ويتحدد البعد الاقتصادى للعولمة فى ضخامة وسرعة التحدى الاقتصادى، وفقدان الدولة للسيطرة على اقتصادها وتنامى التجارة الدولية وقيام الاقتصاد الدولى على الاعتماد المتبادل وزيادة حركة رؤوس الأموال، والسوق التجارى الواحد الخالى من القيود لانتقال السلع والخدمات، بما يفرضه ذلك من تنافس شرس بين مختلف القوى الاقتصادية فى العالم. وهناك مقاييس أوضحت أن نصيب الدول الكبرى من اتفاقيات الجات – رمز العولمة الاقتصادية – ستكون أضعاف ما يمكن أن تحصل عليه الدول النامية مجتمعة، وأن العولمة الاقتصادية ستفتح باب تحرير التجارة – ليس فى السلع والمنتجات الزراعية والصناعية وحدها – بل فى مجال الخدمات والملكية الفكرية والصناعية كذلك.

وتعرضت العديد من التقارير للآثار الحضارية للعولمة وركزت على أن الغرب يركز عليها الآن فى محاولة مستديمة لاقتلاع جذور المقاومة لفكره وثقافته الحضارات الأخرى وأبرزها الحضارة والثقافة الإسلامية. إن الحصن الوحيد الباقى أمامنا للدفاع عن ذاتيتنا ووجودنا وكياننا ينحصر فى الحفاظ على ما لدينا من حضارة وثقافة.

لذا كان إحياء التراث الإسلامى والاهتمام باللغة العربية، وتجلية دور الرواد فى الثقافة والفن والعمارة الإسلامية مسائل جديرة بالاهتمام الشديد من قبل كل العالم الإسلامى دولا وشعوبا.

كذلك أبرزت التقارير المفاهيم السياسية للعولمة ومحاولة الترويج للقيم الغربية عن التعددية السياسية واحترام الديمقراطية وتطبيقها فى كل أنحاء العالم، واحترام النموذج الغربى لحقوق الإنسان، واستخدام المفاهيم السياسية الغربية فى هذا المجال للتأثير على الدول الأخرى وفرض الجزاءات عليها.

وتدق التقارير ناقوس الخطر بسبب تخلف وجود أنظمة فى الدول الإسلامية تستطيع أن تجعل الجماهير تتجاوب معها وتكفل الوصول إلى الإرادة السياسية

لمختلف الشعوب الإسلامية وتدعو إلى الأخذ بالشورى مع وضع آليات تتفق مع تطورات الحياة الحديثة لتطبيقها، هذا هو الطوفان المتمثل فى الهيمنة السياسية الكاملة من الغرب لأنظمتنا والأسس التى تعيش عليها حياتنا.

وتحذر التقارير من آثار العولمة فى المجال الإعلامى حيث إن الإعلام يشكل حياتنا الآن، والإعلام الغربى بقوته وامتلاكه وسائل شديدة للإبهار، بدأ يؤثر على أجيالنا الحالية، وعلى أطفالنا بشكل خاص، ويجعلهم أسرى الأفكار التى يبثها، والأكاذيب التى يشيعها عن عظمته والتحقير من شأن الآخرين، لذا تنبه التقارير إلى خطورة ذلك وتضع الأساليب والآليات الواجب العمل بها لمواجهة هذا النوع الخطير من العولمة.

وقد أوضح تقرير لجنة التحديات القانونية أن التأثير على المجال القانونى سيكون خطيرا إذ ستفرض العولمة القوانين والتشريعات، سواء فى المجال الدولى أو المجال الداخلى التى تخدم مصالحها وتسير الشعوب الأخرى بما يتلاءم مع هذه المصالح.

المطلب الأول

الإعلام والعولمة

أشار تقرير لجنة التحديات الإعلامية إلى تحدى العولمة فى المجال الإعلامى، وننقل هنا بعض ما جاء به بهذا الخصوص :

تعد العولمة واحدة من أهم الظواهر التى فرضت نفسها مؤخرا على الساحة الدولية، وواكبت الظروف الجديدة التى نشأت فى عالم تلعب فيه الأقمار الصناعية والسنوات الفضائية والبث المباشر دورا محوريا فى تشكيل الاتجاهات وتغيير السلوكيات، والتأثير على الرأى العام.

إذا كانت العولمة قد ظهرت فى أول الأمر فى مجال الاقتصاد إلا أن هذا المصطلح قد شق طريقة فى عالم السياسة والعلاقات الدولية، وانتشر بصورة واسعة، وأصبحت تلوكه الألسن وتتناقله الأقلام، وقد أسهمت التكنولوجيا المعاصرة فى شيوع هذه الظاهرة، مما أدى إلى انهيار الحدود السياسية والحواجز الجغرافية بين العالم، كما أدى إلى القضاء على المسافات بين مختلف الدول بفضل التقدم المذهل فى وسائل الاتصال ونظم المعلومات.

وقد اختلف المفكرون والخبراء فى وضع تعريف مانع جامع لمصطلح العولمة، كما اختلفوا فى تحديد مفهومه والأسس التى يقوم عليها، ولاسيما علاقتها بالعقيدة والميراث الثقافى للأمة، فهل العولمة فى النظام العالمى الجديد تمتد لتشمل العقيدة والتراث والقيم السائدة فى مختلف المجتمعات بهدف توحيد العقائد وتذويب العادات والقيم والمفاهيم التى تميز الأمم والشعوب فى بوتقة واحدة لتذوب معها الهوية العقدية والقومية والثقافية للأمة؟

وإذا كانت العولمة تعنى جعل الشئ على مستوى عالمى، أى نقله من حيز المحدود إلى آفاق اللا محدود، فيكون إطار الحركة والتعامل والتفاعل متجاوزا الحدود

الجغرافية المعروفة للدول، فإن العولمة فى معظم الأدبيات الأمريكية تعنى تعميم الشئ وتوسيع دائرته، أى تعميم نمط من الأنماط الفكرية والسياسية والاقتصادية التى تختص بها جماعة أو أمة معينة على العالم كله، ولأن الدعوة إلى العولمة قد ظهرت فى الولايات المتحدة، فإن هذا يفترض أنها تعنى الدعوة إلى تبنى النموذج الأمريكى فى الاقتصاد والسياسة وفى طريقة الحياة بشكل عام، ومن ثم فإن العولمة فى تطورها تسعى إلى الهيمنة التى أصبحت واقعا يعود بمرجعيته الأمريكية إلى الأمريكيين، كما يعود بمرجعيته الأوروبية إلى الأوربيين...الخ، وهى بهذا تختلف كل الاختلاف عن العالمية التى يعنيها الإسلام، فالإسلام لا يستهدف التحكم أو الهيمنة، ولكنه يعترف بالتباين والتنوع والتكامل بين الأمم والشعوب والأفراد، وهو بهذا لا يكره أحدا على اعتناق المبادئ التى جاء بها، ولكنه يطرحها أمام الإنسان ليعمل فيها عقله فيقبلها أو يرفضها، فلا إكراه فى الدين، ولا قمع لحرية الرأى، ولا اغتصاب للعقول، ولا تقييد لحريات الآخرين فى اختيار أنماط الحياة التى تناسبهم وتتوافق مع احتياجاتهم مصداقا لقوله تعالى فى سورة الحجرات (آية ١٣) : "يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ".

وفى هذا الإطار يرى أغلب الباحثين المعاصرين أن العولمة تعنى طغيان ثقافة معينة على الثقافات الأخرى، وتعمل على ابتلاع هذه الثقافات ثم القضاء عليها والحلول محلها، وهى بهذا تعتبر نوعا من القهر الفكرى، وهو ما يشكل خطورة على الأمم الضعيفة تفوق خطورة الاحتلال العسكرى والهيمنة الاقتصادية لاسيما أن هذه الأمم تعانى من الوضع الاقتصادى والسياسى والتكنولوجى المتدهور، هذا بخلاف القوى المسيطرة التى تملك ناصية التقدم وأسباب القوة ومناطق النفوذ، وكيف يمكن أن يصمد الفقراء والبوساء فى الجنوب أمام سيطرة الأغنياء والأقوياء فى الشمال؟... إن صوت الفقراء سوف يكون خفيضا وسط هذا الضجيج العالمى الكبير.

لقد كان من المفروض فى ظل العولمة أن تقوم أجهزة الإعلام الدولية بتحقيق التقارب والتكامل وتوثيق الصلات بين مختلف الشعوب، وأن تكون وسيلة

للتنوير والتثقيف وبناء الإنسان، ولكن ما حدث يختلف عن ذلك تماما، فقد جاء التدفق من جانب واحد، ثقافة من يملك المال والتكنولوجيا تريد أن تهيمن على من لا يملك، دون أن تلقى بالا للنفاقات الأخرى، بل أنها تريد أن تطيح بما توارثته من قيم ومبادئ حافظت عليها سنوات طويلة، ووجدت الشعوب الضعيفة نفسها أسيرة لهذا التلقى دون أن يكون لها دور إيجابى مما يهدد باقتلاع جذورها واغتيال ماضيها وابتسار حاضرها ومستقبلها، وكنتيجة لذلك فقدت حكومات كثيرة سيطرتها على قطاعات عديدة من مواطنيها فأدى هذا الوضع إلى ظهور جماعات عرقية ودينية رأت فيما يحدث نوعا من الغزو الفكرى الذى يستهدف محو شخصيتها ليجعلها مسخا من شخصية الآخرين، بل إن من هذه الجماعات من رفع السلاح وأطلق الرصاص للحفاظ على الهوية.

إلا أنه على الرغم من كل ذلك فإن مقاطعة تلك الشبكات الإعلامية لم يكن بالأمر السهل لأنها تفرض نفسها فرضا، وتغطى سماوات العالم أجمع، واستقبالها متاح لكل من يريد، وبدلا من أن يكون الاتصال حوارا متبادلا وتفاعلا بين الحضارات وتكاملا بين المصالح الاقتصادية تحول إلى نوع من الغزو الثقافى والتدفق المعرفى أحادى الجانب فى مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

إن من أبرز سلبيات العولمة هو القهر الثقافى وتقسيم العالم فى ظل النظام العالمى الجديد إلى كيانات صغيرة تستهدف خدمة مصالح القطب الأوحد ليجد الإنسان فى العالم الثالث نفسه محاصرا من جميع الجهات بإطار من القيم والمعارف المختلفة تماما عن تراثه الدينى والاجتماعى، وعندها فإنه يخشى أن يظهر جيل جديد منقطع الجذور يستبيح المحظورات ويستسهل الاعتداء على القيم، إن العالم الثالث يعيش فى مفترق الطرق وأمام لحظة اختيار دقيقة.

ومن ثم فإن حالة الضعف الاقتصادى والسياسى فى عدد ليس بالقليل من أقطار العالم الإسلامى يجعل جبهتها الداخلية أكثر هشاشة، وقابلة للاختراق من القوى الكبرى المسيطرة، فضلا عن زعزعة الاستقرار واستمرارية التخلف.

ومسلسل الاعتداء على العالم الإسلامى تمتد حلقاته إلى يومنا هذا، لكن الغلاف الخارجى يتغير بتغير الأحوال، فالذى كان احتلالا أو انتدابا أصبح يسمى "مقتضيات النظام العالمى الجديد"، والذى كان تنصيرا مباشرا، أصبح ينعت "بالتنوير"، والذى كان اسمه استعمار الشعوب المسلمة، أصبح يكنى بكنية هى "مقاومة الأصولية"، والذى كان يعرف بالقضاء على اللسان العربى، أصبح أسمه الجديد "كونية الثقافة" أو "إنسانية المعرفة"، وعصرنا الراهن الذى نعيش فيه الآن هو عصر التحولات المتسارعة، وهو عصر اتسم بالثورة التقينية والاتصالية التى لم تواكبها ثورة أخلاقية أو روحية، ذلك أن التطور المذهل للعلوم والتكنولوجيات يكاد يجعل المرء يفقد قواعده الروحية أمام احتياج المادة.

وفى الحقيقة إن العولمة تمثل تحديا حقيقيا للشعوب العربية والإسلامية ليس فقط لأنها مفروضة عليهم، ولكن لأنها أيضا نتاج لحضارة غير حضارتهم، ولكونها كذلك تهدد هويتهم فى الصميم.

المطلب الثانى

العولمة ونقل التكنولوجيا

جاء فى التقرير النهائى للجنة التحديات التكنولوجية عن العولمة ما يلى :

التوافق مع العولمة أصبح حتميا لأنها أى العولمة تمثل النتاج الفعلى للنظام العالمى الجديد الذى تتبناه وتحرص عليه القوى الدولية المتحكمة فى مقدرات دول العالم. يقود هذه القوى الدولية تيار عالمى شرس نحو التحرر والإصلاح الموجه، الغالية فيه تمثل نوعا من الإصلاح المزدوج فى الاقتصاد والسياسة، يقوم على التعددية السياسية ومزيد من الاقتصاد الحر المعتمد على آليات السوق، كما تعمل هذه القوى الدولية على أن يصبح الاقتصاد والإدارة والإنتاج الصناعى عالميا، ومن واقع هذا المفهوم وجب التنويه عن نقل التكنولوجيا فى ضوء مجموعة من القضايا مثل دور النشاطات الوطنية للعلم والتكنولوجيا فى العولمة، ومقومات تشييد قاعدة تكنولوجية وطنية متينة، وفجوة المعرفة والتكنولوجيا بين الدول المتقدمة والدول النامية فى ظل النظام العالمى لإنتاج التكنولوجيا.

النشاطات الوطنية للعلم والتكنولوجيا :

تلعب النشاطات الوطنية للعلم والتكنولوجيا دورا أساسيا فى العولمة وذلك لعدة أسباب من بينها :

١ - أن العلم والنشاط العلمى عالمى النزعة بطبيعته ولا تعوقه إطلاقا الحدود الكائنة بين الدول، والمجتمع العلمى فى أية دولة هو جزء متكامل مع المجتمع العلمى الدولى بكل أبعاده وطموحاته.

٢ - أن هناك مشكلات عالمية بخصائصها مثل التنبؤ فى الأرصاد والفلك ومشكلات البيئة واستغلال البحار والمحيطات والفضاء ومقاومة الجفاف والتصحر،

والأمراض المتواطنة وغيرها ـ تستدعى دائما كافة الدول والمجتمعات فى سبيل التغلب عليها.

٣- أن الدول الصناعية المتقدمة تستحوذ على أكثر من ٩٠% من نشاطات وإنجازات العلم والتكنولوجيا على المستوى العالمى، الأمر الذى يدعو الدول النامية إلى توفيق أوضاعها مع هذه الحقيقة حتى تستطيع مواكبة مبدأ الأخذ والعطاء فيما بين الدول جميعا كما سبق وأوضحناه.

٤- إن التكاليف المالية للبحوث العلمية والتكنولوجية فى المجالات المتقدمة والجديدة أصبحت باهظة المستوى وفوق قدره وطاقة أى دولة بمفردها مهما بلغت درجة غناها، ومن هنا فالعمل الإقليمى والدولى ضرورى فى هذه المجالات.

٥- إن تدفقات التكنولوجيا الخارجية عن طريق النقل الأفقى لها تأثير مباشر على نمو القدرات العلمية والتكنولوجية إذا ما تم النقل بطريقة صحيحة وصاحبه نقل للعلم أيضا.

القاعدة العلمية والتكنولوجية :

إن توافر قاعدة علمية تكنولوجية بات شرطا أساسيا لكى تتبوأ أية أمة مكانا مرموقا فى النظام العالمى الجديد ومولودته العولمة، ولا يمكن لهذه القاعدة أن تتكون وتنمو إلا على أساس توافر مقومات رئيسية من بينها :

١- إرادة سياسية وطنية واعية بقيمة العلم والتكنولوجيا ودورهما فى المجتمع.

٢- نظام تعليمى ـ تربوى ـ ثقافى حديث.

٣- نظام للعلم والتكنولوجيا تتوافر لديه إمكانات وطاقات مؤسسية ومالية وبشرية قادرة على الابتكار والإبداع العلمى والتكنولوجى وربطه بتنمية المجتمع.

٤- سياسة علمية – تكنولوجية ترتبط ارتباطا وثيقا بالسياسة الاقتصادية، وسياسات الإنتاج والاستهلاك وتوزيع الدخل، والسياسة التعليمية، والسياسة الثقافية، والسياسة الخارجية.

٥- تعظيم الاستفادة من العلاقات العلمية والتكنولوجية الدولية والإقليمية والثنائية.

٦- اكتساب مهارات ذاتية فى إدارة رفيعة المستوى للنشاطات الوطنية للعلم والتكنولوجيا.

تأتى العولمة والقاعدة العلمية والتكنولوجية المتينة فى سبيلها للتكوين فى كثير من الدول الإسلامية، الأمر الذى يحتم على هذه الدول أن تعمل سريعا على توفيق أوضاعها فيما تفرضه العولمة من المعرفة والتكنولوجيا كعنصرين حاكمين للمواكبة والندية والمنافسة.

المطلب الثالث

الاقتصاد والعولمة

أظهر تقرير لجنة التحديات الاقتصادية تأثير العولمة على العالم الإسلامى فى المجال الاقتصادى حيث جاء بما يلى :

تحدى عصر ما بعد الجات (عصر العولمة والمعلوماتية والتكتلات الاقتصادية) :

إنه وبدخول اتفاقية مراكش بإنشاء منظمة التجارة العالمية حيز النفاذ فى أول يناير ١٩٩٥ يكون تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية فى النصف الثانى من القرن العشرين قد استكمل دعامته الثالثة، ويكون مثلث الاقتصاد العالمى الجديد قد استكمل كذلك ضلعه الثالث، وذلك بعد أربعين عاما من إقامة الدعامتين الأوليين، حيث قد اختص صندوق النقد الدولى برعاية النظام النقدى العالمى، واختص البنك الدولى للإنشاء والتعمير برعاية النظام المالى والتنمية الاقتصادية الدولية، وأخيرا اختصت منظمة التجارة العالمية بالسهر على النظام التجارى العالمى.

والتقرير لا يتجاوز الواقع فى قوله : إن أية دولة لا تملك فى الوقت الحاضر أن تبقى خارج عضوية منظمة التجارة العالمية والنظام التجارى متعدد الأطراف الذى تقيمه، لتحديد مسيرة العلاقات التجارية الدولية على الأقل لعدة عقود زمنية قادمة، وذلك من حيث إن كافة دول العالم إما أعضاء حاليين فى منظمة التجارة العالمية أو دول تسعى لكسب هذه العضوية.

وتبدو أهمية وخطورة اتفاقيات التجارة العالمية التى تضمنتها الوثيقة الختامية المتضمنة نتائج جولة أوروجواى للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف، والتى أنشأت منظمة التجارة العالمية كآلية لتنفيذها فى أنها امتدت لتشمل مجالات

تجارية لم تتناولها الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة المشهورة باسم الجات، ولم تتطرق إليها نتائج أى جولة من جولات المفاوضات السبع التى سبقت مفاوضات جولة أوروجواى، حيث مدت هذه الاتفاقيات مظلة الضوابط التجارية الملزمة دوليا إلى ثلاث مجالات تتصف جميعها باضطراد ازدياد أهميتها فى التجارة الدولية حاليا وإلى عدة عقود قادمة وهى :

١ - مجال التجارة فى الخدمات والتى تمثل تقريبا خمس التجارة الدولية، وقد خضع هذا المجال لأول مرة لقواعد تجارية دولية ملزمة ضمن حزمة الاتفاقات التى تحكمها منظمة التجارة العالمية، ويهدف إلى تحرير التجارة فى الخدمات بين الدول الأعضاء فى المنظمة، وعلى الدول الإسلامية أن تتنبه إلى خطورة تحرير التجارة فى مجال الخدمات، إذ ليست كل الخدمات التى يتم تبادلها دوليا مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية.

٢ - مجال الجوانب التجارية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية (حقوق الملكية الفكرية والفنية والصناعية أو حق المؤلف والحقوق المشابهة له، والعلامات التجارية، والنماذج الصناعية، ومنشأ السلع والاختراعات) وهو مجال يهم بالدرجة الأولى الولايات المتحدة الأمريكية والدول الصناعية الكبرى، وله انعكاسات سلبية على اقتصاديات الدول الإسلامية فى الأجلين القريب والمتوسط.

٣- مجال إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة وهو مجال يكتسب أهميته بالنسبة لاستثمارات الشركات الكبرى متعددة الجنسيات، التى تحلم الدول الإسلامية باجتذاب استثماراتها.

وأخطر من ذلك كله أن اتفاقيات التجارة العالمية التى تضمنتها وثيقة أوروجواى كل لا يتجزأ، أو هى تعهد واحدة إما أن تقبله الدولة المنضمة إلى منظمة التجارة العالمية برمته دون استثناء، وإما أن ترفضه، ولا محيص لها عن قبوله والالتزام بكل ما جاء فيه من أحكام.

ولا تعتبر اتفاقيات التجارة العالمية التى تضمنتها وثيقة أوروجواى والتى تبلغ ثمانية وعشرين اتفاقا وأداة قانونية تتضمن تسعة عشر اتفاقية وسبع وثائق تفاهم وبروتوكولا واحد وآلية واحدة، لا تعتبر نهاية المطاف فى إنشاء النظام التجارى العالمى، بل إنها على العكس من ذلك قد تكون بداية المطاف فى إقامة هذا النظام، إذ عنيت هذه الاتفاقات بوضع الأسس والمبادئ التى سينهض عليها النظام الدولى والتى ستحكم التجارة العالمية لعدة عقود قادمة من القرن الواحد والعشرين، حيث من المتوقع أن نجد فى كل عام اتفاقات جديدة وتحرير مجالات جديدة، وسوف يكون المحرك لكل ذلك هو مصالح الدول المؤثرة فى النشاط التجارى العالمى.

وفى إطار محاولات الدول المتقدمة لإقحام موضوعات جديدة تحت مظلة اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية، جاء موضوع معايير العمل بناء على اقتراح من الولايات المتحدة الأمريكية ضمن جدول أعمال المؤتمر الوزارى الأول لمنظمة التجارة العالمية والذى عقد بسنغافورة فى ديسمبر ١٩٩٦، ويتخلص الاقتراح الأمريكى فى ربط تحرير التجارة بضمان احترام الحقوق الأساسية للعمل، وذلك من خلال تكوين جهة بمنظمة التجارة العالمية تتولى تحديد العلاقة بين معايير العمل وتحرير التجارة وبما يتوافق مع قواعد وأحكام منظمة التجارة العالمية.

ويهدف الاقتراح من خلال ربط تحرير التجارة العالمية باحترام الحقوق الأساسية للعمل إلى منع تشغيل الأطفال والصبية فى ورش العمل الصغيرة وذلك بما يعنى وضع القيود على صادرات الدول التى تشغل الأطفال والصبية والنساء.

وهو الأمر الذى من شأنه حرمان الدول النامية من الميزة النسبية لديها فيما يتعلق بانخفاض أجور عمالة الأطفال والصبية.

خلاصة القول إذن : إن اتفاقات التجارة العالمية المشار إليها تعد فى حد ذاتها إحدى التحديات الاقتصادية التى تواجه الأمة الإسلامية فى القرن الحادى والعشرين وذلك للاعتبارات التالية :

١- أن دول المجموعة الإسلامية لا تملك سوى الموافقة عليها والانضمام إلى عضوية منظمة التجارة العالمية التى أنشئت كآلية لتطبيق هذه الاتفاقات والتى تملك من أدوات العقاب ما يرغم الدول النامية قاطبة على تنفيذ تعهداتها.

٢- إن الاتفاقات المشار إليها كل لا يتجزأ وأن الوزن النسبى لمصالح الدول النامية فى نصوص هذه الاتفاقات غير معتبر بالدرجة المطلوبة.

٣- أن دول المجموعة الإسلامية لا يجمعها أى تكتل اقتصادى فاعل ذو قيمة مؤثرة حتى يمكنها التمتع بالمزايا التى تمنحها الاتفاقات المشار إليها للتكتلات الإقليمية وبالتالى فإنها تتعامل فرادى مع منظمة التجارة العالمية التى تتحكم بالفعل فى أكثر من تسعين فى المائة من إجمالى حجم التجارة العالمية.

٤- إن الدول المتقدمة بدأت تستخدم أساليب حمائية رمادية تهدف إلى منع نفاذ منتجات الدول النامية ومنها الدول الإسلامية إلى أسواقها ومن هذه الأساليب المبالغة فى قواعد المنشأ، والمحافظة على صحة الإنسان والحيوان والبيئة، ودعاوى الإغراق ودعاوى احترام الحقوق الأساسية للعمل.

٥- إن المنتج المحلى فى غالبية دول المجموعة الإسلامية لا يقوى على منافسة نظيره فى الدول المتقدمة حيث لا يتساويان فى ظروف الإنتاج ولا فى تكاليفه الإضافية خاصة ضرائب المبيعات والضرائب الجمركية المفروضة على آلات ومعدات الإنتاج المستوردة فضلا عن عدم تساويهما فى الجودة والمواصفات العالمية، وقطعا سوف يضر تحرير التجارة العالمية بالمنتج المحلى فى دول المجموعة الإسلامية.

٦- أن غالبية الدول الإسلامية من الدول المستوردة للغذاء، وسوف يترتب على ما أقرته اتفاقات التجارة العالمية من رفع الدعم عن السلع الزراعية زيادة فاتورة الغذاء التى تدفعها الدول الإسلامية، وزيادة معاناة المواطن محدود الدخل فى هذه الدول.

٧- إن أهم صادرات دول المجموعة العربية الإسلامية بالذات ودول المجموعة الإسلامية ككل هو النفط وهو خارج نطاق اتفاقات التجارة العالمية، وفى الوقت الذى نجد فيه أن تحرير التجارة العالمية فى السلع الزراعية وخاصة القمح سوف يؤدى إلى ارتفاع أسعارها عالميا، فإن الدول المتقدمة لا تدخر جهدا فى محاولات تفكيك وتفتيت المنظمة المحتكرة للنفط (أوبك) وضرب أسعاره.

٨- أن السياسات الاقتصادية والتجارية فى معظم دول المجموعة الإسلامية تنطوى على قدر كبير من التخبط وعدم الاستقرار والارتجالية أحيانا فى اتخاذ القرار والخضوع لضغوط ومصالح جماعات المصالح المحلية فى أحيان أخرى، والتقرير يتخوف من مستقبل مثل هذه السياسات فى ظل تحرير التجارة العالمية فى عصر ما بعد نفاذ اتفاقات التجارة المشار إليها.

٩- تعانى الهياكل الاقتصادية والإنتاجية فى الكثير من دول المجموعة الإسلامية من مشاكل التشوهات الناتجة عن تخبط سياساتها السابقة، وقد جاءت اتفاقات التجارة العالمية المشار إليها فى الوقت الذى تنعدم فيه الكفاءة بين اقتصادياتها واقتصاديات الدول المتقدمة، سواء فى درجة النمو والاستقرار، أو فى أساليب الإنتاج وفنونه ومجالاته، أو فى حجم الإنتاج ومعدلات تبادله عالميا، وفى الوقت الذى لم تأخذ فيه الاتفاقات المشار إليها مصالح الدول النامية ومنها الدول الإسلامية بعين الاعتبار.

المطلب الرابع

التربية والعولمة

تتناقل وسائل الإعلام فى عالمنا الإسلامى مصطلح "العولمة"، نقلا عن الإعلام الغربى الذى يستخدم تقانته وأقماره وحواسبه الآلية وشبكات اتصالاته الفضائية، للتمكين له بين المثقفين فى مختلف أرجاء العالم، ويشغل مثقفونا أنفسهم بالتفكير فى هذا المصطلح، من حيث مفهومه، ومن حيث الهدف من التركيز عليه من قبل الدول المتقدمة فى الوقت الحاضر، ومن حيث أثر هذه العولمة على عالمنا الاسلامى.

وتختلف اجتهادات مثقفينا بالنسبة للعولمة المعاصرة، فنجد فريقا يراها - بما امتطت من تقانة متقدمة وإعلام غلاب - تهدد هويتنا، ومن ثم ينبغى أن توصد الأبواب والنوافذ دونها، وأن نرفضها كلا وتفصيلا، ويرى فريق آخر أنها بشير تقدم ورقى - وكيف لا وهى آتيه من مجتمعات متقدمة، وتمتطى أحدث ما وصل إليه العصر من أساليب الاتصال وتقانته - ومن ثم ينبغى أن نفتح لها الأبواب والنوافذ، وأن نغتنم الفرصة بالأخذ بمعطياتها لنقيل الأمة الإسلامية من عثرتها، ولا يزال هناك فريق ثالث يرى أن نأخذ منها المفيد ونتقى شر ما تأتى به من سلبيات.

ومما يزيد صورة العولمة غموضا اختلاف الآراء حولها. فمثلا، جاء فى كتاب صمويل هنتجتون، الأستاذ بجامعة هارفارد المعنون :

"The Clash of Civilizations and The Making of World Order".

أن العولمة بمعنى سيادة الثقافة الغربية أو ثقافة الشمال على العالم أمر بعيد المنال، وأنه يرى أن صراعا حضاريا سوف يقع - لا محالة - بين أربع حضارات هى: الحضارة الإسلامية والحضارة المسيحية والحضارة الهندوسية والحضارة البوذية.

واعتبر بعض علماء الولايات المتحدة الأمريكية هذا الرأى متطرفا، بل اعتبروه يدعو إلى حرب عالمية ثالثة، من أمثلة هؤلاء وليم ماكنيل، ففى مقال له فى مجلة "The New York Review of Book" فى عددها الصادر فى يناير ١٩٩٧م بعنوان "Decline of the West" أن آراء هنتجتون هى ضرب من التطرف الذى يقود إلى الحرب.

ولا يزال هناك فريق ثالث يرى أن العولمة تولد ظاهرة العزلة والانكفاء على الذات والتطرف فى التمسك بأصول الثقافة المحلية، وبخاصة أن أمامنا أمثلة أخرى أكثر رشدا للأخذ من التقدم الغربى مع الاحتفاظ بالهوية الثقافية، مثل ما حدث فى اليابان والصين، فكلا البلدين أخذا بالمنهجية الغربية فى التحديث والتقدم العلمى والتقانى، مع الاحتفاظ بالخصائص الثقافية للمجتمع المحلى.

أ- مفهوم العولمة :

أمام هذه الرؤى المختلفة والمتعارضة ولأن مفهوم العولمة لم يستقر بعد، وتختلف فيه الاجتهادات، فقد رأينا أن المنهجية الأفضل أن نستقرئ مفهوم العولمة المعاصرة من التطبيق الفعلى المعاصر للعولمة فى مختلف المجالات، وأن ينظر إلى المفهوم على النحو التالى :

سعى الشمال بتفوقه العلمى والتقانى للسيطرة على الجنوب تربويا وثقافيا واجتماعيا واقتصاديا وسياسيا، بدعوى مساعدته على التنمية الشاملة وتحقيق العدالة والاستثمار وصولا إلى الرفاهية للجميع.

ويلاحظ فى هذا التعريف أنه يبين أن العولمة ليست اقتصادية فقط، ولكنها تشمل مختلف جوانب المجتمع التربوية والثقافية والاجتماعية والسياسية إلى جانب النظام الاقتصادى، وهذا مكمن خطورتها، لأنها بذلك، تغشى مختلف جوانب حياة المجتمعات فى العالم النامى.

واليوم، وقد تفوق الشمال على الجنوب بما حاز من علم وتقانة، وبما امتلك من وسائل الدمار الشامل، وبما حاز من المعلوماتية الفائقة التقدم، فإنه أصبح مصدر الإنتاج فى مختلف المجالات، وأصبح الجنوب مستهلكا لما ينتجه، وضمانا لاستمرار هذه العلاقة، أطلق نداءه بالعولمة، وأخذ بأسباب تحقيقها فى مختلف الميادين.

ب- أساليب التمكين للعولمة فى العالم النامى على وجه العموم، التى ينبغى أن تعيها مؤسسات التعليم فى العالم الإسلامى :

١- تكوين الكيانات الكبرى وتقوية إمكاناتها الذاتية، وعملا على تناغمها وتعظيما لنفوذها.

٢- استخدام البث المباشر من خلال الأقمار الصناعية والشبكات الإلكترونية للغزو الثقافى والتوجيه الفكرى والإبهار الحضارى.

٣- إنشاء معاهد التعليم والمراكز الثقافية ومراكز الرعاية الاجتماعية والصحية، لتكون مراكز إشعاع للثقافة الغازية، وتقديم ثقافة الشمال على أنها ثقافة إنسانية.

٤- استخدام المنظمات والمؤتمرات الدولية وبخاصة منظمات التمويل ومؤتمرات السكان والتنمية وحقوق الأطفال والمرأة، فى تحقيق أهداف الشمال فى بلاد الجنوب.

٥- استخدام الشركات عابرة القارات والخبراء والمستشارين ورجال الأعمال الذين يرسلهم الشمال إلى الجنوب، فى توجيه شئون الجنوب لصالح الشمال.

٦- استغلال حاجة الجنوب إلى التقانة من الشمال فى توجيه خطط التنمية فى الجنوب لصالح الشمال.

٧- استخدام حقوق الإنسان والديموقراطية وهيكلة الاقتصاد والمعونات الاقتصادية والقروض التي يمنحها الشمال للجنوب، في الضغط على الجنوب والتدخل في شؤونه.

جـ – سلبيات العولمة – بالنسبة للعالم الإسلامي – بخاصة – التي ينبغي أن تعمل مؤسسات التعليم في العالم الإسلامي على مواجهتها :

١- محاربة التضامن الإسلامي، لكي تبقى البلدان الإسلامية كيانات صغيرة ضعيفة الأثر في مسيرة عالم الكيانات الكبرى التي بدأت تتكون من حوله – في الوقت الحاضر – في كل من آسيا وأوروبا والأمريكتين، وذلك عن طريق بث النعرات القومية والعرقية والقبلية بين المسلمين، بذرا للشقاق بينهم وتفريقا لشملهم، ودفعهم لأن يكون بأسهم بينهم شديدا، وصولا لمنعهم من التوحد تحت راية الإسلام واستهلاكا لطاقاتهم.

٢- بذل محاولات لعزل الإسلام عن شؤون الحياة السياسة والاقتصادية والاجتماعية والمعاملات والأخلاق، وحصره في العبادات فقط.

٣- اتهام الإسلام بالعجز عن استيعاب التطورات الحديثة، وان نجاحه في تكوين مجتمع صالح في الماضي قد اعتمد على ظروف ملائمة لطبيعته آنذاك، أما اليوم، بعد أن تبدلت طبيعة المجتمعات واختلفت أنماط الحياة فيها، يعجز الإسلام عن مواجهة المتغيرات الجديدة، ويدللون على هذه المقولة الزائفة، بتخلف المجتمعات الإسلامية المعاصرة.

٤- تشجيع الفرق المنحرفة عن الإسلام الصحيح، توسيعا لهوة الشقاق بين المسلمين، ووصولا إلى فرقتهم وتناحرهم، واستعداء كل من السنة والشيعة على بعضهم البعض.

٥- النيل من القمم الإسلامية فى التاريخ الإسلامى ومن القيادات الإسلامية المعاصرة، والتشكيك فى مناهجهم والتقليل من قيمة أعمالهم، وصولا إلى إفراغ المجتمع الإسلامى فى مختلف العصور من القدوة الصالحة، فيتخذ شباب المسلمين لأنفسهم قدوة من بين غير المسلمين.

٦- إفساد أخلاق الشباب وإثارتهم ودفعهم إلى المخدرات والتهور والتطرف فى التعبير والحكم على الأمور، باسم حقوق الإنسان، وصولا إلى جعل بأس المسلمين ينبع من أبنائهم وذويهم وشغلهم بمشكلاتهم الداخلية عن تنمية بلادهم، وحرمان بلاد المسلمين طاقة شبابها.

٧- استقطاب أبناء المسلمين المبرزين فى العلوم والتقانة والمعلوماتية للبقاء فى البلدان غير الإسلامية، سلبا لبلاد المسلمين من طاقاتها الخلاقة، وإمعانا فى تعويق سيرها نحو التقدم من ناحية، واستقطاب جهود أبناء المسلمين فى دفع بلدان غير المسلمين إلى التقدم والرفاه من ناحية أخرى.

٨- توجيه الإعلام نحو تحقيق ما يلى فى ديار الإسلام :

١) التشكيك فى الحكام وتحقير علماء الدين وإيجاد فجوة بينهم وبين الشباب تمزيقا لأواصر الأمة.

٢) إحباط الشباب، سلبا لطاقات الأمة وإهدارا لمقدراتها.

٣) صرف الجميع عن العبادات، وصولا إلى إضعاف هويتهم الإسلامية.

٤) تعويق التنمية بعامة والتعليم بخاصة، وصولا إلى تخلف المسلمين عن ركب التقدم.

٥) إعاقة مسيرة التنمية فى البلدان الإسلامية، وإلقاء الضوء على مجتمعات غير إسلامية تمسك بناصية التقدم والرفاه، وصولا إلى فقدان ثقة أبناء الأمة فى قدرتها على مواكبة التقدم.

٦) تشجيع الإرهاب ووصم الإسلام به، وصولا إلى تشويه صورة الإسلام عند اتباعه وعند الآخرين.

٩- إنشاء المزيد من محاضن التنصير فى بلاد المسلمين وحيث يمكن أن ينتشر فى أفريقيا وآسيا، لتعمل على استقطاب الأطفال والشباب بعيدا عن الإسلام.

١٠- التركيز على المبعوثين من العالم الإسلامى إلى البلدان غير الإسلامية للدراسة والتدريب، لإضعاف انتمائهم لأمتهم وثقافتهم، وتكوين ولاء عندهم لتلك البلدان وثقافتها.

١١- الترويج لأساليب الحياة فى البلدان غير الإسلامية، ووصم أساليب الحياة فى البلدان الإسلامية بالرجعية، واتهام الإسلام بجميع الانحرافات السلوكية التى يرتكبها المسلمون داخل بلادهم وخارجها.

١٢- إضعاف سيادة الدولة، واستبدال أنماط ثقافة غربية بثقافة المجتمعات المسلمة.

١٣- نشر الثقافة الغربية وحفز مؤسسات التعليم لاستبدال اللغة الإنجليزية باللغة العربية فى مؤسسات التعليم والتنمية البشرية على وجه الخصوص؛ والمؤسسات الأخرى على وجه العموم.

د- الدروس المستفادة من إيجابيات العولمة التى ينبغى أن يستفيد منها العالم الإسلامى، وأن تعمل مؤسسات التعليم على تحقيقها فى العالم الإسلامى :

١- التضامن والتكامل والتنسيق بين دول العالم الإسلامى، والمحافظة على الهوية الإسلامية فى هذه الدول.

٢- دعم المؤسسات الإسلامية القائمة حاليا مثل منظمة المؤتمر الإسلامى ورابطة العالم الإسلامى والمجلس الأعلى للشئون الإسلامية، والعمل على تكاملها وتعاونها.

٣- توسيع نطاق الثقافة المحلية بحيث تقبل عناصر جديدة تقلل من فجوات الاختلاف مع الثقافات الأخرى.

٤- تكوين المؤسسات الاقتصادية الكبرى عبر العالم الإسلامى وإيجاد سوق إسلامية مشتركة.

٥- إحداث تكامل فى الإمكانات البشرية والمادية والتعاون على تنميتهما.

٦- تقوية المؤسسات الإعلامية الإسلامية – على مستوى العالم الإسلامى – بحيث تواكب الإعلام العالمى، وتكون مصدرا لأخبار العالم الإسلامى ومركزا للدفاع عن الإسلام والمسلمين.

٧- رفع مستوى الإنتاج المحلى إلى مستويات الجودة العالمية.

٨- تفعيل الزمن فى نشاط الفرد بعامة، والنشاط الإنتاجى بخاصة.

٩- استخدام البث الفضائى فى الإعلام عن الإسلام الصحيح، وتنفيذ الافتراءات عليه.

١٠- منح حرية التعبير، وإتاحة فرص للحوار مع الأخر.

ويقع على كاهل مؤسسات التعليم – ومن بينها الجامعات الإسلامية – عبء الإسهام فى تمكين العالم الإسلامى من استثمار إيجابيات العولمة وتوقى سلبياتها.

المطلب الخامس

العولمة والتحديات السياسية

سياسات التدخلات الخارجية وأدواتها في ظل العولمة السياسية: تحديات إعادة بناء النموذج.

من آثار البعد السياسى للعولمة تلك الآثار المتصلة بسيادة الدولة، وهى آثار لا تفلت منها كل أنواع الدول، ولكن طبيعة ودرجة الانتقاص من السيادة التقليدية للدول تختلف من مجموعة إلى أخرى من الدول وإن كان مما لاشك فيه أنه يزداد بصفة عامة، وتكتسب الآثار بالنسبة للدول الإسلامية سمات أخرى وخاصة فيما يتصل بما بقى من الوظيفة العقيدية لهذه الدول، ومن ثم فإن الحديث عن آثار العولمة على الدول الإسلامية لا يجب أن يقتصر فقط على ما يسمى بوظائف دور الرفاهة ثم وظائف دور المنافسة ولكن يجب أن ينصرف إلى أبعاد أخرى ذات طبيعة حضارية ـ ثقافية يكمن فيها ما بقى من خصوصيات النمو فى الدول الإسلامية، وهنا لابد وأن نميز بين مستويين من الآثار السياسية: أحدهما مباشر والأخر غير مباشرة.

أ- الآثار السياسية المباشرة :

ومن أهم المجالات التى تتبلور على صعيدها آثار مباشرة للعولمة أى آثار اكتساح الخارجى للداخلى فى ظل منظومة قيم الطرف الذى يقود العولمة ويديرها مجال التحول الديموقراطى وحقوق الإنسان.

وبدون الدخول فى تفاصيل الجدل المتنوع الأبعاد بين المنظورات المختلة (الليبرالية ـ القومية ـ اليسارية ـ الإسلامية) حول إشكالية الخصوصية / العالمية التى تحيط بقضية حقوق الإنسان والتحول الديموقراطى باعتبارها من أولويات

الأجندة الدولية، أو حول إشكالية شرعية التدخلات الخارجية باسم حقوق الإنسان فيكفى هنا التركيز على الملاحظتين التاليتين :

من ناحية : إن الدول الإسلامية كانت ساحة أساسية وهامة لاختبار هذه الصور من المساجلات وما اقترن بها من مواقف سياسية تتصل بأحداث وبتطورات بعض الحالات ذات الدلالات الواضحة حول "التدخلات الخارجية" بأدوات وقنوات مختلفة على هذا الصعيد كما أوضحته أجزاء تالية من الدراسة.

ومن ناحية أخرى : فإن التساؤل حول مرمى هذه التدخلات وأهدافها الحقيقية (وهو نشر منظومة القيم السياسية والاقتصادية باعتبارها أساسا لتحقيق وحماية المصالح الشاملة فى العالم) إنما يطرح أمرين من وجهة نظرنا : من ناحية عدم إنكار أن الدول الإسلامية تعيش بالفعل أزمة مشاركة، أزمة شرعية، أزمة حقوق إنسان، ومن ناحية أخرى أن الحاجة للتغيير أو الإصلاح فى المجال السياسى إنما يجب أن تستند إلى أصول وثوابت إسلامية وليس أن تقوم على نظم ومنظومات مفروضة من الخارج، فحتى الآن ومنذ مائتى عام لم يؤد النقل عن الغرب إلا إلى الصدع فى المجتمعات والدول الإسلامية.

وتزداد خطورة هذه التدخلات فى ظل خطاب العولمة وسياستها، وتتعدد النماذج على ذلك، وعلى رأسها يظهر سلوك القوى الكبرى تجاه التطورات الداخلية فى بعض الدول الإسلامية الكبرى التى لعبت وما زالت تلعب فيها قوى الحركات الإسلامية أدوارا شتى وإن اختلفت نتائجها ما بين التعايش مع النظام (الأردن) وما بين الوصول إلى السلطة بانقلاب عسكرى (السودان) وما بين المشاركة المقيدة فى إطار شبه تعددى (مصر) وما بين التصفية والاحتواء (الجزائر، وتونس).

ولقد تعددت أنماط التدخل الخارجى فى سياسات الدول الإسلامية سواء حول هذا المجال المتصل بالقوى الإسلامية المعارضة أو غيره من المجالات مثل "الأقليات

غير المسلمة أو الأقليات القومية'' (كما فى حالات مصر والعراق والسودان، وتركيا، وأندونيسيا)، أو حول المجال الذى يسمى ''المجتمع المدنى وحقوق الإنسان'' وتتراوح أدوات هذا التدخل الخارجى ما بين الأدوات الاقتصادية والعسكرية والسياسية، وإذا كانت بعض الحالات قد شهدت توظيف أدوات العقاب الاقتصادى بدرجاتها المختلفة (إيران، السودان) فإن حالات أخرى هددت بتوظيف أدوات الترغيب الاقتصادية متمثلة فى شكل معونات واستثمارات (الجزائر، مصر، الأردن) ومن ناحية أخرى تتنوع أدوات الضغط السياسية المباشرة وغير المباشرة (قانون الاضطهاد الدينى الأمريكى، عدم قبول تركيا فى الاتحاد الأوربى، لجان التقصى الدولية (الجزائر)، السماح باللجوء أو الإقامة فى العواصم الغربية لقادة قوى معارضة لبعض الدول الإسلامية، المساندة المالية لتوجهات محددة يقوم عليها منظمات غير حكومية فى نطاق أنشطة المجتمع المدنى..).

أما التدخلات بالأداة العسكرية فهى تتغلف بقضايا حقوق الإنسان والاعتبارات الإنسانية والأخلاقية ولقد ظهرت بوضوح فى أفغانستان والعراق وبصورة مباشرة متمثلة فى الضربات العسكرية، كما تظهر بصورة غير مباشرة فى الضغوط من أجل تقييد أو منع تسليح بعض الدول الإسلامية بأنظمة أسلحة الدمار الشامل، ويعد الناتو من أكثر أدوات التدخل العسكرى ''المباشر'' التى تثير اهتماما راهنا الآن، فإذا كانت أحداث الحرب حول كوسوفا قد كشفت الغطاء عن التدخلات المحتملة فى إطار ''شرعية الناتو'' فإن احتمالات هذه التدخلات قد ثارت من قبل، وذلك حين أخذ قادة الناتو بعد نهاية الحرب الباردة يدخلون دائرة المتحدثين عن خطر ''الأصولية الإسلامية''، ففى فبراير ١٩٩٥ أعلن مسئولون فى الأطلنطى عن اتفاق الدول الأعضاء على الدخول فى اتصالات مع مصر وإسرائيل وتونس والمغرب وموريتانيا حول ما يعتبره الحلف تهديد الأصولية الإسلامية وسبل مواجهة هذا التهديد، هذا ولقد ربط ''كلايس'' أمين عام حلف الأطلنطى فى ذلك الوقت بين خطر تنامى الحركات الإسلامية المتطرفة وبين خطر الإرهاب وانتشار الأسلحة النووية،

وفى نفس الوقت الذى بدأ فيه الحديث عن توسيع الأطلنطى فلقد دعى كلايس إلى حوار حول الأمن والاستقرار فى المنطقة، ولذلك بدأ حوار أمنى متوسطى اطلنطى تداخل مع البعد الأمنى فى الشراكة المتوسطية – الأوربية وذلك للبحث وفق خطاب الأطلنطى فى كيفية مساعدة الدول المتوسطية فى مواجهة "تحديات الأصولية"، ولقد عكس هذا الحوار لدى الأطلنطى القلق مما يسمى "قوس عدم الاستقرار" الذى يمتد على طول الجناح الجنوبى لحلف الأطلسى من الجمهوريات السوفيتيية السابقة فى منطقة القوقاز مرورا بالشرق الأوسط وحتى الجزائر.

وكانت هذه التصريحات الأطلنطية هى الأولى من نوعها الصادرة عن الأوساط الرسمية الأطلنطية معبرة بذلك عن وجه من أوجه فكر "صراع الحضارات"، وفى مواجهة هذه التصريحات الأطلنطية عن مهام جديدة ثارت ردود فعل عديدة من جانب الأوساط الرسمية وغير الرسمية فى عديد من الدول الإسلامية وخاصة أوساط الحركات الإسلامية مثل حزب الله.

كما بدأت التحليلات العربية – الإسلامية حول مستقبل دور الناتو تجاه الجنوب تحذر من العواقب التدخلية للمهام الجديدة، هذا ويجدر هنا أن نسجل ما صرح به سكرتير عام حلف الأطلنطى فيلى كلايس ١٩٩٥ عن رؤيته للوضع وهى الرؤية التى لابد وأن نسترجعها ونحن نعايش فى إبريل ١٩٩٩ تدخلات الناتو العسكرية فى البلقان، وهى التدخلات التى أثارت كثيرا من ردود الفعل تجاه احتمالات التدخل المستقبلية فى أجزاء العالم وذلك فى إطار المفهوم الاستراتيجى الجديد لحلف الأطلنطى، بعد انهيار الاتحاد السوفيتى الذى قام الحلف لمواجهته أساسا، وتتخلص مقولة كلايس فى فبراير ٩٥ (نقلا عن الخليج ٩٥/٢/٨) فى أن الأصولية الإسلامية "تمثل نفس التهديد الذى كانت تمثله الشيوعية للغرب.. إن حلف الأطلنطى يمكن أن يساهم فى مواجهة هذا التهديد الذى يمثله المتطرفون الإسلاميون من حيث قيام الحلف بإعادة تحديد دوره بعد الحرب الباردة، فإن حلف الأطلنطى هو أكثر من كونه

مجرد تحالف عسكرى فهو قد ألزم نفسه بالدفاع عن المبادئ الأساسية للحضارة التى ربطت أوربا الغربية بأمريكا الشمالية".

ولقد كشفت الدراسة من خلال هذا العرض لأنماط من السياسيات التدخلية الخارجية ذات الآثار السياسية المباشرة أمامنا نوعين أساسيين من التحديات :

أولهما : أن أوضاع الداخل فى الدول الإسلامية فى حاجة إلى تغييرات وإصلاحات عديدة لعلاج أزمات المشاركة، والشرعية والتى تغلفها أزمات الهوية والانتماء، ولكن هذه الحاجة لا تبرر نوعين من المقولات أولها رفض التدخلات الخارجية سعيا لإخفاء انتهاكات داخلية قائمة بالفعل وثانيها : مساندة تدخلات خارجية لفرض منظومة متكاملة ذات مضامين محددة.

بعبارة أخرى إذا كان النظام الدولى تحت دوافع متطلبات البعد السياسى للعولمة يتجه نحو تقنين مبررات وآليات التدخل الدولى باسم حماية حقوق الإنسان والديموقراطية، وأيا كانت مواقفنا من حقيقة دوافع هذا التوجه وأهدافه الحقيقية حتى الآن، فمما لاشك فيه أن دلالات الحرب حول كوسوفا بالنسبة لماهية "الشرعية الدولية الجديدة" (كما كان لحرب الخليج الثانية، من قبل، من دلالات حول "الشرعية الدولية فى ظل ما سمى بالنظام الدولى الجديد) سيكون لها أكبر التأثير بعد أن يدخل النظام الدولى مرحلة إقرار الأوضاع التى تم إعادة ترتيبها خلال هذه الحرب وعلى ضوء ما ستسفر عنه من نتائج.

ثانيهما : إن جميع هذه التطورات المحيطة بعالم المسلمين، والتى بدأت شرارتها من هذا العالم (الخليج ٩٠كوسوفا ٩٩)، الخليج، ٣٠٠ لتحمل الكثير من التحديات المستقبلية التى لا تفرض إعادة تصحيح لأوضاعنا الداخلية والإقليمية فقط ولكنها أيضا تفرض صياغة رؤية تتفهم حقيقة هذه التحديات بالنسبة لمعضلة العلاقة بين "السيادة القومية" وبين "الشرعية الدولية" فى ثوب جديد، وهى العلاقة التى

تقع – كما سبق القول فى بداية هذه الجزئية – فى صميم دلالات العولمة السياسية بالنسبة لعالم المسلمين دولا كانوا أم أقليات.

ب- الآثار السياسية غير الشرعية : الأدوات الاقتصادية والثقافية والدينية :

وحيث إن أبعاد العولمة المختلفة لا تنفصل تماما من حيث محركاتها ومن حيث عملياتها وآلياتها، لذا فإن الحديث عن الآثار السياسية غير المباشرة على الدول الإسلامية إنما يجد مصادرة فى أبعاد مختلفة تتصل بأدوات متنوعة اقتصادية وثقافية ودينية، ومن الحقيقى أن دراسة التحديات السياسية للعالم الإسلامى لا تنصرف إلى الدائرة الاقتصادية مباشرة ولكنها لا تستطيع أن تغفل آثارها، فإذا كانت تحديات إعادة بناء أركان القوة الاقتصادية المستقلة للدول الإسلامية وبناء صيغ للتكتل الاقتصادي الإسلامى من أهم تحديات "العولمة الاقتصادية" على الصعيد الاقتصادى فإن لهذه العملية وجها آخر ذا أبعاد سياسية، ومن النماذج التى تبين لنا هذه الرابطة بين آثار عمليات العولمة الاقتصادية وأوضاع الدول الإسلامية السياسية نسوق النماذج التالية:

دور مؤسسات التمويل العالمية : وعلى رأسها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فى تشابكاتها مع مراكز الرأسمالية العالمية، فإن سياسات هذه المؤسسات لا تقتصر تأثيراتها على الأبعاد الاقتصادية المالية بمعناها الفنى، ولكنها تمتد إلى السياسات الكلية للدول المعنية، فإن ضمان تدفق تيارات المعونات والقروض والاستمثارات يتطلب من هذه الدول اتباع سياسات إصلاح هيكلى داخلى وخارجى ذات أبعاد سياسية واضحة وذلك وفقا لتصميمات وتوجهات هذه المؤسسات المالية.

ولعل تحليل الارتباط بين الأزمة المالية الاقتصادية وبين الأزمة السياسية فى كل من إندونيسيا وماليزيا يقدم لنا دلالات هامة واضحة على ذلك التحدى الذى

تفرضه سياسات العولمة المالية ليس على الأوضاع الاقتصادية فقط ولكن أيضا على الأوضاع السياسية.

آثار ثقافة الاستهلاك: من أهم أدوات تحقيق أهداف الرأسمالية العالمية ما يسمى ثقافة الاستهلاك وهو ركن من أركان ودليل من دلائل التداخل بين أبعاد العولمة المختلفة، وفى إطار هذه الثقافة يتجاوز الاستهلاك المعنى المبسط المادى له بحيث يصبح هو ذاته الشكل الرئيسى للتعبير عن الذات والمصدر الأساسى للهوية، وهو ما يعنى تحول كل ما هو مادى وغير مادى إلى سلع تخضع للعرض والطلب، كذلك لا يصبح الاستهلاك إلا مصدر للتباين الاجتماعى بل وأصل الانتماء السياسى، ومن ثم يحدث تقويض للتصنيفات والتباينات الثقافية مع ما لذلك كله من آثار تتجه إلى إدماج هوية الفرد بهذه الثقافة، فالرأسمالية تحول الأفراد إلى مستهلكين من خلال إحداث تغيير فى هياكل تطلعاتهم واحتياجاتهم وذلك فى الاتجاه الذى يخدم عملية التراكم الرأسمالى، ومما لاشك فيه أن انتقال هذا النمط من الثقافة إلى مجتمعات أخرى يترتب عليه ردود فعل متباينة لابد وأن تؤثر على اتجاهات هذه المجتمعات وسياسات نظمها.

بعبارة أخيرة فإن أنماط التدخلات الخارجية من خلال أدوات متباينة للسياسات الغربية (دبلوماسية، سياسية، اقتصادية، عسكرية) إنما تسعى لتحقيق أهداف متكاملة لا تتصل بالنظم الرسمية القائمة فقط ولكن تمتد إلى جذور المجتمعات.

ويعد الدين من الأدوات الأخرى التى يتم توظيفها والتى يكون لها آثار سياسية غير مباشرة، وتتضح تحديات هذا التوظيف للدين عبر عدة مستويات منها : الأقليات غير المسلمة، مشروعات تنصير العالم، الدعوة إلى حوار الأديان، العامل الدينى وتشكيل سياسات الولايات المتحدة تجاه بعض القضايا (المقاومة الأفغانية ضد الاحتلال السوفيتى، البلقان) جولة البابا فى أفريقيا.

وإذا كانت أداة الأقليات غير المسلمة من أهم أدوات التنافس الدولي حول الميراث العثماني في البلقان والشام في القرن ١٩ فإن صورتها الجديدة في النصف الثاني من القرن العشرين قد انطلقت من التخطيط الإسرائيلي الذي أعلن عنه ١٩٨١ إريل شارون حول تفكيك المنطقة عرقيا ودينيا وطائفيا وتوالت تعبيرات السياسات الغربية عن هذه الصورة (تجاه جنوب السودان، قانون الاضطهاد الديني الأمريكي) وبقدر ما كان التبشير الدعامة الثانية التي ارتبطت بدعامة التجارة في عملية الكشوف الجغرافية بقدر ما قاد التطور على صعيد هذه الأداة عبر القرون إلى انتشار سياسات التنصير وتنوع أدواتها انطلاقا من مخطط محكم ومدعوم لم يعد يهدد الأقليات المسلمة فحسب ولكنه امتد إلى عقر دار كبريات الدول الإسلامية (عملية الاستئصال في إندونيسيا)، ولهذا حظيت استراتيجية تنصير العالم اهتمام الباحثين من خلال مناقشة خطابا البابا يوحنا بولس الثاني الذي أصدره في ١٩٨٢ يطالب فيه بضرورة "إعادة تنصير العالم" وذلك تصريحا بالمخطط المدغم الذي تبلور في منتصف الستينات عن المجمع المسكوني الفاتيكاني الثاني (١٩٦٥)، حيث اتخذت في هذا المجمع عدة قرارات لا سابقة لها في التاريخ تتعلق بتبرئة اليهود من دم المسيح.

القسم الثاني

إعلان عمان ومواجهة العولمة

رأت رابطة الجامعات الإسلامية مواجهة تحدى العولمة بمجموعة من الأفكار والوسائل والأساليب؛ وأكتفى بما جاء عنها فى إعلان عمان.

فقد ذكر الإعلان :

تحدى العولمة :

الإسلام رسالة عالمية، ونبى الإسلام محمد عليه الصلاة والسلام جاء رحمة للعالمين : "وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ".(الأنبياء : ١٠٧)، لكن النظام العالمى الذى ينطلق من (العولمة) ليس من هذا القبيل ...بل هو للسيطرة والهيمنة.

وقد أجمعت التقارير على أن تحدى العولمة فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحضارية يقف على رأس التحديات التى ستواجه العالم الإسلامى فى القرن المقبل.

ذلك أن العولمة تمثلت فى اختراق الخارج للداخل بشكل ضخم، ونقل مجموعة من القيم والمبادئ والسلوكيات من الدول العظمى إلى مختلف دول العالم، وخطورة العولمة تتمثل فى أنها تتبع أساليب ضاغطة وقوية تستهدف انصهار الإرادات الداخلية للدول والتقليل من عناصر مقاومة الداخل للخارج، وبالتالى فهى تضعف البنية الداخلية للفرد وللمجتمعات الداخلية وتنازع قيم الدين والعقيدة والأخلاق المستقرة داخل الدول والشعوب الإسلامية وتجعل الفرد نهباً لعناصر التأثير الآتية من الخارج.

لذلك تناشد الجامعات الإسلامية الدول والشعوب الإسلامية: التحصن بالتربية الإسلامية وتغذية البناء الاجتماعى للأسرة والتكوين الدينى للأفراد للحفاظ على الثقافة والحضارة الإسلامية والاحتكام إلى الشريعة فيما يوجه إلى الأمة من أفعال وأقوال وتدابير معادية تستهدف ابتلاع جذور المقاومة للفكر وللسلوك وللقيم والتقاليد الإسلامية.

وينبغى اتخاذ التدابير الآتية لمواجهة العولمة :

١- إحياء التراث الأمة الإسلامية من علومها ومعارفها وسيرة نبيها عليه الصلاة والسلام وسلفها الصالح رضوان الله عليهم أجمعين من خلال الدراسات والتركيز عليها فى حياتنا ومدارسنا ووسائل إعلامنا.

٢- العناية باللغة العربية وعمل دراسات وحلقات نقاش تستهدف تيسير الدراسات المتصلة بها، كالنحو والصرف مع تطوير مناهج تدريسها وإبراز أهمية الشعر العربى الملتزم بالدين والقيم فى تربية الوجدان وتهذيب السلوك وإشباع العواطف.

٣- إبراز أهمية نظام الشورى الإسلامى وبحث الأساليب المناسبة لتطبيقه فى ضوء المتغيرات الدولية والداخلية التى تحيط بأمتنا وعدم استعارة ما لا يناسب مجتمعاتنا من أساليب الحياة السياسية.

٤- إبراز حقوق الإنسان من المنظور وبذل كل الجهود لتطبيقها عمليا فى حياة المسلمين وتضمينها المقررات الدراسية فى مختلف المراحل.

٥- مواجهة العولمة الاقتصادية بإنشاء التكتلات الاقتصادية الإسلامية وتطوير قدرات الدولة الإسلامية فى الإنتاج ودخول حلبة المنافسة فى التجارة الدولية

بتشجيع المزايا النسبية للدول الإسلامية ومنتجاتها وتشجيع التجارة البينية فيما بينها.

٦ـ تشجيع إقامة بنوك إسلامية فى الدول الإسلامية واتباع أساليب التنمية الإسلامية القائمة على البذل والعطاء والمشاركة لتنمية الأموال والدفع قدما باقتصاديات الدول الإسلامية.

٧ـ وضع أسس للتعامل مع الضعفاء اقتصاديا بتنمية قدراتهم على الادخار والاستثمار والمشاركة فى البناء الاقتصادى، ووضع أسس التكامل الاقتصادى بين الدول الإسلامية تقوم على العناية بالأفراد وإحياء الأرض الموات وتمليكها لمن يحيها.

٨ـ العناية بالأنظمة الاقتصادية الإسلامية مثل نظام الزكاة والوقف.

٩ـ الاهتمام بدراسة الحضارة الغربية والحضارات غير الإسلامية دراسة نقدية للاستفادة من إيجابياتها وتجنب سلبياتها، وبالطبع فإن هذه الدراسة يجب أن تأخذ مكانها فى دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية.

١٠ـ إجادة اكتساب مهارات مع هذه الحضارات بالاحتكاك المتواصل بها دون التفريط فى المكونات الرئيسية للذات، وعدم الاتجاه إلى تقليد غير المسلمين فى العادات والطباع، أو الاقتراب من المحرمات.

١١ـ إجراء دراسات حول المهمة الأساسية للمرأة فى الإسلام وإظهار الحقوق التى كفلها الإسلام والواجبات التى قررها عليها وإعطاء هذه المسائل أهمية فى الدراسات الاجتماعية والإنسانية وفى مراحل التعليم الأساسى كذلك.

١٢- إعداد أجيال قادرة على فهم مقومات الحضارات المختلفة وتعويد الأجيال على التعامل معها بمنطق القوة، ولن يتسنى ذلك إلا إذا فهمت ووعت طبيعة الحضارة الإسلامية والخصائص التى تقوم عليها.

١٣- تشجيع الدراسات والبحوث المتصلة بأعلام المسلمين من العلماء والمفكرين لإظهار عناصر القوة فى التفكير الإسلامى وكيف يكون هؤلاء الإعلام على أساس القيم والتربية الإسلامية.

١٤- ضرورة دراسة المصادر الاقتصادية والمالية على مستوى العالم الإسلامى ودراسة كيفية قيام التكامل فى العالم الإسلامى بما يفيد من الموارد غير البترولية ويعظم الناتج القومى للدول الإسلامية.

١٥- ضرورة تعاون الدول الإسلامية فى إنتاج غذائها وفى عدم الاعتماد على استيراده من الخارج وأهمية استخدام الوسائل العلمية الحديثة لتعظيم هذا الإنتاج والاستغناء عن استيراده.

١٦- تشجيع قيام مصالح اقتصادية مشتركة بين الدول الإسلامية فى المجال الاقتصادى بما يهيئ البنية الاقتصادية لها فى ضوء أشكال التضامن والتكافل الضرورية فى المرحلة المقبلة.

الإسلام والتفاعلات المعاصرة

للقوى الدولية

(النظام العالمي الجديد – العولمة – التكتلات الاقتصادية)

إعداد

المستشار محمد بدر يوسف المنياوي

عضو مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف

- رحمه الله -

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

إن الحضارة الإسلامية الحقه، حضارة ربانية، تستند إلى دين وعد الله بإظهاره على الدين كله، وتقوم على كتاب كريم، وعد الله جلت قدرته .. بحفظه، ومن ثم فإنه لا محل لمقارنتها بأي حضارة أخرى، ولا خوف عليها من أي تيار مناوئ، مهما "غلى واشتد وقذف بالزبد".

غير أن ذلك لا يعفي المسلمين من واجب تجلية عناصر هذه الحضارة، ولا من السعي لتتعايش بينها وبين الحضارات الأخرى، بالحسنى والموعظة الحسنة.

وإذا كان النظام العالمي الجديد، الذي أعلن عن ميلاده في مارس سنة ١٩٩١م، وكانت العولمة التي تشاركه الهيمنة على العالم، قد تطاولا على الحضارة الإسلامية، فإن سهامها، لا شك، مردودة إلى نحرها، ولسوف يشهد التاريخ – من جديد – أن سنة الله لا تقبل تبديلا ولا تحويلا.

وقد حاولت الوريقات التالية – في إيجاز – أن تتناول في مبحثها الأول طبيعة الهدى الإسلامي، وفي مبحثها الثاني النظام العالمي الجديد، بمراحله الثلاث، وفي مبحثها الثالث مضمون العولمة وأبعادها، وآثارها، وفي مبحثها الرابع التحديات التي تنشرها هذه العولمة، ووسائل مجابهتها سواء من الداخل، أم من الخارج، على يد النظام الإسلامي أم على يد غيره، في زواياها العامة أم في زواياها الخاصة المتصلة بالناحيتين الاقتصادية والثقافية.

وقد أشارت الوريقات – في خاتمتها – إلى مجموعة من التوصيات رأت أن تطرحها على بساط البحث للنظر فيها.

والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، إنه نعم المولى ونعم المصير.

المبحث الأول

طبيعة الهدى الإسلامي

إن الهدى الإسلامي لا يتعلق بالدين فقط، ولا يمتد إلى الأخلاق وحدها، وإنما يتناول شئون الدنيا والآخره، فالإسلام عقيدة وشريعة، وهو دين ودولة، ولا يتم الإيمان به إلا بالتصديق بما قضي به في مختلف الأمور، تطبيقاً لقول الله تعالي "فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا" [النساء ـ ٦٥].

وهو في شقه العقدي يسعى إلى شعوب الأرض قاطبه، ليعرض عليها التوحيد ويبلغها رسالة السماء، فإن أعرضت، بعد أن تبين لها الرشد من الغى، فلها دينها وللمسلمين دينهم، سواء أكانت تلك الشعوب من الكافرين الملحدين الذين أشار إليهم القرآن الكريم في سورة "الكافرون" أم من أهل الكتاب الذين قال الله تعالي في شأنهم " فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ" [آل عمران ـ ٦٤].

أما الإسلام في شقه المتصل بنظام الحياة، فالسعى فيه لا يقتصر على مجرد تبليغ الرسالة، فقد تكون العوائق التي ترزخ تحتها الشعوب أقوى من قدرتها، فلا تستطيع دفعها، وبالتالي تكون مجرد دعوتها عبثاً لا طائل من ورائه، ولذلك فإن التبليغ يجب أن يصحبه الإسهام بالحسنى في رفع ما يكون هناك من عوائق ظالمه، حتى يتحقق العدل، ويتخلص للناس حريتهم في اختيار الطريق الذي يرونه ـ هم ـ صحيحاً، سواء أكان هو الطريق الذي يرتاده المسلمون، أم يختلف عنه في المفاهيم والعادات والقيم وزوايا الرؤية، ذلك لأن اختلاف الشعوب من سنن الله في خلقه على نحو ما أشار إليه القرآن الكريم في قوله " لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ " [المائدة ـ ٤٨].

كما أن هذا الاختلاف من شأنه أن يدفع الحياة إلى السير" وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتْ الْأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ" [البقرة – ٢٥١].

غير أن تقبل هذا الاختلاف بين الشعوب، لا يمنع من تنفيذ ما أمر الله به من تعارف بينهم (الحجرات – ١٣)، وذلك بقطع دابر الخصومة والشقاق، في غير هيمنة أو تسلط، إذ الإسلام لا يسعى إلى شيء من ذلك، وهو الذي يقول للرسول عليه الصلاة والسلام في القرآن الكريم: " فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ * لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُسَيْطِرٍ". [الغاشية: ٢١ – ٢٢].

ويقول "وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِوَكِيلٍ" [الزمر– ٤١]. بل إنه لا يقبل الإرهاب طريقاً للوصول إلى أغراضه النبيله سواء أكان إرهاباً عسكرياً بالجيوش وأجهزة المخابرات، أم إرهاباً فكرياً بالوعيد والتهديد والتخويف، أم إرهاباً بثيولوجيا، بقطع المعونات الاقتصادية التي ما منحت إلا لتقطع عند العصيان أو الخروج على الطاعة.

وإنما وسيلة الإسلام إلى التعارف بين الشعوب هي – أساساً – الحوار الذي يتوخى الهدى والإرشاد، على نحو ما أوضحه القرآن الكريم في قوله تعالى: "ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ" [النحل – ١٢٥]، وقوله: "ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ" [فصلت – ٣٤].

ومقتضى هذا الحوار الهادف، أن تعمق القواسم المشتركة النابعة من الحقيقة البيولوجية التي أشار إليها القرآن الكريم في قوله تعالي: " يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ" [النساء – ١].

أمّا نطاق هذا الحوار فهو ألا يمس الثوابت القطعية لا تقبل التعديل والتغيير، وإن كان ذلك لا يمنع من القفز فوق الحقائق التي لا يغنى الجدل العقيم عنها في

شيء، كما إذا لم يبادلنا اليهود والنصارى الاعتراف بسماوية الديانة، وأن محمدا ﷺ نبي مرسل من الله في الوقت الذي نقر بسماوية الدين اليهودي والدين المسيحي، وبرسالة موسى وعيسى عليهما السلام، فذلك ـ وإن كان يعد أمرا خطيرا لا تهاون فيه، إلا أنه لا يمنع من التعايش مع الشعوب اليهودية والمسيحية، ولا يحول دون ترتيب الأحكام التي تزكى التواصل والتراحم معهم، كالزواج أو اليهودية وقبول طعامهم، والاعتراف لهم بحق المواطنة كاملا [١].

أما ما يخرج عن الثوابت ويتعدى إلى العادات والقيم، أو يتناول خصوصية الشعب الآخر وهويته، أو يتصل بحقوقه الإنسانية، فإنه لا محل للنيل منه، ولا لمحاولة توحيده، إذ هم جدير بالاحترام كما هو، على نحو ما فعله النبي ﷺ مع يهود المدينة في "الصحيفة"، التي حافظت لليهود على هويتهم ورتبت لهم حقوقهم في الدولة الإسلامية .. وما فعله عليه السلام مع الشعوب الأخرى التي تصالح معها على عهود ومعاهدات، طالما كانوا هو ملتزمين بعهودهم، وذلك امتثالا لقول الله تعالي: "إلا الذين عاهدتم من المشركين ثم لم ينقصوكم شيئا ولم يظاهروا عليكم أحدا فأتموا إليهم عهدهم إلى مدتهم". [التوبة ـ ٤].

وما ذلك إلا لأن النظام الإسلامي لا يأبى التعددية الفكرية والسياسية ويفتح الباب أمام تعدد الآراء ما دامت في نطاق مبادئه العامة، وقد ظهر صدى ذلك في تعدد المدارس الفكرية التي عرفت باسم "المذاهب الإسلامية" كما ظهر صداه ـ أيضا ـ في تشكيل أحزاب سياسية بالمعنى المفهوم لنا اليوم وهو ما عرف باسم "الفرق الإسلامية" [٢].

بل إن هذه التعددية لم يقتصر مداها على داخل الأمة الإسلامية، وإنما تعداها إلى خارجها، مما أدى إلى تطور الحضارة الإسلامية، بما اقتبسته من الحضارات

---

(١) أ.د. حسان حتحوت ـ رسالة إلى العقل العربي المسلم ـ دار المعارف ـ بالقاهرة ـ ط الأولى ١٩٩٨م، صـ ١٥٥.

(٢) أ.د. صوفي حسن أبو طالب ـ الشورى والديموقراطية ـ ورقة مقدمة للمؤتمر العاشر للمجس الأعلى للشئون الإسلامية ـ الذي عقد في القاهرة من ٩ ـ ١١ ربيع الأول ١٤١٩هـ الموافق ٢ ـ ٥ يوليه ١٩٩٨م ونشرت أبحاثه مجتمعه في ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م ـ صـ ٦٩:٤٧.

الأخرى التي نقلت إليها على جناح الترجمة أو بالاختلاط بالشعوب الأخرى، دون أن تفقد ذاتيتها أو تتأثر هويتها الأصلية المستمدة من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

المبحث الثاني

في النظام العالمي الجديد

يُعبر مصطلح ''النظام العالمي الجديد'' عن طموح نظام سياسي كبير ــ انطلاقاً من مصالحه المادية ــ نحو الهيمنة على سائر النظم الدولية، سواء أكان ذلك بمفرده، أم بتحالف دول أخرى تسير في ركابه (٣).

وقد كان العالم بعد الحرب العالمية الثانية يتجاذبه مذهبان اقتصاديان متناقضان هما الرأسمالية والاشتراكية، ويحكمه قطبان متنازعان أحدهما غربي والآخر شرقي، وتتقاسمه قوتان عسكريتان كبيرتان، على رأس الاتحاد السوفيتي، وعلى رأس الثانية الدول الغربية بزعامة الولايات المتحدة وإنجلترا وفرنسا وألمانيا...

وفي عام ١٩٨٩م تزعزع الاتحاد السوفيتي، ثم انهار ــ وتوحدت ألمانيا، وانشطرت تشكوسلوفاكيا، وانتصرت قوات تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في حرب بدأت في ١٧ يناير سنة ١٩٩١ وانتهت في ٢٦ مارس سنة ١٩٩١جري فيها دحر القوات العراقية وإرغامها على الانسحاب من الكويت التي كانت قد غزتها في٢/٨/١٩٩٠م

وفي نشوة هذا النصر المبين، ونتيجة لانفراد القطب الأمريكي بموقع القوة في العالم، أعلن الرئيس الأمريكي أن العالم ''مقدم الآن على نظام دولى جديد، يختلف عما كان عليه الوضع في ظل الحرب الباردة، ويقوم على احترام قيم الديموقراطية، ويعلى من شأن احترام حقوق الإنسان وتلعب فيه الأمم المتحدة دوراً بارزاً في خدمة الإنسان والأمن الدوليين''.

---

(٣) الشيخ مجاهد الإسلامي القاسمي ــ المؤتمر العاشر للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية ــ مرجع سابق ــ صـ ٣٥٧.

على أن الرئيس الأمريكي، وإن بشر بالنظام العالمي الجديد، إلا أنه لم يكشف عن قواعد قانونية دولية محددة تضبط إيقاعه، ولذلك فإن وزير خارجيته كان صادقاً مع نفسه حين اعترف بأنه لا يستطيع أن يصف ما سيكون عليه شكل النظام الجديد الذي أعلنه الرئيس (٤).

ومن ثم – وإزاء هذا التعتيم – فإنه لابد من التعرف على حقيقة هذا النظام من استظهار ما أعلن عند مولده من غايات، وما جرى على الساحة من تطبيق لها، مع مراعاة ما انحرف إليه هذا التطبيق فور أحداث ١١ سبتمبر سنة ٢٠٠١م، ثم نتيجة تغيير استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في منتصف العام الحالي (٢٠٠٢م)، مما يسيغ تقسيم ما جرى عليه العمل في ظل هذا النظام إلى مراحل ثلاث: تبدأ أولها بإعلان مولده في مارس سنة ١٩٩١م، وتبدأ الثانية فور وقوع أحداث ١١ سبتمبر سنة ٢٠٠١م، وتبدأ الثالثة من منتصف العام الحالي.

فأما عن المرحلة الأولى التي بدأت في مارس سنة ١٩٩١م فقد وضح فيها صحة ما تردد عن اختلافها عن مرحلة الحرب الباردة، كما وضح، على العكس من ذلك – عدم مصداقية النظام فيما أعلنه من غايات زعم أنه سوف يسعى إليها.

فأما عن اختلاف العهد الجديد عن الوضع الذي كان سائداً أبان الحرب الباردة، فأمر واقع لأمراء فيه، ذلك لأن كلا من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، أثناء تلك الحرب، كان يركز على أمرين، أولهما: "احتواء الطرف الآخر" بمعنى حصاره داخل سلسلة من القواعد العسكرية والتحالفات والحروب الصغيرة والإقليمية والمواجهات، لمنعه من توسيع نفوذه، وكان في شق يستطيل إلى بعض الدول النامية ذات الموقع الجغرافي المتميز أو المالكة للموارد الطبيعية الاستراتيجية، فكان كل من القطبين يتسابق إلى إغداق المساعدات الاقتصادية والعسكرية على هذه الدول، ليضمها إلى معسكره وينظمها ذيلاً له، وكان يشترى

---

(٤) أ.د. عبد الحليم عويس – المشروع الإسلامي وأساليبه الجهادية في مواجهة النظام الدولي الغربي – ورقة مقدمة لندوة التحديات التي عقدت بالعين في الإمارات العربية المتحدة في ٢٠ – ٢٢ ديسمبر ١٩٩٧م – الجزء الأول من أبحاث الندوة ص ٢٣٩.

أجهزة الإعلام أو يغمرها بأفضاله ويجند الأشخاص والحكام لينتصروا له في كل موقع، وذلك مقابل أن يغض الطرف عن مظالم الدكتاتورية الحاكمة في البلاد النامية التي تؤيده، وأن يتظاهر بالانتصار لها في المحافل الدولية، أو يدفع عنها ما يحيق بها من عدوان عسكري .. والأمر الثاني الذي كان يحدد سياسية كل من القطبين، هو "الردع" الذي كان يقوم على افتراض أن أرض كل منهما آمنة، لا يجرؤ العدو على مهاجمتها، لأنه يضع في اعتباره أنه سيلقي رداً انتقامياً مدمراً إذا تجرأ على العدوان(*).

وحين انتهت الحرب الباردة، جفت ينابيع المساعدات التي كانت تبذلها الدولتان بسخاء، وتعرت النظم الوطنية الفاسدة، وفقد العملاء أهميتهم لدى الدول الكبرى التي كانوا يخدمونها، وضاعت السلطة من أيديهم، وانفجرت في بعض المناطق حروب أهلية استنفدت مواردها، ولفتتها عن التفرغ للتنمية، التي كانت تفرض أولويتها ظروف قاسية، ذهبت بما كانت تعتمد عليه من مصادر، وتركتها منهوكة القوى، وغير مؤهلة لإصلاح ما أفسده العملاء المارقون في شتى نواحي الحياة الداخلية والخارجية.

وعلى جانب الدولة القطب الجديدة وتوابعها تعززت عوامل جديدة، منها دعم القوى العلمانية في البلاد النامية بالمال والحماية، ومساندة الجمعيات التي تستجيب للأهداف الأمريكية، وحرمان من يتمرد عليها، ويهاجم سياستها.. وقوّى ذلك كله ما وقع في أمريكا من تحالف فعلي بين رجال الصناعة وقادة المؤسسة العسكرية ورجال المخابرات المركزية، تحقيقاً لأهدافهم المشتركة وتعزيزاً لمواقعهم وتقوية لنفوذهم، ولو عن طريق تضخيم الأخطار الأمنية مثل الزعم بخطر الأصولية الإسلامية وجدوى محاربتها، أو ضرورة تمكين رأس المال الأجنبي من السيطرة الكاملة، بزعم أن ذلك هو ما يعصم الاقتصاد الوطني من الانهيار إلى غير ذلك من الدعاوى المحبوكة الأطراف.

(*) أ/ عاطف الغمري – مقال بعنوان – هذا التغيير التاريخي في سياسة أمريكا – أهرام ٢٦ يونيو ٢٠٠٢م صـ ١٠.

ونتيجة لذلك كله وجدت الدول النامية نفسها في مأزق لا تحسد عليه. إذ أنه، وإن صح ما قاله الرئيس الأمريكي من تغير الأوضاع عن تلك التي سادت أيام الحرب الباردة، إلا أنه تغير إلى الأسوء، فقد انحسر عنها الغطاء، ونضب معينها، وتكالبت عليها المشاكل الخارجية والداخلية من كل صوب وحدب، هذا إلى جانب اتساع الفجوة بينها وبين العالم المتقدم بسبب عدم وصول معظمها إلى الثورة الصناعية الثانية، مما سلط عليها مخاطر هيمنة التكنولوجيا الغربية، سواء بالمنع في مجال التسلح والصناعة بما يؤدى إلى تهميشها وزيادة القيود على الأمن، أم بالإغراق، كما في مجال الإرسال المباشر بالأقمار الصناعية، وما يمثله هذا من تهديد لقيمها ومبادئها وثقافتها[١].

وأما عن إعلان أنصار النظام الدولي الجديد عن مولده عند عزمهم تحقيق القيم الديمقراطية واحترام الإنسان، فقد كشف التطبيق عن أن هذه الدول لا تحرص على الديمقراطية ولا تراعي حقوق الإنسان إلا لتغطية مصالحها، فإذا ما اتصل الأمر بالمسلمين أو العرب، أهدرت ذلك كله في وضوح لا تستحي من إعلانه.

ففي أثناء الحرب الداخلية في يوغوسلافيا (١٩٩٢ - ١٩٩٥)، ارتكب الصرب مذابح بشعة ضد المسلمين في جمهورية البوسنة والهرسك، وهدموا ثلاثة آلاف مسجد أثري، وأحرقوا مئات القرى، واغتصبوا أكثر من خمسين ألف فتاة وامرأة حملن سفاحا في سجون الصرب، مما يعد انتهاكا صارخا للديمقراطية وحقوق الإنسان، ومع ذلك فإن أمريكا، ومن سار في فلكها، اكتفوا بالمعارضة الظاهرية غير الجادة .. وأطلقوا - في واقع الأمر - العنان للصرب حتى يتاح لها الوقت الكافي لابتلاع أراضي المسلمين وفرض الأمر الواقع عليهم، وهو ما حدث فعلا في اتفاق "دايتون" أواخر عام ١٩٩٥، الذي تم برعاية أمريكا وفقد فيه المسلمون أرضهم التي توزعت بين الصرب الأرثوزكس والكروات الكاثوليك، تحت شعار من التعبيرات المضللة .. وقد كان في استطاعة أمريكا وغيرها من دول الغرب، لو كانوا جادين فيما

---

(١) أ.د. نادية مصطفي - كتاب التحديات السياسية الخارجية للعالم الإسلامي - ضمن مجموعة دراسة التحديات التي تواجه الأمة الإسلامية في القرن المقبل - ندوة رابطة الجامعات الإسلامية - الجزء الثالث من مطبوعاتها ٢٠٠٠م، ص ٤٥.

أعلنوه منذ بدء القتال في ١٩٩٢/٤/٥م، أن يضعوا حداً لهذه البشاعة، كما حدث بالنسبة لسلوفنيا وكرواتيا (وهما أعضاء في الاتحاد اليوغوسلافي أيضاً)، فحين أرادت الصرب ضم أراضيهما بالقوة، هددت ألمانيا – في جدية – بالتدخل العسكري، فتوقفت الصرب واستقلت كرواتيا وسلوفنيا في هدوء[٧].

وكمثال آخر لنهج أعضاء النظام الدولي الجديد إزاء انتهاك الديمقراطية وحقوق الإنسان، ما حدث مع الأكراد في شمال العراق: فحين ثاروا على النظام العراقي المركزي في بغداد، وفرت أمريكا وفرنسا وبريطانيا حماية عسكرية للمناطق الكردية ضد تدخل السلطة العراقية المركزية، ثم اعتدوا على العراق عسكرياً في ٢ سبتمبر سنة ١٩٩٦م، بزعم الدفاع عن الأكراد، غير أنهم كشفوا بعد ذلك عن عدم مصداقيتهم فيما زعموا، فقد وقفوا صراحة ضد هؤلاء الأكراد أنفسهم في نزاعهم مع تركيا، وساندوا عدوانها المسلح عليهم، حتى أمكن جمع بعض الموالين في شهر سبتمبر سنة ١٩٩٨م ليقبلوا إقامة حكومة محلية في شمال العراق، تمهيداً لفصل شماله عن الوطن الأم[٨].

وأما عن إعلان أعضاء النظام الدولي الجديد عن عزمهم إعانة الأمم المتحدة على أن تلعب دوراً بارزاً في خدمة السلام والأمن الدوليين، فلم يكن ذلك- في حقيقة أمره – إلا ستاراً تتدثر به هذه الدول لدفع الأمم المتحدة إلى تحقيق مصالحهم ومآربهم، دون مواربة أو حياء مع ليّ ميثاق الأمم المتحدة إذا احتاج الأمر، أو اتخاذ المنظمة وأجهزتها وسيلة للضغط في اتجاه تحقيق هذه المصالح، وذلك على نحو ما حدث في الخلاف بين أمريكا والعراق في شأن استمرار عمل اللجنة التي شكلت طبقاً للقرار رقم ٦٨٧ بتاريخ ٣ أبريل سنة ١٩٩١م وسميت باسم "الجنة أسلحة الدمار الشامل العراقية" .. فمع ما ثبت من أن هذه اللجنة قد تراخت – دون حق – في رفع تقريرها النهائي بقيام العراق بتدمير كل الأسلحة المعنية، لترفع عنه العقوبات تطبيقاً

---

(٧) أ.د. على إبراهيم – النظام الدولي الجديد بين الوهم والحقيقة مقال في مجلة العلوم القانونية والاقتصادية لكلية الحقوق جامعة عين شمس – يوليو ١٩٩٩م – الصفحات ٤٤٦، ٤٢٢، ٤٢٤، ٤٢٣، ٤٣٨.

(٨) المرجع السابق.

للمادة الثانية والعشرين من قرار إنشائها، ومع ما ثبت ـ أيضاً ـ من أن من أعضائها من كان يعمل جواسيس لصالح دول معادية للعراق، على نحو ما اعترف بـه صراحـة رئيسها "ريتشارد بتلر" مع هذا وذاك، فإن الأمم المتحدة استخدمت كوسيلة للضغط على العراق وإرغامه على استمرار بقاء اللجنة [٩].

فإذا التفتنا نحو مأساة فلسطين لنرى، إذا كان النظام الجديـد قد سـاند الأمـم المتحدة في القيام بدورها في خدمة السلام والأمن الدوليين أم لا، نجد العجب العجاب، ففي خلال الحرب الباردة كانت الأمم المتحدة تصدر قراراتها بإدانة إسرائيل إلا أنها لم تكن تنفذ، وذلك كما حدث في قرار ضم القـدس عـام ١٩٨٠م، والقـرار الخـاص بعدم الاعتراف بضم الجولان عام ١٩٨١م، أما بعد انتـهاء هذه الحرب ومباشـرة النظـام الجديد لمهامه، فـإن الولايـات المتحـدة الأمريكيـة كـانت تحـول دون إصـدار أي قـرار بإدانة إسرائيل أو أي قرار بتوجيه اللوم أو النقد للكيان الصهيوني .. وقد يكفي تدليلاً على ذلك، التمثيـل بالمسـتعمرات العسـكرية التـي يطلقـون عليـها اسـم المسـتوطنات "والتـي يقيمـها اليهـود علـى أنقـاض أرض الفلسـطينيين ففـي ١٨ مـارس ١٩٩٧م أعلنت إسرائيل أنها ستقوم ببناء مستعمرة جديدة أسمها (هارجوبـا) فـوق جبـل أبـو غنيم بالقرب من القدس، فقامت الدول العربية بعرض الموضوع على مجلـس الأمـن، وتقدمـت أربـع دول أوروبيـة بمشـروع قـرار يدعـو الحكومـة الإسـرائيلية إلـى إلغـاء قرارها بالبناء، لأنها أرض محتلة تخضع للقرار ٢٤٢، وتطبيقاً لمبدأ "الأرض مقابل السلام" الذي عقد على أساسه مؤتمر مدريد عام ١٩٩١م، غير أن الولايات المتحدة استخدمت حق الاعتراض ضد المشروع الأوربي وأحبطت صدور القرار..

وإذ قامت إسرائيل بتمهيد الأرض لإقامة بناء المستعمرة فعلاً، تقدمت الـدول العربية بمشروع قرار جديد يطلب من إسرائيل التوقف عن البناء تنفيذاً لما تعهدت به فـي اتفاقيـة أوسـلو الأولـى بتـاريخ ١٩٩٣/٩/١٩م غير أن أمريكـا اسـتخدمت حـق الاعتراض مرة أخرى حماية إسرائيل من الإدانة الدولية..

---

(٩) المرجع السابق.

وحين انتهكت إسرائيل حرمة المسجد الأقصى بالشروع في حفر أنفاق تحته، بقصد هدمه وكان ذلك في نوفمبر ١٩٩٦م، وتقدمت الدول العربية تطالبها باحترام التزاماتها في أوسلو، أسرعت أمريكا بإحباط المشروع مستخدمة حق الاعتراض ...

وهكذا لم يصدر عن الأمم المتحدة منذ انتهاء الحرب الباردة أي قرار يستند إلى الفصل السابع من ميثاقها، بالنسبة للقضية الفلسطينية، مع أنها مع ذلك قضية تهدد السلام والأمن الدوليين بما أثارته من حروب في سنة ١٩٤٨، ١٩٥٦، ٤٩٦٧، ١٩٧٣، ١٩٧٨، ١٩٨٢، فضلاً عن القلق الشديد نتيجة قصف المفاعل النووي العراقي في ٨ يوليو ١٩٨١م بسبب الإصرار على رفض التوقيع على معاهدة حظر الأسلحة النووية منذ عام ١٩٦٨م والتهديد بضرب أي برنامج نووي أخر يقوم في أي بلد عربي[١٠].

وبذلك يكون واضحاً بجلاء أن النظام العالمي الجديد لم يكتف في مرحلته الأولى سالفة الذكر بإهمال المبادئ التي زعم أنه سيسعى إلى تطبيقها، وإنما ناقضها وعمل ـ دون استحياء ـ على هدمها.

بل إن أمريكا لن تقف عند هذا الحد المخزي، وإنما أخذت تشرع لدول العالم بقوانين يصدرها الكونجرس الأمريكي لتطبق على العالم أجمع ... ومن أمثلة ذلك القانون الذي أقره مجلسا الكونجرس في ٢٧ يناير ١٩٩٨م تحت اسم "قانون الحريات الدينية لعام ١٩٩٨م"، وجاء في ديباجته أنه "صدر للتعبير عن السياسة الخارجية التي تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص الأفراد الذين يتعرضون للاضطهاد في الدول الأجنبية بسبب الدين، ولتدعيم الموقف الأمريكي في مناصرة هؤلاء الأفراد والدفاع عنهم، ولتخويل الولايات المتحدة حق التصرف رداً على ما يقع من انتهاكات للحريات الدينية في الدول الأجنبية" .. وقد منح هذا القانون للآليات التي أنشأها الحق في استخدام وتطبيق السبل المناسبة لمواجهة انتهاكات الحريات الدينية التي ترتكبها الأنظمة التي تمارس الاضطهاد، بما في ذلك القنوات السياسية

(١٠) المرجع السابق.

والدبلوماسية والتجارية والخيرية والتربوية والثقافية، وذلك مع تحصين ما تتخذه السلطات الأمريكية، في هذا الشأن، من رقابة الجهات القضائية ومراجعتها..

وقد يثور في الذهن أن هذا القانون صدر لحماية التبشير بالديانة المسيحية، ولكن هذا ليس صحيحاً على الإطلاق، لا سيما إذا لوحظ أنه من نتاج اللوبي اليهودي، الذي دفع اليمين الأمريكي إلى تبنيه، فاستحقت بذلك لجنة يهود أمريكا أن يشكرها الرئيس الأمريكي قبل ١١ سبتمبر بأيام على جهودها في إقراره.

على أنه أيا كان الدافع الحقيقي لإصدار هذا القانون، فإن تطبيقه يكشف – بوضوح – عن أنه وسيلة للوصول إلى مصالح أمريكا بعد تغليفها بثوب الحرية الدينية .. وكمثال على ذلك ما حوته التقارير السنوية الثلاثة التي أصدرتها لجنة الحرية الدينية المنبثقة منه بشأن السودان .. ففي تقريرها الأول سنة ١٩٩٩م، نسبت إليه الاضطهاد الديني ضمن ثلاثين دولة أغلبها من الدول الإسلامية، وذلك توفيراً لأرض صالحه للتدخل في الشئون الداخلية[١١]، ثم رددت ذلك في التقرير الثاني، وفي التقرير الثالث الصادر في ٢٠٠١/٤/٢٩ اقترحت اللجنة حل المشكلة السودانية على أساس تقرير حق المصير للجنوب، وإقامة حكومة علمانية في الشمال والجنوب تكون أمنية على النفط السوداني ولا تنحي يد أمريكا عن إدارة شئونه، وذلك كله تحت شعار الحرية الدينية، وبالضغط على مصر دبلوماسيا لتأييد هذا الاتجاه .. وقد نفذت أمريكا اقتراح اللجنة بما أسهمت في إبرامه في كينيا يوم ٢٠ يوليه سنة ٢٠٠٢م من توقيع "بروتوكول ماشاكوس" بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لجنوب السودان.

ذلك كله عن المرحلة الأولي من حياة النظام العالمي الجديد أما المرحلة الثانية، فقد بدأت فور أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، التي غزت فيها طائرات مدنية أهدافا مهمة في كل من نيويورك وواشنطن، وألحقت بها خسائر فادحة في الأرواح

---

(١١) الأستاذ/ صلاح الدين حافظ – الرقابة الأمريكية على الحرية الدينية – مقال في أهرام ١٩٩٩/٩/٢٢م – صـ١١ – والأستاذ/ سمير مرقص – الحرية الدينية والمسألة السودانية – أهرام ١٩ أغسطس ٢٠٠٢ صـ٣٨.

والأموال، وأعقب هذا الحدث مباشرة، إعلان أمريكا عن اعتقادها بأن من خططوا لهذه الهجمات ومن قاموا بتنفيذها، هم إرهابيون مسلمون يتبعون قاعدة "بن لادن" الموجودة في أفغانستان، بمساندة من بعض أنظمة الحكم العربية، وبتحريض من خطابات ثقافية وسياسية ودينية، دعت إلى تصدير الإرهاب إليها، تعلن الحرب على هذا الإرهاب لتجتثه من أساسه، في أي موقع كان، وعلى أي مدي زماني يستغرقه الإجهاز عليه[١٢].

وتنفيذاً لذلك قامت أمريكا بغزو عسكري لأفغانستان، حطمت فيها قراها، وهدمت منشأتها، وقتلت العديد من المدنيين، واعتقلت عشرات الآلاف منهم، ورحلت الكثير إلى معسكرات اعتقال خارج بلدهم فلم يصل العديد منهم إليها لدفنهم بمقابر جماعية في طريقها ثم أزالت النظام الحاكم، ونصبت بدلاً عنه نظاماً صنعته وكالة المخابرات المركزية على عينها، ومع أن الغاية المعلنة من الغزو تحققت فإن الدول الغازية أعلنت أنها سوف تبقي طويلاً في أسيا الوسطي[١٣].

ولا شك أن ما فعلته الولايات المتحدة في أفغانستان يشكل سابقة خطيرة لنمط جديد من تفاعلات الهيمنة في العلاقات الدولية! فغزو دولة مستقلة ذات سيادة بدعوى أنها تأوى إرهابيين، شاركوا في حادث محدد، ومن قبل أن تتضح الرؤية ويقوم الدليل الكافي، هو أمر خطير على المستوى الدولي[١٤]، كما أن تصفية قادة الدولة وتنصيب عملاء يدينون بالفضل لأولياء نعمتهم إلا استهتاراً بالقيم الدولية لا شفيع له، ثم إن البقاء بعد تحطيم معاقل الإرهاب المدعي به، يفتقر إلى مبرر آخر غير التسلط الدولي.

على أن الأمر ليس بهذه البداهة التي تحاول أمريكا أن تصبغ بها عدوانها بزعم أنه حرب على الإرهاب أو انتقام لأحداث ١١ سبتمبر ذلك لأنه في حقيقته ليس

---

(١٢) أ.د/ عبد العزيز حموده – الثقافة – اختيار أخير للثقافة القومية مقال في أهرام ٢٠٠٢/٧/٢ صـ١٣.
(١٣) الأستاذ/ أنور الهواري – أمريكا والعراق من الاحتواء إلى الإقصاء مقال في أهرام ٢٠٠٢/٧/٥م صـ ٣٨.
(١٤) أ/ أحمد السماك – المقاييس الحديثة ٢٠٠٢/٦/٢٦م صـ٩.

إلا نفوذاً على المصالح الأمريكية، وتحقيقاً لمطامع كانت تتطلع إليها أمريكا من سنوات سابقة، ثم وجدت في الأحداث المشار إليها ما يمكن الاعتماد عليه في فرض سيطرتها على منطقة آسيا الوسطى، بما تمثله من عمق استراتيجي لروسيا نحو الجنوب، ومصدر مهم للبترول – تسعي إليه – بجانب روسيا – كل من الصين وإيران وتركيا، بل إن أعناق الشركات الأمريكية قد اشرأبت إليه، لإنشاء خطين لنقل الغاز من تركمنستان إلى سواحل باكستان عبر أفغانستان .. وبدون هذا التدخل العسكري الأمريكي السافر لم يكن من الممكن تحقق شيء من هذا[١٥].

ومن ناحية أخرى فإن العامل الإسلامي قد تزايد في المنطقة بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وظهور الجمهوريات الإسلامية التي أصبحت مجالاً للتنافس طمعاً فيما وراءها من فوائد اقتصادية وسياسية، تُعِد بها ثروات الإقليم، فضلاً عن مسارعة العالم الإسلامي إلى مد يد العون لهذه الجمهوريات الوليدة في طريق عودتها إلى هويتها الإسلامية، مما لو صح، لشكل قوة غير مأمونة الخضوع للولايات المتحدة الأمريكية.

وقد تأكد الهدف النفعي لأمريكا الذي اتخذ الإرهاب ستاراً له، في عدم اكتفاء الولايات المتحدة بالمرتكزات التي توافرت لها أبان الحرب في أوزباكستان ثم في قرقيرستان وجزئياً في طاجستان، بل أقامت عدة تحالفات واتفاقيات مع بعض دول المنطقة، تدعيماً لبقاء طويل، لا مبرر له بعد إزالة قواعد الإرهاب وسد نته وفق من أعلن عنه.

كما تأكد هذا الهدف كذلك من خلال تغيير رئيس الولايات المتحدة لأفكاره المعلنة بشأن الانتشار العسكري الأمريكي، فقد كان خلال حملته الانتخابية يعيب على سلفه "بيل كلينتون" الانتشار الزائد عن الحد، بل إن وزير دفاعه (رونالد رامسفيلد) كان قد بدأ فعلاً في بداية عهد بوش (يناير ٢٠٠١) في إعداد الدراسات حول تقليص الوجود العسكري في الخارج، ثم حدث انقلاب في هذه الأفكار من النقيض بعد أحداث

---

(١٥) أ/ طه المجدوب – خطوات تكريس الوجود الأمريكي ومواجهة القوى الأجنبية في آسيا الوسطي – مقال في أهرام ٢٠٠٢/٧/٧ صـ٦.

١١ سبتمبر، واعتمد بوش أضخم ميزانيات الدفاع التي تبلغ ٣٥٠ مليار دولار عن السنة المقبلة [١٦].

فالعدوان الأمريكي، هو غزو استعماري، مرتب له بليل، تساند إلى الإرهاب الذي ادعاه، ثم كشف عن وجهه القبيح الذي يعتمد على البطش ويستغل عدم وجود رادع يردعه عن أطماعه، أو يرده عن القيام بممارسة دور شرطي العالم الذي كان قد تخلى عنه عقب مستنقع الحرب الفيتنامية [١٧] : فروسيا في شغل بنفسها وبفسادها وأزماتها الاقتصادية الاجتماعية، والدول الغربية تتحاشى الصدام مع الرغبات الأمريكية، فيما لا يعنيها أمره بطريق مباشرة [١٨]، وقد تشارك في تحالف مع أمريكا حتى لا تنفرد هذه بالغنيمة وحدها.

على أن النظام العالمي الجديد لم يقف عند هذا الحد الذي بلغته المرحلة الثانية، بل تعدي ذلك في المرحلة الثالثة فأعلن عن تبنيه مبدأ الهجوم الوقائي، أو الضربات الوقائية، ضد الدول والجماعات التي تعتبرها الولايات المتحدة مصدر تهديد للأمن القومي الأمريكي، مع التركيز بصفة خاصة على الدول والجماعات التي ترعى الإرهاب أو التي تقوم بتطوير أسلحة الدمار الشامل.

وكانت أول مرة يتحدث فيها الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش عن مبدأ الهجوم الوقائي هذا، في كلمته أمام البرلمان الألماني في مايو سنة ٢٠٠٢م، ثم عاد يشرح فكرته في خطاب أمام الأكاديمية العسكرية الأمريكية في الأسبوع الأول من شهر يونيو سنة ٢٠٠٢م، ثم أكدها مرة أخرى في مؤتمر للحزب الجمهوري الذي انعقد في ١٢ يونيو سنة ٢٠٠٢م [١٩].

ويلخص الرئيس الأمريكي هذا المبدأ في أنه يجب ألا يطول انتظار أمريكا لوقوع التهديدات التي تشعر بها، وأن عليها أن تنقل المعركة إلى العدو، لتفسد عليه

---

(١٦) أ/ طه المجدوب – مرجع سابق.
(١٧) أ.د/ عبد العزيز حموده – مرجع سابق.
(١٨) أ/ فهمي هويدي أهرام ٢٠٠٢/٧/٢ صـ١١.
(١٩) أ/ عاطف الغمري – مرجع سابق.

خططه، وذلك بضربات وقائية توجه إلى الجماعات الإرهابية المعادية لأمريكا، أو للدول التي تستحوذ على أسلحة كيماوية أو بيولوجية أو نووية يخشى أن تهدد بها أمريكا.

وينتصر لمبدأ الهجوم الوقائي كثير من مساعدي الرئيس الأمريكي، منهم كولن باول وزير خارجيته ورونالد رامسفيلد وزير الدفاع، ويرى هؤلاء المساعدون أن الهجوم الوقائي يمكن أن يشتمل – بجانب الإجراءات العسكرية الحاسمة – على الضغوط السياسية والدبلوماسية، وإسقاط أنظمة الحكم، والاعتقالات، ومصادرة الأموال، كما يرون أن أمريكا هي – وحدها – التي يجب أن تحدد مصالحها، ثم تتصرف على هدى ما تراه – هي – دون نظر إلى تحالفات أو ائتلافات[٢٠].

ولا ريب أن هذه الاستراتيجية الجديدة تعتبر نقله جذرية بالغة الأهمية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي، لأنها تمثل تعديلاً جوهرياً في سياسة الردع والاحتواء التي كانت الولايات المتحدة تتبناها في فترة الحرب الباردة، وذلك بعد أن حدث – في نظرهم – أن تغيرت طبيعة العدو، وتغيرت طبيعة أعماله، واتسع نطاق التهديدات الإرهابية، وازداد عدد الدول المالكة للأسلحة الكيماوية والبيولوجية والنووية، ووقف الكثير منها موقف العداء والخصومة من الولايات المتحدة..

وقد أثارت هذه الاستراتيجية جدلاً كثيراً داخل الولايات المتحدة ، بل في داخل المؤسسة العسكرية ذاتها، وكان مصدر الجدل هو عدم وضوح كيفية تنفيذها: إذ كيف يستشف – مقدماً نوايا دولة أو جماعة في استخدام أسلحة الدمار الشامل ضد الولايات المتحدة، ثم ما جدوى تنفيذ ضربات وقائية ضد شبكات إرهابية غامضة، وما طبيعة هذه الضربات ومدى فاعليتها في تحقيق أهدافها.

كما أثارت هذه الاستراتيجية – كذلك – تحفظات واسعة من جانب العديد من دول العالم، بما في ذلك بعض حلفاء أمريكا المقربين وذلك بمقولة أن أمريكا سوف تعطي لنفسها الحق بموجب هذه الاستراتيجية الجديدة للتدخل بصورة انفرادية في أي

---

(٢٠) أ/ عاطف الغمري – مرجع سابق.

مكان في العالم أو توجيه ضربات عسكرية ضد ما ترى أنه تهديد محتمل لأمنها القومي، وهو ما يفتح الباب مماثلة للموقف الأمريكي خدمة لأغراضها مثل إسرائيل ضد الفلسطينيين والهند ضد باكستان والصين ضد تايوان.

ومع ذلك فالولايات المتحدة ماضية في تطبيق هذه الاستراتيجية غير عابئة بالاعتراضات الداخلية أو الخارجية، ولعل من شواهد ذلك ما تسرب ـ عمداً ـ من معلومات إلى أن جورج دبليو بوش أصدر في أوائل هذا العام تفويضاً لوكالة المخابرات المركزية، بتنفيذ برنامج سري يهدف إلى التخلص من النظام الحاكم في العراق، بالإطاحة بالرئيس صدام حسين أو اعتقاله أو قتله، وتنصيب نظام سياسي بديل يملأ فراغ السلطة بعد زوال صدام .. وذلك ضمن إطار خطة أشمل تبدأ بتكثيف الضغط الاقتصادي والحصار الدبلوماسي والعزل الدولي، ثم تتوج بالغزو العسكري[٢١]، الذي أوضحت الأنباء المتسربة أنه سيتم من الشمال والجنوب والغرب، وسيشمل حرباً جوية وأرضية وبحرية، وأن الأردن وتركيا ستمثلان محطات أساسية لهذا الهجوم[٢٢].

وحين أعلن عن عزم الرئيس الأمريكي إيضاح خططه إزاء الشرق الأوسط وطال انتظار ذلك، وتوقع الكثير من عقلاء العالم أن أمريكا ستعود إلى رشدها، فاجأ الرئيس العالم يوم ٢٠٠٢/٦/٢٤م بإعلان خطته التي خيبت آمال الكثيرين، ذلك لأنه أطلق العنان لإسرائيل في توجيه ما تراه من ضربات وقائية وغير وقائية، في أي اتجاه تراه، واعتبر نضال الشعب الفلسطيني إرهاباً يستحق أن يعاقب عليه، وأبدي عدم رضائه عن قيادة هذا الشعب الذي انتخبه انتخاباً ديموقراطياً حراً بإشراف دولي، مطالباً بتغيرها، وإلا تعرضت فلسطين لسخط أمريكا وما يستتبعه ذلك من حرمانها من المساعدات الاقتصادية بل وتعرضها للتدخل العسكري السافر ... ثم في منه على الشعب الفلسطيني بالموافقة على إقامة دول مؤقتة ! بعد ثمانية عشر شهراً!، طالب

---

(٢١) أ.د/ منال الشوربجي ـ إعادة رسم الخريطة العربية ـ مقال في أهرام ٢٠٠٢/٦/٢٣ صـ١٢ ـ وأ/ أنور الهواري ـ مرجع سابق.

(٢٢) أ.د/ محمد السيد السعيد ـ خمسة احتمالات حول التشريعات الأخيرة ـ مقال في أهرام ٢٠٠٢/٧/٣١ صـ٢٦.

بإصلاحات اقتصادية وسياسية، وجعلها – مع عسر تحقيقها – شرطاً لبدء المباحثات .. إلى غير ذلك مما اعتبرته جريدة الجارديان البريطانية فيما نشرته يوم ٢٠٠٢/٦/٢٧م، دليلاً على الخيال الجامح الذي يفتقد الشعور بالمسئولية، ويفتح الباب واسعاً لارتكاب مزيد من إراقة الدماء، ويقوم دليلاً على أن واشنطن في حاجة إلى أن تفيق من غفوة إجماع ما بعد الحادي عشر من سبتمبر [٢٣].

هذا هو النظام العالمي الجديد في مراحله المختلفة، وهذه هي تطبيقاته التي تكشف بوضوح أنه لا صلة له بالأهداف التي أعلنها الرئيس الأمريكي عشية التبشير به، كما تكشف بوضوح أكبر عن الأهداف الأخرى الحقيقية التي تكمن وراء إعلان هذا النظام والتي يمكن أن ندرك بعضها مما نشرته في تشرين الثاني عام ١٩٩٢م مجلة Foreign Affairs، لسان حال وزارة الخارجية الأمريكية، عن خطر الإسلام .. وقالت في مقالتها أن أفضل الطرق للقضاء على هذا الخطر هو تقطيع جسور التواصل والتضامن بين الدول العربية، التي هي المصدر الأول للخطر الإسلامي، ثم العمل على إيجاد أكبر قدر من التشاكس والتناقض بين شعوب المنطقة وحكامها حتى يسود فيها القلق والاضطراب وتنأى عن الهدوء والاستقرار [٢٤]...

كما يمكن أن ندرك قدراً آخر من أهداف هذا النظام مما أعلنه المسئولون عن حلف الأطلنطي عن مهامه الجديدة بعد إعادة تحديد دوره عقب الحرب البادرة والتي أشار إليها ويلي كلاكس سكرتيره العام غداة تعينه في فبراير سنة ١٩٩٥م بقوله أن الأصولية الإسلامية تمثل نفس التهديد الذي كانت تمثله الشيوعية للغرب، وأن حلف الأطلنطي يمكن أن يسهم في مواجهة هذا التهديد الذي يقوم به المتطرفون الإسلاميون .. وذلك بعد أن ألزم الحلف نفسه بالدفاع عن المبادئ الأساسية للحضارة التي ربطت أوروبا الغربية بأمريكا[٢٥] .. سواء أكانت هذه المواجهة عن طريق تدخل سافر أو تدخل مغلف بحقوق الإنسان الاقتصادي بدرجاته المختلفة كما حدث في

---

(٢٣) جريدة الأهرام في ٢٠٠٢/٦/٢٨ – وأ/ فهمي هويدي – مرجع سابق.
(٢٤) أ.د/ نادية مصطفي – مرجع سابق – صـ٢٣٥.
(٢٥) أ.د/ مصطفي محمود – مقال في أهرام ١٩٩٩١/٢/٢٢، أ.د/نادية مصطفي – مرجع سابق – صـ ٢١٤ – وتحقيق صحفي في الأهرام لمراسله في إيطاليا نشر يوم ١٩٩٥/٢/٢٢.

التدخل في إيران أو السودان، أو توظيف أدوات الترغيب الاقتصادية في شكل معونات واستثمارات كما وقع في الجزائر ومصر والأردن، أو ذات طبيعة سياسية كلجان التقصي الدولية في الجزائر أو السماح باللجوء أو الإقامة في العواصم الغربية لقادة المعارضة في بعض الدول الإسلامية[٢٦].

على أنه بجانب ما يمثله حلف "الناتو" وما يقوم به من مهام فإن هناك جبهتين رئيسيتين أعلنتا عن أنفسهما في ظل النظام العالمي الجديد وأولهما: جبهة الفاتيكان الكاثولوكية التي يمثل الإسلام غصة في حلقها، حالت دون ما كانت تأمل في أن تزد رده خلال السنوات الأخيرة من القرن العشرين وفق إعلاناتها الصريحة التي رسمت كيف يجب أن ينتصر العالم كله في غضون هذه المدة – والجهة الصهيونية العالمية التي يقف المسلمون حجر عثرة في سبيل أطماعها العالمية، والتي نجحت – عبر مخطط محكم – في أن تدخل في بنية الفكر الغربي كثيراً من المعتقدات والأفكار التي تحقق لهم تسخير المسيحية، ولا سيما البروتستانية، لأهدافهم في السيطرة على العالم[٢٧].

---

(٢٦) أ.د/ نادية مصطفي – مرجع سابق – صـ٢١٢.
(٢٧) أ.د/ عبد الحليم عويس – مرجع سابق – صـ٢٤٢ ، ٢٤٣.

المبحث الثالث

في العولمة

أوضح كوفي أنان الأمين العام للأمم المتحدة، في تقريره عن نشاط المنظمة عام ٢٠٠٠م، أن عصر ما قبل الحرب العالمية الثانية كان عصراً سابقاً من العولمة الاقتصادية، يماثل عصرنا الحالي في ترابطه اقتصادياً، ولكنه قائماً على بنية إمبريالية سياسية تحرم الشعوب والأقاليم النامية من حق الحكم الذاتي .. ولذلك جاءت عولمة ما بعد الحرب العالمية الثانية للتعلم من الدرس السابق، ومن الأضرار التي لحقت بالعالم خلال الثلاثينات، ومن سياسات "افتقار الجار"، والنزعة القومية الاقتصادية غير المكبوحة، مما أدى إلى ظهور نزعات شمولية وعسكرية وثأرية سياسية في بعض الدول كما أدى إلى ظهور نزاعات انعزالية في دول أخرى، واستمر الأمر كذلك حتى انهارت عصبة الأمم .. ثم وفي ضوء ما سبق جاءت عولمة ما بعد الحرب العالمية الثانية لتسلك طرق الانفتاح والتعاون التجاري، بتوقيع الاتفاقية العامة بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الجات) وإنشاء المنظمات العديدة الأخرى، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، اللذين أنشئا عام ١٩٤٤م من أجل تسيير عمل النظم الاقتصادي العالمي بشكل مؤسسي.

ونتيجة لانخفاض معدلات النمو في معظم البلدان النامية، وتزايد المديونية الخارجية بأعبائها، وتدهور أسعار العملات الوطنية، لجأت هذه البلدان، في الثمانينات، والتسعينات من القرن الماضي، إلى بذل أقصى ما في وسعها لتشجيع الاستثمارات الأجنبية وتحرير سعر الصرف الأجنبي والتحويلات المصرفية من القيود الرسمية، بالإضافة إلى إقامة أسواق لرءوس أموال لا تعمل فقط في المجال المحلي، بل منفتحة على العالم الخارجي .. وساعد على تقوية هذا الاتجاه عالمياً، سقوط الاتحاد السوفيتي، وتفكك أوروبا الشرقية الاشتراكية، وعودتها إلى نظام السوق

الحر، وسعيها إلى جذب رءوس الأموال من الكتلة المتقدمة في أمريكا الشمالية وأوروبا واليابان[٢٨].

وفي عام ١٩٩٤م تكللت بالنجاح المفاوضات التي جرت في أورجواي بشأن اتفاقية ''الجات'' فتم تطويرها إلى اتفاقية عالمية باسم ''اتفاقية منظمة التجارة العالمية'' التي بلغ عدد أعضائها في ١٩٩٦/١٢/١٣م (١٢٨) دولة[٢٩].. وبذلك أصبح الاقتصاد العالمي قائماً على ثلاثة أضلاع هي: البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية.

وفي ظل هذه الاتجاهات نشأ ما يطلق عليه حالياً اسم ''العولمة'' وهو اتجاه عالمي التأثير، يقوم على رفع الحواجز الاقتصادية والعلمية والمعرفية بين الدول والشعوب وتحرير العلاقات الدولية من السياسات والمؤسسات القومية والاتفاقيات المنظمة لها، وتقليص دور الدولة بشأنها، وإخضاعها لقوى جديدة، تفرزها التطورات التقنية وتعززها ثورة المعلومات والاتصالات، التي تسمح بنقل الأموال والمعلومات والاستفادة من الخدمات بومضة كهربائية أو نبضة إلكترونية.

وقد أخذ هذا الاتجاه أبعاداً عديدة، أهمها: البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد السياسي والبعد الثقافي.

فأما البعد الاقتصادي للعولمة، فيقوم على حرية الاستثمار، وحرية إقامة المصانع في أي دولة، وحرية رأس المال، وإشاعة النمط الاستهلاكي الغربي، وفتح الأسواق أمام المنتجات الأجنبية بلا حدود.

وأما البعد الاجتماعي، فتهدف فيه العولمة إلى التحرر من النسيج الاجتماعي القومي، لإحلال قيم اجتماعية جديدة، تربط بين الطبقات الصفوة في دول مختلفة،

---

(٢٨) أ.د/ عبد الرحمن يسري – نحو سياسية اقتصادية موحدة للعالم الإسلامي في مواجهة العولمة – ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي حول اقتصاديات الدول الإسلامية المنعقد في مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي ١٤٢٠هـ، ١٩٩٠م، صـ٨.

(٢٩) الشيخ/ يوسف جاسم الحجي – موقف الإسلام من العولمة في المجال الاقتصادي – ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العاشر للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية – مرجع سابق – صـ٤١١.

وتخلق من المبادئ ما يحقق أهداف الجهات المسيطرة على العولمة، ولو أدى ذلك إلى إضعاف المظلة الاجتماعية في بعض زواياها.

وأما البعد السياسي فيقوم على فرض الحقوق الإنسانية بمفهومها الغربي على الدول، دون رعاية للمعايير التي تنص عليها التشريعات الوطنية ومع إطلاق الحريات للأفراد والجماعات، لتتجاوب مع الشركات عابرة القوميات، وكل ذلك في ظل تآكل الحدود السياسية والجغرافية وتراجع سلطة الحكومة وشل سيطرتها.

وأما البعد الثقافي فيرتكز في العولمة على إقصاء أركان الثقافة القومية وإحلال الثقافة الغربية مكانها، وذلك بالاستعانة بما تحقق من ثورة تقنية هائلة في مجالات الاتصالات والمعلومات.

وقد تعانقت هذه الأبعاد وتداخلت، ليندفع الجميع نحو إقامة مجتمع واحد، تحكمه البلاد الصناعية المتقدمة، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، كما تتحكم فيه الشركات متعددة الجنسيات التي تمثل إيراداتها نحو نصف الناتج الإجمالي العالمي، ويعمل فيها نحو ٤٣,٥ مليون عامل، وتحقق أرباحا صافية تقدر بحوالي ٥٠٠ مليار دولار، وفقا لإحصائيات عام ٩٩/٢٠٠٠ [٣٠].

ولا ينازع أحد محايد في أن المكاسب الاقتصادية التي تعود من تحرير التجارة العالمي هي – أساسا - في أصلح الدول الصناعية المتقدمة، بينما تتزايد خسائر الدول النامية الأقل دخلا .. وتأييدا لذلك، وعلى سبيل المثال، فإن مكاسب الولايات المتحدة من تحرير التجارة لا يقل في المتوسط عن ٢٠٠ مليار دولار في السنة، منذ إنشاء منظمة التجارة العالمية وحتى سنة ٢٠٠٥م، بينما تقدر خسائر الدول الأفريقية بحوالي ٢٠٩ مليار دولار سنويا[٣١].

---

(٣٠) تقرير المجلس القومي للإنتاج والشئون الاقتصادية، من المجالس القومية المتخصصة (المصرية) في الدورة ٢٧ سنة ٢٠٠٠/٢٠٠١ والذي عرض على المجلس في ٢٠٠١/٣/١٧ – ص ٢٩، ٣٠، ٣٢، ٣٤.

(٣١) تقرير المجلس القومي للإنتاج والشئون الاقتصادية، من المجالس القومية المتخصصة (المصرية) في الدورة ٢٧ سنة ٢٠٠٠/٢٠٠١ والذي عرض على المجلس في ٢٠٠١/٣/١٧ – ص ٢٩، ٣٠، ٣٢، ٣٤.

ويرجع هذا التفاوت الشديد في شق منه إلى عدم تملك دول العالم الثالث لمقومات المنافسة، وهي الجودة المثمرة المعتمدة على تطبيق التكنولوجيا المتقدمة ومزايا الإنتاج الكبير، والإنتاجية المرتفعة لعناصر الإنتاج، والإدارة العلمية المتقدمة[٣٢]، كما قد يرجع في شق آخر إلى ما تفرضه الدول المتقدمة من إجراءات حمائية لاقتصادياتها تمنع وصول منتجات الدول النامية إليها، بحيث كان من الممكن – على سبيل المثال – أن تحصل الدول النامية على ٧٠٠ مليار إضافية كعائد من صادراتها، إذا أزالت الدول المتقدمة القيود الحمائية التي تتعرض لها صادرات الدول النامية من المنتجات التي يعتمد إنتاجها على العمالة الكثيفة، وذلك على نحو ما فصله تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٢م الذي أصدره الانتكاد أخيرا[٣٣]

وهكذا أسهمت العولمة في تعميق الفجوة الاقتصادية بين الدول المتقدمة والدول النامية بحيث أصبحت ١ : ٣٥٠ عام مقابل ١ : ٥٠ عام ١٩٧٠، ١ : ١٥ عام ١٨٧٠م [٣٤].

أما عن الآثار الاجتماعية، فإن العولمة – في نموها – تزيد من تركيز الثروة على الصعيد العالمي والمحلي، وتخفف من الرعاية الاجتماعية لبعض الطبقات الدنيا، وترفع من معدلات البطالة.

وقد يكشف عن تركيزها للثروة ما حملته التقارير من أن بالعالم الآن ٣٥٨ ملياردير، يمتلكون ثروة تضاهي ما يمتلكه ٢,٥ مليارا من سكان المعمورة، وأن هناك ٢٠% من دول العالم تستحوذ على ٨٥% من الناتج العالمي الإجمالي، وعلى

---

(٣٢) تقرير المجلس القومي للإنتاج والشئون الاقتصادية، من المجالس القومية المتخصصة (المصرية) في الدورة ٢٧ سنة ٢٠٠٠/٢٠٠١ والذي عرض على المجلس في ٢٠٠١/٣/١٧ – ص ٢٩، ٣٠، ٣٢، ٣٤.

(٣٣) جريدة الأهرام في ٢٠٠٢/٦/٢٩ – تحت عنوان في ظل تشدد الحماية بالدول المتقدمة، ٧٠٠ مليار دولار خسائر الدول النامية في تجارتها الدولية صـ ١٧.

(٣٤) تقرير المجلس القومي للإنتاج والشئون الاقتصادية، من المجالس القومية المتخصصة (المصرية) في الدورة ٢٧ سنة ٢٠٠٠/٢٠٠١ والذي عرض على المجلس في ٢٠٠١/٣/١٧ – ص ٢٩، ٣٠، ٣٢، ٣٤.

٨٤% من التجارة العالمية، ويمتلك سكانها ٨٥% من مجموع المدخرات العالمية[٣٥].

وفيما يتصل بانتقاص المزايا الاجتماعية لبعض طبقات المجتمع، فإن الموجهين للتدفقات العالمية لرأس المال يسعون دائماً إلى الاستفادة من فروق الأسعار، ونسب الضرائب، ومستوى الأجور، وبالتالي فإن التصنيع لا يتم إلا في الدول التي تقنع لنفسها بربح أقل من غيرها، كما أن الأسعار لا تعلن إلا حيث يكون معدل الضريبة منخفضاً، والاستثمار لا يفضل إلا حيث الأجور المنخفضة ما أمكن ذلك، فالحدود الدنيا العالمية للأجور في أوروبا مثلاً تكون مهددة بالحدود الدنيا المنخفضة للأجور في الولايات المتحدة، كما أن الاجازات الأوروبية الطويلة (ثلاثين يوماً في ألمانيا) يصعب استمرارها، في الوقت الذي تمنح فيه البلاد المطلة على المحيط الهادي أجازت أقصر كثيراً (أحد عشر يوماً في اليابان) ومن ثم فإن الإنتاج ينتقل إلى تلك الأجزاء من العالم التي لا يتعين فيها دفع مزايا أكثر، ويفرض بذلك إلغاء هذه المزايا، كما أن النسبة التي يمكن أن تشارك في المشاريع الحكومية أو التي ترفع من المستوي الاجتماعي سوف تنخفض مما يهدد المظلة الاجتماعية بشكل واضح.

وفيما يتصل بزيادة معدلات البطالة، فهو أمر وارد في ظل العولمة، بما تفرضه من حرية المنافسة واختراق السلع الأجنبية للسوق المحلى والتأثير سلبياً على الصناعات الوطنية، خاصة بعد التوسع في الخصخصة وشمولها لمجالات جديدة من المرافق العامة والخدمات، برءوس أموال محلية وأجنبية[٣٦].

وأما عن الآثار السياسية، فإن العولمة ترتكز على الحرية المطلقة للفرد، ليصبح أسيراً لما تفرضه عليه الأجهزة التابعة لها، وما تلاحقه به الشركات عابرة القوميات، بهدف الترويج لما تنتجه من سلع وما تنشره من مبادئ .. وقد يكون من

---

(٣٥) الأستاذ/ محمد إبراهيم مبروك ـ مؤتمر الإسلام والعولمة صـ١٩ ـ طبعة الدار القومية العربية ـ نقلاً عن فخ العولمة صـ١١.
(٣٦) تقرير المجلس القومي للإنتاج ـ مرجع سابق صـ٥٨.

أبرز ما حققته العولمة في هذا الشأن هو تقليص دور الدولة في أدائها لوظائفها، وذلك لأن كثيراً من القضايا الداخلية، كالتعليم، والاتجاهات الفكرية، والرعاية الاجتماعية، والعمل، والضرائب أصبحت ـ في ظل العولمة ـ قضايا دولية، تنحسر عنها ـ عملاً ـ يد الدولة في كثير من زواياها، وذلك بسبب القيود التي تفرضها المنظمات الدولية كمنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وكذلك بسبب ما تنتجه المؤسسات متعددة الجنسية من معايير لاختيار أماكن الاستثمار، ولاسيما وأن المعلومات الدقيقة عن النظم الداخلية، لم يعد في الاستطاعة حجبها أو ستر حقيقتها، بسبب التقدم التكنولوجي الذي خلفه غزو الفضاء والاستشعار عن بعد والأقمار الصناعية ونحو ذلك من وسائل الاتصالات وطرق الحصول على المعلومات.

ولعل من الأمثلة الحديثة على رصد العالم لبعض القضايا الداخلية وإعطائها أبعاداً دولية، ما دفع تركيا من إرغامها على إلغاء عقوبة الإعدام في غير أوقات الحرب، كشرط لقبولها عضواً في الاتحاد الأوروبي، مع ما أثاره ذلك من ضجة داخلية بسبب مساس هذا الإلغاء بمصير الزعيم الكردي - عبد الله أوجلان الذي حارب الدولة التركية نحو خمسة عشر عاماً، كما أن من أمثلته أيضاً اهتمام العالم اقتصادياً بقضية نواب القروض في مصر، وأحكام الإدانة الصادرة فيها وأثرها على الوضع الاقتصادي ومناخ الاستثمارات مما كان محلاً لتعليقات عديدة في وسائل الإعلام العالمية، ومنها الإذاعة البريطانية والتليفزيون الفرنسي، وأيضاً الاهتمام السياسي بقضية الدكتور سعد الدين إبراهيم الذي أدانه القضاء المصري، واهتم الإعلام الغربي والأمريكي بتغطية قضيته، ثم ربطت أمريكا ـ علانية ـ بين الحكم الصادر فيها وبين رفضها منح معونة إضافية.

وأما عن الآثار الثقافية للعولمة، فهي آثار خطيرة بالنسبة للبلاد النامية، والبلاد الإسلامية على وجه الخصوص، ذلك لأن المقصود بالثقافة في هذا المجال، هو معناها الواسع وهو طريق الحياة وليس فقط الإنتاج الذي تفرزه حياة معينة، وهي ثقافة ليست في حقيقتها عالمية أو كونية، كما توصف بها عادة، وإنما هي

ثقافة القوة العظمي التي تمتلك أدوات التوصيل ووسائط التأثير، أي ثقافة الغرب الأمريكي[٣٧]، التي يري أصحابها – في غرور ملحوظ – أنه يتعين على الأمريكيين ألا يترددوا في الترويج لقيمها، وألا ينكروا حقيقة أن أمتهم من بين كل الأمم التي عرفها تاريخ العالم، هي الأكثر عدلاً، والأكثر تسامحاً، والأكثر حرصاً على إعادة تقييم الذات وتحسينها، وهي النموذج الأفضل للمستقبل – كما يتعين عليهم أن يروجوا لرؤيتهم هذه في العالم ...[٣٨].

والمتتبع للعولمة يجد أنها في بعدها الثقافي تبدو وكأنها تقترب شيئاً فشيئاً من تطبيقات الحداثة التي تدعو في صورها المتطرفة إلي تقليص أو إلغاء دور الدين، والفكر والأسرة، بل أنها لتدعو إلى إلغاء أو تقليص دور الدولة ذاتها في الشئون الثقافية ... ففيما يتصل بالدين فإن مساسها به نابع عن كونها تنتمي إلى دول تؤمن بالعلمانية وتسعي إلى بسط نفوذها وبالتالي فإنها تحسر سلطان الدين عن أتباعه مستعينة بطرقها الميسرة إلى الإعلام، وأجهزتها الفنية في تدليس الحقائق ووسائلها العلمية في الإقناع، وفيما يتصل بالتعليم والاتجاهات الفكرية، فيكفي للكشف عن اتجاهات العولمة بشأنهما أن تتذكر ما نادي به الفيلسوف الناقد التفكيكي "جاك دريدا" في القاهرة منذ عامين من الدعوة إلى تفكيك المؤسسات التعليمية والدينية[٣٩].

وأن ندرك ما يؤدي إليه توحيد العالم عبر انتقال البشر، وعبر انتقال الأيدلوجيات والأفكار عن طريق أجهزة الاتصالات المتاحة للجميع، لاسيما في ظل دعوة العولمة إلى إطلاق الحرية الفردية إلى المدى الذي تتحرر فيه من كل قيود الأخلاق والأعراف المرعية، مما تسعي إليه – ظاهراً – عن طريق الدعوات البراقة، وباطناً عن طريق المسلسلات والأفلام الماجنة الترويج للجنس في أحط حالاته،

---

(٣٧) أ.د/ عبد العزيز حمودة – مرجع سابق.
(٣٨) أ/ محمد إبراهيم مبروك – مرجع سابق صـ١٣، ١٤ – نقلاً عن رفايد رشكويف – أستاذ العلاقات الدولية بجامعة كولومبيا – في مقال بمجلة الثقافة العالمية بالكويت بعنوان مديح الإمبريالية الثقافية صـ٣٥ ، ٤٠.
(٣٩) أ.د/ عبد العزيز حمودة – المرجع السابق.

وللقتل والعنف في أبشع صوره، والسلوكيات في أرذل أشكالها .. وفيما يتصل بالأسرة، فاتجاهات العولمة في شأنها مفضوحة ومخزية، وقد كشفت عن وجهها القبيح بما أعلنته باسم الأمم المتحدة من مبادئ طلبت من العالم كله أن يتبناها، وذلك على نحو ما أقدمت عليه في مؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة سنة ١٩٩٤م، ونادت وثيقته بالإباحية الجنسية دون اشتراط لأي شرعية، وبالحرية للشواذ والشاذات في تشكيل أسر منهم لا تنمي للنموذج الذي لا تقر الأديان ولا الأخلاق غيره، وبحماية المراهقين والمراهقات في عبثهم الجنسي، وفيما قد يؤدى هذا العبث من الحمل سفاحاً، مع إسناد هذه الحماية إلى المجتمع بجميع فصائله، وعلى الأخص، الأبوين والمؤسسات الدينية والمدارس ووسائل الإعلام[٤٠] ... ثم حين تكاتفت الدول العربية والإسلامية لإحباط الدعوة لهذه الفواحش، عادت العولمة إلى المطالبة بها مرة أخرى في مؤتمر بكين سنة ١٩٦٦م، مما اضطر تلك الدول إلى العودة لمجابهة هذا الإفساد مرة أخرى.

وهكذا انطلقت العولمة في طريقها لمحاربة القيم والمبادئ المستقرة، ولم تدخر وسعاً في نشر ما تنن منه المدنيات الغربية مما ظهر فساده ووضحت مخاطره، ولم تتنازل عن إزالة ما يعترض طريقها من عقبات ولو تمثلت هذه العقبات في الدولة نفسها.

ومع ذلك فإن من المسلم به أن قوى العولمة لم تنضج بعد نضجاً كاملاً، وأنه ليس من اليسير التنبؤ ــ على وجه الدقة ــ بمدى آثارها على البلاد النامية، غير أن المؤشرات تؤكد أن آثارها السلبية ستكون هي الأشد خطراً[٤١]، وأنه لا عاصم للبلاد الإسلامية سوى التمسك بشريعة الله، مع الدعاء بالهداية لمن يهللون لكل ما غربي أو علماني، ولكل من يرفضون الاتجاه الديني على إطلاقه، أو يظنون أنه لا علاقة

---

(٤٠) أ.د/ محمد عمارة ــ مخاطر العولمة على الهوية الثقافية ــ سلسلة التنوير الإسلامي ــ عدد ٣٢ صـ٢٦، ٢٧.

(٤١) أ.د/ عبد الرحمن يسري ــ نحو سياسية اقتصادية موحدة للعالم الإسلامي في مواجهة العولمة ــ مطبوعات رابطة الجامعات الإسلامية جـ٧ صـ٣٤، ٣٥ من البحث المنشور من أبحاث المؤتمر الدولي حول اقتصاديات الدول الإسلامية ــ المشار إليه في مرجع سابق.

للدين بما يجري حالياً على الساحة الإسلامية والعربية من أحداث، وصدق الله العظيم إذ يقول: " لِيَجْعَلَ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ فِتْنَةً لِلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ وَالْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ * وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَيُؤْمِنُوا بِهِ فَتُخْبِتَ لَهُ قُلُوبُهُمْ وَإِنَّ اللَّهَ لَهَادِ الَّذِينَ آمَنُوا إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ" [الحج ٥٣ – ٥٤].

المبحث الرابع

في مواجهة التحديات

إن النظام العالمي الجديد والعولمة يلتقيان في الغاية، وهي السعي إلى الهيمنة على العالم والاستئثار بخيراته، ويختلفان في الأسلوب، فبينما تلجأ العولمة إلى الاقتصاد وليكون وسيلتها الرئيسية، فإن النظام العالمي الجديد يستحل لنفسه كل الوسائل، فيضيف إلى الاقتصاد جبروت الغزو العسكري وتجويع الشعوب، والاغتيالات، وقلب نظم الحكم ... ويعمل النظامان لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، التي تكاد تنفرد بالظهور في النظام العالمي الجديد، بينما تتوارى في العولمة في مجموعة من الدول تسير في ركابها وتأتمر بأمرها، مستعينة بالتقنية المتقدمة التي تملك أسرارها ووسائطها، وتسعى كل يوم إلى جديد فيها تجدع به أنف العالم في عنجهية لم يعرف التاريخ مثيلاً لها، وتشيع على الملأ أن الخضوع لطموحاتها قدر لا مفر منه فهو نتيجة حتمية لتطور طبيعي ليس بوسع العالم إلا الإذعان له(٤٢).

ومجابهة قوة دولية عنيدة كهذه تسندها مصالح مادية بالغة لا تكون إلا عن فكر ورؤية وخطط علمية واقعية، ولا تقوم إلا استناداً إلى عوامل قادرة على أن تؤازر المجابهة في صمودها وأن تدفعها في تقدمها، وهي عوامل قد تستعصي على الحصر الدقيق مسبقاً، وإنما قد يكون من أهمها في "السياج العام" الاعتماد على الناحية الروحية، والاستناد إلى وحدة الأمة، واختيار الطريق الأمثل للتعامل مع القطب الأوحد، والسعي إلى تفعيل دور المؤسسات الدولية في مساندة أوجه الحق والعدل .. أما في سياجها الضيق فقد يكون من أهمها ما يتصل بالناحيتين الاقتصادية والثقافية.

فأما الاعتماد على الناحية الروحية، فإن من المسلم به أن الشرق العربي بجميع أديانه السماوية وطوائفه الاجتماعية يتجه إلى الثقة بالله، ويتقبل ربط أفعاله

(٤٢) الأستاذ/ محمد إبراهيم مبروك ــ مرجع سابق صـ٢١ (نقلاً عن فخ العولمة) صـ٣٢.

كلها برابطة الإيمان، وهذه قوة لا يستهان بها في مقاومة الطغيان على اختلاف أشكاله، وقد أورثت النصر المبين على الجيوش التي تتفوق عدة وعدداً، كما قادت إلى هزيمة الاستعمار الاستطياني بقضه وقضيضه - فالمقاومة المرتبطة بالإيمان الواثقة من قوة الحق الذي تدفع عنه المستندة إلى الإعداد الجيد هي طريق الفوز بالحقوق وإزالة العقبات التي تحول دونها.

ومن ثم فإن من أقوى أسلحتنا في مواجهة الطغيان الوافد هو الحث على تقوية الإيمان بالله، وسوف يجد المراقب أن العزم سيشتد، بمشيئة الله.

أما الاستناد إلى وحدة الأمة العربية الإسلامية، فهو - بلا جدال - الملاذ المتين في معركتنا ضد هيمنة النظم الجديدة، نزولاً على مقتضى المصلحة العليا للعرب والمسلمين، وأخذاً بواجبات الرباط الوثيق الذي يجمع بيننا على أساس من اللغة والدين والمحيط الجغرافي والتقاليد الشرقية، وهي وحدة ليس من الضروري أن تقوم على كيان سيادي موحد، فهي لا تتنافى مع تأسيسها على آليات تعددية المحتوى، ولا مع أن تظل لكل دولة عربية استقلالها السياسي والسيادي، إذ يكفي فيها الجمع بين المقومات المشتركة، وتقوية عناصر الأخوة بين الشعوب، واعتماد وحدة المصالح ووحدة المصير، مع القفز فوق التمزق والفرقة، والسعي إلى إجراءات التكامل، والاهتمام بالمشروعات المشتركة، ولا توسع في الاتفاقات الثنائية والمتعددة مع الدول النامية بصفة عامة والدول الإسلامية بصفة خاصة، والاحتكام إلى الشريعة الإسلامية الإلهية التي أثبتت جدارتها وصلاحيتها للتطور وللحكم على مستحدثات العصر، وكل عصر.

وأما سلوك الطريق الأنسب للتعامل مع القطب الأوحد، فيقوم على أن الروابط بين الدول تعتمد أساساً - على أمرين رئيسين هما: المصالح واحترام الذات ... ومقتضى اعتبار المصالح، أن ندرك جيداً حقيقة مصالح الدولة القطب على المدى القريب والبعيد، وأن نجلي ما غمض منها، أو ستر حقيقته المغرضون من أعداء الأمة الإسلامية، وأن نقنع الآخرين بحرصنا على رعاية ذلك كله في نطاق مصالحنا القومية .. فهذا هو الأسلوب الذي انتصرت به إسرائيل في علاقتها بالولايات المتحدة

الأمريكية، حين أقنعتها بأن مصالحها متحدة، وأنها تستطيع أن تؤدى الكثير لأمريكا ولرئيسها محلياً ودولياً .. ومن ثم فإن إدراك أمريكا أن لها مصالح مهمة في البلاد العربية، ليس أهمها البترول، وأن رعاية هذه المصالح لن تتحقق على الوجه الأجدى إلا عن طريق البلاد العربية ذاتها، وبواسطة شعوب تؤمن بأن مؤازرتها موجهه إلى دولة لا تنقصها شيئاً من حقوقها ولا تظاهر عليها أحداً، إدراك أمريكا ذلك ــ من شأنه بلا ريب أن يلفتها عن سياستها العدوانية المتحيزة.

وأما احترام الذات في علاقاتنا مع أمريكا، فيقوم على أن التهاون - قيد أنمله ــ في هويتنا القومية، والتفريط في حق ذاتنا، هو إعدام، لا حياة بعده، فإن مس الدين فهو خسران في الدنيا والآخرة، فضلاً عن أنه مدعاة للسقوط من نظر الآخرين.

وأما السعي إلى تفعيل دور المؤسسات الدولية في مساندة أوجه الحق والعدل، فقوامه أن منظمة الأمم المتحدة وأجهزتها وما تفرع عنها من مؤسسات أو انبثق منها من لجان، يجب أن تكون هي صمام الأمن والأمان لصالح البشرية عموما، وفقاً لما يمليه ميثاقها .. ذلك أن هيمنة الولايات المتحدة على هذه الهيئة تشل فاعليتها، فمجلس الأمن لا يستطيع حراكاً ضد رغباتها، وإلا منى باستعمال حق النقض، الذي لم تتورع أمريكا عن استعماله خمساً وسبعين مرة منذ إنشاء الأمم المتحدة وحتى نهاية شهر يوليو سنة ٢٠٠٠م، وكان آخرها حين رفضت أمريكا قراراً بمد بقاء قوات حفظ السلام في البوسنة، حتى لا تخضع قواتها في الخارج لسلطان المحكمة الجنائية الدولية [٤٣].

ولا تستطيع الدول النامية أن تفعل شيئاً يذكر عن مصالحها الحيوية إزاء سيف المعز وذهبه، وليس ببعيد عن الأذهان ما حدث إبان الصراع في الصومال أو ما وقع من إجراءات باطشة أو عقوبات ساحقة لكل من الجماهيرية الليبية أو العراق أو السودان .. أما المؤسسات التي توصف بأنها دولية، كالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومنظمة التجارة العالمية، فإنها

---

[٤٣] جريدة الأهرام في ٢٠٠٢/٧/٢م على لسان نجرو مونتى السفير الأمريكي لدى الأمم المتحدة.

كلها أدوات تسيطر أمريكا على إرادتها، وتنفرد بتوجيهها في الأزمات التي تعتري الدول بما يحقق مصلحة أمريكا دون رعاية للمصالح الوطنية لتلك الدول، وذلك على نحو ما حدث في الأزمة الكورية، التي كان من الممكن حلها في ظل الاقتصاد الكوري القوى، ولكن المؤسسات المالية التابعة للنظام الدولي أملت عليه ضرورة إعادة هيكلة الاقتصاد، ومساواة المستثمرين الأجانب بالمستثمرين الوطنيين، واغتصاب بعض حقوق العمال الكوريين بما يتيح اجازة فصلهم أو تغيير نشاطهم [٤٤].

غير أنه – ومعه ذلك كله، فإن الأمل معقود على تكاتف الدول النامية والدول الأخرى المحبة للسلام، في مواجهة غطرسة القوة وعنجهية القطب الأوحد، وذلك بالسعى إلى تعديل نظام التصويت في مجلس الأمن فيما يخص حق النقض، بما لا يسمح بانفراد واحد فقط من الخمسة الكبار بهذا الحق، والسعى كذلك، إلى تعديل ميثاق منظمة التجارة العالمية لمراعاة مصالح الدول النامية، والتخلص من الشروط المجحفة التي تؤثر سلباً على اقتصادياتها لصالح الدول المتقدمة، والعمل على إعادة توزيع إدارة المؤسسات المالية الدولية بين الدول توزيعاً عادلاً حتى لا تنفرد دولة بتوجيهها إلى ما يتفق مع مصالحها وحدها.

ونحن لا نماري في أن الوصول إلى الهدف في هذا الشأن ليس سهلاً أو ميسراً، فهو – حقيقة – جد خطير، ويتطلب عملاً جاداً، دءوباً، متواصلاً على مستوي الشعوب التي تمثل الشعوب الإسلامية خمسها، وعلى مستوي الدول النامية التي تمتلك موارد لا يستطيع الغرب الاستغناء عنها، بل أيضاً على مستوي الرأى العام، الذي استطاع أن يقف ضد مشروعات قرارات ظالمة، كانت المعدّة قد اتخذت لتنزلق إليها الأمم المتحدة أو تتبناها لجانها ومن ذلك ما وقع في مصر عام ١٩٩٤م في مواجهة مؤتمر السكان والتنمية، وفي بكين عام ١٩٩٦ في مواجهة مؤتمر المرأة الرابع، وما وقع في جولة أوروجواي سنة ١٩٩٤م وفي ديفوس سنة ١٩٩٨م، وفي سياتل سنة ١٩٩٩م، وفي بانكوك سنة ٢٠٠٠م، بل ما وقع علي مستوي الأفراد

---

(٤٤) أ.د/ مجدى قرقر – في حلقة نقاشية على هامش مؤتمر الإسلام والعولمة التي عقدت في المركز العربي للصحافة (مجلة الغد العربي) – سنة١٩٩٩م ، صـ٧٠، ٧١.

الذين يعتد بتحذيراتهم عل نحو ما فعله وزير خارجية ألمانيا (يوشكا فيشر)، ووزير خارجيتها السابق (كينكل) من تحذير أمريكا من مغبة الآثار الضارة التي سوف تحدث في العالم وفي علاقتها بالدولة الألمانية نتيجة استعمالها ـ فعلاً ـ حق النقض في مجلس الأمن ضد قرار تجديد عمل القوات الدولية[٤٥]

هذا هو سياج المواجهة في زواياها العامة، أما سياجها الضيق الذي يرتكز على النواحي الاقتصادية والثقافية، فإنه فيما يختص بالنواحي الاقتصادية فإن عالمنا العربي يضج بالإمكانات البشرية والطبيعية التي توفر له طاقة إنتاجية وقوة دولية جديرة بأن ترفعه إلى مصاف الدول التي تسود العالم.

ومع إيمان هذا العالم العربي الإسلامي بأهمية التكامل الاقتصادي، واتجاهه إلى ذلك في ضوء الخيارات التي كانت متاحة له، والقيود التي كانت تقيد الحركة الاقتصادية على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، فإن تجاربه للتكامل الاقتصادي قد تعثرت، سواء منها ما كان في ظلال جامعة الدول العربية، أم تحت لواء غيرها من مثل مجلس التعاون الخليجي أو مجلس التعاون العربي، أو اتحاد المغرب العربي .. ولم يفلح في إقالته من هذا الركود، ما حظى به العمل العربي مع بداية الثمانينات من الظفر ـ بأربع وثائق رئيسية تمثلت في ميثاق العمل الاقتصادي العربي القومي، واستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، والاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الأقطار العربية، وعقد التنمية العربية المشتركة، فقد ظلت هذه الاتفاقيات ـ كغيرها مما سبقها ـ حبراً على ورق دون أن تحظ بأي تنفيذ جاد [٤٦].. حتى إذا حلت العولمة بقيودها الثقيلة، وتطورت الهيمنة فيها، بتشكيل التكتلات الاقتصادية العملاقة والمجالات الاقتصادية الكبرى، التي تتعدى الحدود الدولية، وتخترق الفضاء الجوى، وتعبر المحيطات إلى دول لا يربطها ببعضها سوى الرغبة الملحة في التقدم والتنمية، أدرك الشرق العربي أنه أصبح في ملتقى تهديدات

---

(٤٥) جريدة الأهرام ٢٠٠٢/٧/٨، صـ٤.

(٤٦) أ/ أسامة المجدوب ـ العولمة والإقليمية ـ مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية ـ الدار المصرية اللبنانية ـ ط. الأولى. ١٤٢٠هـ، يناير ٢٠٠٠م، صـ١٢٠.

خطيرة، لا تخص بلداً منه دون آخر، ولا ينقذه منها التقوقع والعزلة التي طالما احتمى بها، إذ هي لن تنجيه من مخاطر الحمائية، أو إغلاق الحدود أو ما يوضع في طريقه من قلاع تجاريه مغلقة.

وهكذا تحقق صانع القرار في الدول العربية أنه لن ينقذهم من التخلف المرتقب سوى الالتجاء إلى تكتلات إقليمية ينشئها أو يشارك فيها، وتوفر له تنسيقاً وتكاملاً بين أقطاره، وتنمي لديه صناعات مستحدثة تخترق الحدود، وتفتح أسواقاً جديدة، أو تقيم لمنتجاته أسواقاً مشتركة لتصريفها.

وقد شجع صانع القرار على التفكير في التكتلات الإقليمية ما أسهمت به التعديلات التي أدخلت على اتفاقية "الجات" من المساعدة على رفع كثير من العوائق التي كانت تعترض إقامة هذه التكتلات، بوصف أن ما كان يراد منها هو – فقط – أن تكون قوة دفع لتعزيز تحرير التجارة العالمية في الإطار متعدد الأطراف، فإذا خرجت عن ذلك في إبرام الاتفاق التفضيلي، أو في توزيع الموارد، أو في رفع عوائق التجارة من أمام الأطراف الداخلة في التعاون الإقليمي، فإنها لا تكون متجاوبة مع تنفيذ اتفاقية "الجات" على النحو المأمول.

غير أن ما حدث في جولة أورجواي، وما حوته مذكرة التفاهم المفسرة للمادة ٢٤ من اتفاقية الجات، وما استحدث من شرط التمكين الذي أضيف بالقرار الصادر في دورة طوكيو لتسهيل إبرام اتفاقيات التجارة الحرة فيما بين الدول النامية، وما أضيف بالمادة الخامسة لاتفاقية التجارة في الخدمات الخاصة بالتكامل الاقتصادي، كل ذلك يسّر الأمر أمام الدول التي تجد من صالحها الالتجاء إلى التكتلات الإقليمية.

وقد وجد صانع القرار العربي أن أمامه ثلاثة نماذج من التكتلات الإقليمية: يقوم أولها على القومية أو الدين، ويقوم الثاني على الجوار الجغرافي، ويقوم الثالث على باعث خاص، كالتفوق العلمي والتكنولوجي ...

فأما التكتلات التي تقوم على أساس الدين، فقد كان مثالها منظمة المؤتمر الإسلامي وما تفرع منها، وإن كانت هذه لا تعتبر تكتلاً إقليمياً بالمعنى الدقيق، لافتقارها إلى شرط التجاور الجغرافي، بسبب توزع الدول الإسلامية بين قارات آسيا وأفريقيا وأوربا...

وأما التكتل القائم على الأساس الجغرافي فقد كان مثاله ما قام بين البلاد الأوروبية، بحكم اتفاقية الجماعة الاقتصادية (E , E , C) التي وقعت في روما يوم ٢٥ مارس سنة ١٩٥٧ بين ست دول هي ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وهولندا وبلجيكا ولوكسمبورج، والتي أصبحت أساس تطورات التكتل الاقتصادي في أوروبا الغربية، وانتهت إلى الوحدة الأوروبية باتفاقية "ماستريخت" في مارس سنة ١٩٩٢م ثم توجت بظهور " اليورو " سنة ١٩٩٩م، إيذاناً بالوحدة النقدية[٤٧]...

أما التكتل الخاص فمثاله اتفاقية "نافتا"، بإنشاء منطقة حرة بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك، والتي بمقتضاها أصبحت كل قارة أمريكا الشمالية وجزء من أمريكا الوسطى، منطقة تجارة حرة ... وقد تم توقيع هذه الاتفاقية في يناير سنة ١٩٩٤م، لخلق أقوى منطقة تجارة حرة في العالم، في حجم سكان يبلغ ٣٧٩ مليون نسمة، وباقتصاد ذي حجم هائل بلغ ناتجه المحلي ٧٤٠٩٧٤ مليوناً[٤٨].

وقد اختار واضع القرار العربي، بداية جدية للتكامل الذي ينشده تختلف عما سبقه من طنطنات خطابية لا تلقي تنفيذاً جاداً، فبدأ بإنشاء مناطق للتجارة العربية، في أطر ثنائية وشبه إقليمية، تتيح تدريجياً لبقية الدول الراغبة، أن تنضم إليها لاحقاً، وتنشئ فيما بينها ترتيبات، بحيث تصل في نهاية الأمر إلى خلق سوق عربية

---

(٤٧) أ.د/ رفعت السيد العوضي ـ التكتلات الاقتصادية العالمية وآثارها على اقتصاديات الدول الإسلامية ـ بحث مقدم للمؤتمر الدولي حول اقتصاديات الدول الإسلامية في ظل العولمة المنعقد بمركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي ١٩/١٧ محرم ١٤٢٠ ـ ٣،٥ مايو ١٩٩٩م، صـ٧.

(٤٨) تقرير البنك الدولي للتنمية لعام ١٩٩٦م ـ نقلاً عن أ.د/ رفعت السيد العوضي ـ المرجع السبق صـ٢١.

مشتركة تضم كافة الدول أعضاء جامعة الدول العربية[٤٩] ... وفي هذا الإطار تم في القاهرة في يونيو سنة ١٩٩٦م توقيع اتفاق لإزالة الحواجز التجارية بين اثنتي عشرة دولة عربية، وتحدد اليوم الأول من يناير سنة ١٩٩٨م للبدء في تنفيذ الاتفاق، على أن تتم مراحله خلال عشر سنوات تبدأ بتخفيض الرسوم الجمركية بنسبة ١٠% سنوياً على السلع المصنعة محلياً.

وقد تزامن هذا الإنجاز مع حدوث تغييرات جوهرية وجذرية على الصعيد العربي، تتمثل في تعديل أنماط إدارة الاقتصاديات الوطنية من خلال برامج الإصلاح الهيكلي والتحول لاقتصاديات السوق، مع وجود تناقص نسبي في اعتماد العديد من الدول العربية على حصيلة الرسوم الجمركية كمورد أساسي من الموارد السيادية للدولة، وانضمام عدد من الدول العربية إلى منطقة التجارة العالمية، بما يحمله ذلك من التزامات بتحرير التجارة في الإطار متعدد الأطراف.

بقي بعد ذلك أن نثبت أنا جادون في تنفيذ تكاملنا الاقتصادي فنعمل على إعادة توطين أموال المسلمين المهاجرة خارج البلاد العربية التي تبلغ نحو ٨٠٠,٠٠٠ مليون دولار[٥٠]، والتي لن تعود إلا إذا وفرنا عوامل جذب حقيقية للاستثمار، وعلى الأخص ما يتصل بالعمالة الفنية والتقنيات المتقدمة[٥١]، وأن نعمل كذلك على إيجاد مشروعات للتصنيع المشترك، يتوافر لها الانتشار في عدد من الدول، تحقيقاً لمبدأ توزيع المخاطر وتجنباً للضربات العسكرية الغاشمة في حالة الحروب إذا ركزت في دولة واحدة[٥٢]

أما عن السياج الضيق الذي يرتكز على النواحي الفكرية في مواجهة العولمة والنظام الجديد فيقوم – كما سبقت الإشارة – على أنهما يصدران إلى الشرق الإسلامي عوامل تفكيك المؤسسات الثقافية القومية وترويج الإباحية الأخلاقية وهدم

---

(٤٩) أ/ أسامة المجدوب – مرجع سابق – صـ١٣٩.
(٥٠) أ/ أسامة المجدوب – مرجع سابق – صـ ١٤٠، ١٤١.
(٥١) أ.د/ حسن عباس زكي – الأهرام في ١٩٩٦/٦/١٤م، صـ١١.
(٥٢) أ.د/عبد الرحمن يسري (ورقة عمل)– مرجع سابق – صـ٩، ١٠.

الأسر وما تقوم عليه من ترابط، ونشر أنماط سلوكية واستهلاكية لا تتفق مع ما يجب أن يسود في مجتمعات البلاد الإسلامية[٥٣]... كما تقوم على توجيه طعنات خبيثة ضد الثقافة الإسلامية تحت ستار تحديث التشريعات بإحلال التشريعات الأجنبية في فلسفتها أو في تطبيقاتها المتجانسة مع الواقع الغربي، محل الواقع الإسلامي مما يسهم في إعادة صياغة المجتمعات على أسس مختلفة، لتبدو أحكام الشريعة متعارضة مع الواقع الذي خلفته، ولتصبح حلول الفقه غريبة على العقلية الجديدة غير مستساغة لديها، فيتجمد ـ بالتالي ـ هذا الفقه في عقول المجتهدين وتجف أقلام الفقهاء لعدم الحاجة إلى إنتاجها..

وقد استمرأت النظم الجديدة هذا المناخ بمزيد من محاصرة الأمة تشريعياً بدعوى الإرهاب والعنف ومناصرة حقوق الإنسان والديموقراطية والشرعية الدولية، كما استمر أنه كذلك بالإمعان في تصدير النظام الرأسمالي تحت زعم الخصخصة وإعادة التكيف مع العصر ... واقتضى ذلك كله كثيراً من التضحيات والتنازلات خصماً من حساب الرصيد الروحي والخلقي للأمة في النواحي الفكرية وفي العلاقات الاجتماعية وصولاً إلى الغاية التي تسعي إليها هذه النظم بإحلال ثقافتها ـ بنموذجها الأمريكي ـ محل الثقافات الأخرى[٥٤].

ولا حل أمام الدول الإسلامية إزاء الهجمة الشرسة العنيدة، غير التمسك بهويتنا الإسلامية وذاتنا الثقافية، التي يمثل الثوابت فيها ما جاء في القرآن الكريم وفي السنة المطهرة الصحيحة، وما نستنبطه منهما من مقاصد خلال فهمنا الصحيح المدعم بالأسانيد الشرعية، والتي تمتاز بأنها تكل السيطرة إلى الآخرة، وتسلم الأمور لله ـ وتؤمن بأن شخصية الحضارة الإسلامية تمثل وحدة متكاملة متماسكة فإن تفككت لم تصبح هي هي، ولو أعيد تركيبها مرة أخرى، كما أنها لا تقبل تجزئة مبادئها ليعمل كل من منها على انفراد، ولا ترضي بتحوير مفاهيمها إلى مفاهيم

(٥٣) من مقترحات الأمانة العامة لرابطة العالم الإسلامي ـ المقدمة للمؤتمر الإسلامي العام الرابع عن الأمة الإسلامية والعولمة ـ ٢٣ ـ ١٤٢٣/١/٢٧هـ، ٦ـ٢٠٠٢/٤/١٠م، صـ٣٢.

(٥٤) أ.د/ عبد العزيز حموده ـ مرجع سابق ـ أ.د/ عبد الرحمن يسري ـ مرجع سابق ـ أ.د/ محمود حمدي زقزوق ـ الإسلامي في عصر العولمة ـ المركز الأعلى للشئون الإسلامية صـ١٠.

أخرى، لتفرغ من مضمونها الحقيقي وتوضع تحتها مضامين أخرى .. فإذا أريد التعرف على الذاتية الإسلامية والحفاظ عليها، فإنه يجب البحث عن الأصالة المبنية على الفطرة التي فطر الله الناس عليها، وأن نميز في تراثنا بين ما يتفق مع هذه الأصالة لنأخذ به، وبين ما تناقض معها فنطرحه جانباً، وأن نعيش مع عصرنا في نطاق هذه الأصالة: لأن التقوقع والجمود والهروب من العصر هو خيانة لرسالة الأصالة فينا، ولأن الأخذ بما لا يتعارض مع أصالتنا من تقدم غربي هو شكر لله على نعمائه التي تفضل بها على البشرية(٥٥).

وعلى هدي ما تقدم: فإنه إذ طرح أمر إتقان لغة العولمة (الإنجليزية) فلا بأس من الأخذ به، بشرط ألا يطغى ذلك على لغة القرآن الكريم التي تسهم في قيادة المسلم إلى ذاته وأصالته .. وإذا طرح أمر الحرية الدينية، فلا بأس من تطبيقه على ألا يتعدى ذلك إلى التحريض على الردّة عن الدين الإسلامي، أو السماح باستعمال وسائل للتبشير بدين آخر تستغل فيها أعذار المسلمين وحاجاتهم .. وإذا طرح أمر المعاونة في إعداد المناهج التعليمية والكتب المدرسية فلا مانع من ذلك، على ألا تحتوى هذه المناهج أو تلك الكتب معلومات خاطئة عن الدين الإسلامي أو المسلمين، وألا تبخس الرواد الأوائل من صانعي الحضارات العلمية الإسلامية، حقهم أو تفتات عليهم في ذلك .. وإذا طرح أمر الحرية الفكرية في شأن نشر الأفكار التي تعبر عن اتجاهات مستحدثه فلا مانع من ذلك ، على ألا يتعدى هذا إلى مقولات الفسق والفجور في مثل مهاترات سلمان رشدي وأمثاله .. وإذا طرح أمر تنظيم الأسرة فلا بأس من هذا على ألا يتعدى إلى الحث على الإباحية أو الحمل سفاحاً أو على الزواج بين أفراد النوع الواحد .. وإذا طرح أمر الترويج للملبوسات الغربية أو الداعية لأنواع خاصة من الاستهلاك الترفي، فلا بأس من ذلك ما دام هذا يأخذ في حاجة المجتمعات الإسلامية، ومقتضيات التنمية والتقاليد القومية الراسخة، ولا يطعن في نماذج اللباس الإسلامي كالحجاب ونحوه .. وإذا طرح أمر التقدم التقني فلا بأس من الحض على

(٥٥) أ.د/ يحي هاشم حسن فرغلي (الإسلام ومشكلة الحضارة بين التعددية والصراع) ضمن مطبوعات رابطة الجامعات الإسلامية سنة ٢٠٠٠م صـ ٤٣، ٤٧، ٥٩، ٦٠.

اللحاق بالركب العالمي، على ألا يتمثل هذا في التشجيع على التقنيات العابثة ، أو التي تتناقض مع أصالتنا، أو ما يستهدف توطين هذه التكنولوجيا، ولتذكر دائماً ما قاله مفكرونا في العصر الحديث من أن "روسيا ماتت وهي واقفة بدون حرب، وعلى ظهرها حمولة من القنابل الذرية تكفي لنسف الكرة الأرضية وفي الفضاء تدور سفنها الجبارة، شاهدة لها بما أحرزته من تقدم علمي هائل"[٥٦].

---

(٥٦) أ.د/ عبد العزيز حموده ــ المرجع السابق. أ./ مصطفي محمود ــ أهرام ١٩٩٢/١٠/٣١م.

الخاتمة والتوصيات

قام هذا البحث على أن للإسلام منهجاً إلهياً لا يحق لأحد أن يتعداه، وأن له حضارة لا تأبى التعايش مع حضارات تخالفها، وأن ما يسعى إليه النظام العالمي الجديد من سيطرة ظالمة، مردود عليه، وسوف يرجع منه بما رجع به حنين، وأن ما ترمي إليه العولمة بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية من هيمنة لا يستهدف خير البلدان النامية، وإنما يستهدف الاستئثار بخيراتها، والفوز بمصالح ذاتية للدولة القطب ولمن يتبعها من الدول المتقدمة.

وقد أثار البحث بعض ما رآه جديراً بالتفكير من وسائل مجابهة التحديات الشرسة سواء أكان ذلك عن طريق "سياج عام" يعتمد على ناحية الروحية ويستند إلى وحدة الأمة الإسلامية، ويختار الطريق الأمثل للتعامل مع القطب الأوحد المتعالي، أو يذهب أدواته بتفعيل دور المؤسسات الدولية المساعدة، أو عن طريق "سياج خاص" بإدارة التحدى في اتجاهاه المادي الذي تمثله المواجهة الاقتصادية، أو الاتجاه الفكري الذي تمثله المواجهة الثقافية، وذلك في محاولة لأن يكون للتحدى آثاره العلمية بتوفيق من الله وعونه.

وقد يكون من المناسب بعد هذا العرض أن توجز التوصيات التي يقترحها البحث فيما يلي :

أولاً : الحرص على تقوية الولاء للأمة العربية الإسلامية، والاعتزاز بذاتها، واستثارة روح الوحدة بين شعوبها، والاهتمام بقضايا الأصالة والارتباط بالجذور وبالدين وبالقيم الحميدة.

ثانياً : السعى لتفعيل دور المؤسسات الدولية في مساندة أوجه الحق والعدل ورفع السيطرة الظالمة على إدارتها، ودفعها إلى الطريق السوي لخدمة البشرية جمعاء وتحقيق مصالح المجتمع الدولي عامة.

ثالثاً : تقوية منظمة المؤتمر الإسلامي، وتفعيل ما اتخذته من قرارات لإقامة السوق الإسلامية المشتركة، ولتحرير التجارة بين الدول الإسلامية وزيادة التبادل التجاري بينها، ودفع العمل الجاد في المنظمة وهيئاتها الاقتصادية مثل البنك الإسلامي للتنمية (بجده) ومركز الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية والإحصائية والتدريب للدول الإسلامية (بأنقره) والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة وتبادل السلع (بكراتشي) والمركز الإسلامي للتنمية والتجارة (بالدار البيضاء).

رابعاً : تشجيع الاستثمارات بين الدول العربية والإسلامية بالقدر الذي يتناسب مع إمكانية امتصاص السوق وتوافر الإنتاج الملائم سياسياً واقتصادياً ومالياً، مع توفير الضمانات الحقيقية الكافية وخلق المصالح المشتركة التي يستفيد منها الأطراف المشاركة في الاستثمار كما تستفيد منها البلاد المستثمر فيها.

خامساً : العمل على إقامة مشروعات مشتركة بين الدول العربية الإسلامية توفر مزايا الإنتاج الكبير، وتعمل على اتساع السوق، وتحد من قصور الهياكل الإنتاجية وتسعي إلى القضاء على التبعية الاقتصادية للاقتصاديات الأجنبية، على أن تكون الأولوية للمشروعات التي لا تتطلب تخلي الدول عن سياستها أو أنظمتها الخاصة، ولا تتعارض مع خاصية اختلاف مستويات النمو والتقدم بين الدول المشاركة.

سادساً : ترشيد الأنماط الاستهلاكية للأفراد في مواجهة ما تروج له الشركات عابرة القوميات لصالحها الخاص من أنماط أخرى لا ترقي إلى تقاليدنا العريقة.

سابعاً : الاهتمام بتوطين التكنولوجيا المتقدمة، وتهيئة المناخ الكفيل بجذب الكفاءات المهاجرة، وربط البحث العلمي في جامعاتنا بالهوية الثقافية الإسلامية.

ثامناً : تعزيز استخدام الإمكانيات الفضائية المتاحة، وتطوير العمل فيها بما يقلل من حجم التعرض لقنوات أجنبية، تبث سمومها في شبابنا، مع تحجيم تلقي هـذه القنوات داخل البلاد الإسلامية، بالطرق التي تتيحها التكنولوجيا المتقدمة.

والله من وراء القصد وهو نعم المولي ونعم النصير.

العولمة والحياة الثقافية

فى العالم الإسلامى

إعداد

أ.د. عبد العزيز بن عثمان التويجرى

المدير العام للمنظمة الإسلامية للتربية

والعلوم والثقافة – إيسيسكو -



توطئة :

لكل عصر مفاهيمه ومصطلحاته ومفرداته، ولكل مرحلة من مراحل التاريخ البشرى، اهتماماتها وقضاياها وانشغالاتها، وفى مسيرة الفكر الإنسانى تتجدد ألفاظ الحضارة وتتطور معانيها وتتشعب مضامينها، وتبرز أفكار جديدة ونظريات مبتكرة تنحو مناحى متعددة وتطرح فى صياغات مستحدثة، أو تصب فى قوالب ونظم تلائم العصر وتعبر عن طبيعته وتستهدف قضاياه.

ومن المفاهيم الجديدة التى تطرح فى هذا العصر، وتحديدا منذ العقد الأخير من القرن الماضى، مفهوم (العولمة) الذى اقترن ظهوره بانتهاء الحرب الباردة وابتداء بما اصطلح عليه بـ(النظام العالمى الجديد) الذى هو فى حقيقة أمره وطبيعة أهدافه، نظام صاغته قوى الهيمنة والسيطرة لإحداث نمط سياسى واقتصادى واجتماعى وثقافى وإعلامى واحد وفرضه على المجتمعات الإنسانية كافة وإلزام الحكومات بالتقيد به وتطبيقه.

ولقد خالط مفهوم العولمة هذا كثير من الأوهام حتى صار من المفاهيم المعقدة، المبهمة أحيانا، المثيرة للجدل دائما، المرتبطة فى الأذهان بالسياسة التسلطية التى تمارسها الدولة التى انفردت بزعامة العالم فى هذه المرحلة، بعد أن خلا لها المجال بانهيار القطب الموازى لها، وسقوط منظومته المذهبية الفلسفية والسياسية والفكرية والثقافية.

ولذلك فإن للعولمة وجوها متعددة فهى عولمة سياسية، وعولمة اقتصادية، وعولمة ثقافية، وعولمة إعلامية وعولمة علمية وتقينة، والخطير فى الأمر كله، أن لا وجه من هذه الوجوه يستقل بنفسه، فعلى سبيل المثال، لا عولمة ثقافية بدون عولمة سياسية واقتصادية تمهد لها السبيل وتفرضها فرضاً بالترهيب والإجبار تارة، وبالترغيب والتمويه تارة أخرى.

ومن هنا، كان لابد أن نفهم (العولمة) باعتبارها منظومة من المبادئ السياسية والاقتصادية، ومن المفاهيم الاجتماعية والثقافية، ومن الأنظمة الإعلامية والمعلوماتية، ومن أنماط السلوك ومناهج الحياة، يراد إكراه العالم كله على الاندماج فيها، وتبنيها، والعمل بها والعيش في إطارها. وذلك هو العمق الفكري والثقافي "والأيديولوجي" للنظام العالمي الجديد.

ما العولمة ؟

على تعدد الشروح وتنوع التفسيرات التي حاول بها مفكرو العصر من المشتغلين بالفكر السياسي في اتجاهاته الثقافية والاجتماعية فهم العولمة وتفسيرها، فإن أجمع شرح للعولمة وأعمق تفسير لدلالاتها ومضامينها، لا يخرجان عن اعتبار العولمة في دلالتها اللغوية، أنها جعل الشئ عالميا، بما يعني ذلك جعل العالم كله وكأنه في منظومة واحدة متكاملة، وهذا هو المعنى الذي حدده المفكرون باللغات الأوروبية للعولمة GLOBALIZATION في الإنجليزية والألمانية، وعبروا عن ذلك بالفرنسية بمصطلح MANDIALISATION ووضعت كلمة العولمة في اللغة العربية مقابلا حديثا لهذا المفهوم الجديد.

ومهما تعددت السياقات التي ترد فيها (العولمة) فإن المفهوم الذي يعبر عنه الجميع في اللغات الحية كافة هو اتجاه السيطرة على العالم وجعله في نسق واحد، ومن هنا جاء قرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة بإجازة استعمال العولمة بمعنى جعل الشئ عالميا([1]).

لقد رجعت إلى المعجم العالمي الشهير (ويبسترز WEBSTER's) فوجدت فيه أن العولمة (GLOBALIZATION) هي إكساب الشئ طابع العالمية، وخاصة جعل نطاق الشئ أو تطبيقه، عالميا([2])، ولكنني ألفيت أن هذا المعنى شديد البراءة بالغ الحيدة، لا ينسجم في عمقه مع دلالة اللفظ ومفهوم المصطلح، كما يشاع ويتردد في العالم اليوم، ولذلك فإن المفهوم السياسي والثقافي والاقتصادي للعولمة،

([1]) د.محمود فهمي حجازي، مجلة (الهلال) عدد مارس ٢٠٠١، ص٨٧.

([2]) WEBSTER'S NEW COLLEGIATED: CTIONARY, 1991, P.521.

لا يتحدد بالقدر اللازم ،إلا إذا نظرنا إليه فى ضوء رؤية عامة تدخل فى نطاقها جميع المتغيرات السياسية والثقافية والاقتصادية التى يعيشها العالم منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين (١).

فهل العولمة خطر ؟ وهل العولمة شر كلها ؟ وهل يوجد مجال للاختيار أمام تيار العولمة الجارف المدعم بالنفوذ السياسي الضاغط والهيمنة الاقتصادية القاهرة؟

لقد اعتنى المفكرون، من شتى المشارب سواء فى العالم الإسلامى، أو من مختلف أنحاء العالم، بالتأصيل والتفنيد والتنظير للعولمة، وحسبنا أن نقول إن العولمة نظام عالمى أخذ فى الغزو والاكتساح، وهو بهذا الاعتبار حقيقة من حقائق هذه المرحلة من التاريخ.

ولعل أبرز ملامح العولمة هى ما يتبدى لنا عن طريق التطورات المدهشة التى تعرفها مجالات الاتصال والتواصل عبر الأقمار الصناعية والحاسوب والإنترنت، وذلك على النحو التالى :

* عمق التأثير فى الثقافات وفى السلوك الاجتماعى وفى أنماط المعيشة.

* اتساع دائرة الخيارات الاقتصادية بواسطة حركة الاستثمارات الدولية والأسواق المفتوحة، وتضييق دائرة الخيارات السياسية من حيث تضاؤل القدرة على الاكتفاء الذاتى اقتصاديا، ومن حيث تزايد معطيات التداخل الاستقلالى سياسيا.

* نمو ما أصبح يعرف باسم القطيع الإلكترونى (ELEC – TRONIN HERD) من مؤسسات متعددة الجنسيات، وحتى من أفراد يبحثون عن الربح ويؤثرون فى قرارات الدول وفى مصائر شعوبها.

* تسخير أدوات العولمة بكيفية تمكن منتجى هذه الأدوات من الطغيان على المستهلكين والمتعلقين بحيث تؤثر فى إلغاء لغاتهم الخاصة وفى طمس هوياتهم الوطنية.

---

(١) د.عبد العزيز بن عثمان التويجرى، الحوار من اجل التعايش، ص ٦١، دار الشروق، القاهرة ١٩٩٨.

وبذلك يكون للعولمة قدرات استثنائية للتغلغل وبالتالى للتأثير، ومن الشهادات التى تؤكد هيمنة العولمة على مقدرات الحكومات والشعوب، ما جاء فى كلمة للرئيس الفرنسى جاك شيراك ألقاها بمناسبة اليوم الوطنى الفرنسى (١٤ يوليو ٢٠٠٠) حيث قال : "إن العولمة بحاجة إلى ضبط لأنها تنتج شروخا اجتماعية كبيرة، وهى وإن كانت عامل تقدم، فهى تثير أيضا مخاطر جدية ينبغى التفكير فيها جيدا، ومن هذه المخاطر ثلاثة: أولها أنها تزيد ظاهرة الإقصاء الاجتماعى، وثانيها أنها تنمى الجريمة العالمية، وثالثها أنها تهدد أنظمتنا الاقتصادية([1]).

والواقع أن العولمة جزء من نظام عالمى تخضع له الشعوب والحكومات ولا يملك أحد منها أن يقف بمنأى عنه، ولذلك فإن العامل النفسى هو الذى يجعلنا نتردد، ونرتاب، ونرتعب أيضا، ونقف مشدوهين مبهورين، فإذا عالجنا الآثار النفسية المترتبة على الموقف الذى نتخذه إزاء ما يعج به عالمنا اليوم، بمنتهى الحكمة، وبقدر كبير من الرشد الحضارى والوعى الإنسانى، أمكننا أن نواجه الواقع كما هو فى حقيقته وبطبيعته، لا كما نتوقعه أو نتوهمه أو نريده.

إن الصدق مع النفس، هو الخطوة الأولى نحو امتلاك أدوات التحكم فى الآثار المدمرة للعولمة الثقافية، ومن الصدق مع النفس، أن نعترف ونقر بأننا أمة إسلامية، وفى هذه المرحلة التاريخية، لا نمتلك القدرات الكافية لكسر موجات العولمة، وللتحكم فى اتجاهات الرياح التى تهب بها، ولا ينبغى أن يفت هذا الموقف الصادق فى عضدنا، أو أن يقعدنا عن القيام بما يتعين علينا القيام به، من عمل دؤوب للتخفيف من وطأة آثار العولمة، ولرد هجماتها، وللتقليل من الخسائر الناجمة عن هذا الغزو ما أمكننا ذلك، وما استطعنا أن نسلك من سبيل إلى القيام بما يستوجبه الموقف.

([1]) محمد السماك، من محاضرة له عن مستقبل الصحافة العربية فى ظل العولمة منشورة فى مجلة (الحوادث) عدد ٢٣١٠، ٢٠٠١/٣/٩، ص٦٣.

دوائر العولمة :

هل للعولمة جانب واحد ـ هو الجانب السلبى الذى ينعكس فى الآثار السيئة والمضار والمخاطر التى تهدد استقرار المجتمعات الإنسانية ـ أم أن لها جوانب متعددة منها السلبى، ومنها الإيجابى؟

نعتقد أن هذا السؤال يصح أن نتخذه مدخلا إلى فهم أعمق للعولمة على المستويات كافة، وبصورة خاصة على المستوى الثقافى، وإلى استيعاب أشمل لمضامينها.

والحق أن ما من نظام أو منهج أو فكرة سياسية واجتماعية تتصل بحياة البشر، إلا ولها وجوه متعددة على اعتبار أن الفكر الإنسانى هو ذو منزع مزدوج من الخير والشر، وهما العنصران الكامنان فى الضمير الإنسانى، وعلى هذا الأساس، فإننا نرى أن للعولمة دوائر تتحرك فيها، وهى بذلك ليست دائرة واحدة منحصرة فى حدود معلومة، وللإرادة الإنسانية تأثير فى تحديد هذه الدوائر ورسم معالمها وضبط مساراتها.

وعلى الرغم من وضوح هذه الفكرة، فإن التركيز على الجانب الاقتصادى والسياسى للعولمة، جعلها تغيب فى أحيان كثيرة عن الأذهان، إلى درجة أن معظم المفكرين فى العالم، ومنهم طائفة من المفكرين فى العالم الإسلامى، يغفلون عن الجوانب الأخرى للعولمة، وينزعون نحو إدانة العولمة جملة وتفصيلا، الأمر الذى تضيع معه عناصر كثيرة من الحقيقة، بحيث يقع الخلط بين الحق والباطل وبين الواقع والمثال.

إن رفضنا العولمة وتنديدنا المتكرر عالى الصوت بآثارها السلبية، وتركيزنا على نقض أسسها ودحض ادعاءات المروجين لها، كل ذلك لن يؤثر فى طبيعة الوضع الناجم عن هيمنة النظام العالمى الذى يفرض العولمة على العالم، ولن يكون لموقفنا هذا، أى تأثير إيجابى على العولمة، من حيث هى فكرة ومنهج وأسلوب ونظام وتيار عارم جارف يكتسح الحواجز ويدك المواقع، ولذلك فإننا ندعو إلى أن

نلتمس للعولمة جوانب إيجابية، ونعمل ما وسعنا العمل، لتوظيف إيجابيات العولمة فيما ينفعنا فى حياتنا العامة.

إن المسالة فى حاجة شديدة إلى ضبط منهجى نتحكم به فى العولمة بأعلى ما نستطيع من قدرات، وبذلك نسلك طريقنا إلى الاستفادة من العولمة على النحو الذى يدفعنا إلى الإسهام فى الحضارة الإنسانية الجديدة، من موقعنا الثقافى المتميز وبخلفيتنا التاريخية وبهويتنا الحضارية المتفردة.

إن هذا الموقف الإيجابى إزاء العولمة يتطلب منا أن ننخرط فى المعترك الثقافى العالمى، وأن ندفع بمجتمعاتنا فى اتجاه التفاعل المتحرك مع المتغيرات المتسارعة، حتى نفهم ما يجرى حولنا، ونستوعب التحولات الكبرى التى تعيشها الإنسانية فى هذا العصر، ولئلا نبقى قاعدين نندب حظوظنا، وعاجزين نتفرج على العالم يتطور ويتقدم.

إن الهزيمة النفسية أمام العولمة تأتى من اعتبار ظاهرة العولمة حتمية وهذا أمر مبالغ فيه، وهو لا يعبر عن حقيقة هذه الظاهرة، لأن اعتبار ظاهرة العولمة حتمية، قد لا يكون فى الحقيقة أكثر من اعتراف المرء بأنه لم يعد لديه طاقة باقية للمقاومة، أى أنه قد نفذ جهده، وأصبح مستعدا للتسليم، فإذا كان هذا هو اختيار بعضهم، فهو ليس ملزما لغيرهم، ومن الظلم على أى حال، أن يوصف بالحتمية اختيار لا يعكس إلا نفاذ الطاقة أو استعجال المكافأة، وهو موقف ظالم، لأنه يحمل عدة أجيال قادمة عبء فشل جيل بعينه، فاعتبار ظاهرة ما حتمية، يتوقف أيضا على المدى الزمنى الذى يأخذه المرء فى اعتباره([1]).

إن حقائق الأشياء تؤكد أن العولمة لا تمثل خطرا كاسحا ومدمرا، إلا على الشعوب والأمم التى تفتقر إلى ثوابت ثقافية، أما تلك التى تمتلك رصيدا ثقافيا وحضاريا غنيا، فإنها قادرة على الاحتفاظ بخصوصياتها والنجاة من مخاطر العولمة وتجاوز سلبياتها.

([1]) د. جلال احمد أمين، العولمة، ص٤٢، دار المعارف، القاهرة ١٩٩٨.

ومن الأساليب التى يستخدمها مهندسو العولمة ومروجوها، تهيئة الشعوب بالهزيمة والاستعداد للاستسلام أمام ما يريدون فرضه، على الشعوب والحكومات، عن طريق إضعاف الإحساس بالذاتية، وبالتمييز، وبالاعتزاز بكل ما يمت إلى التراث الحضارى والرصيد الثقافى بصلة.

ومن هنا نجد أن الرفض العالمى للعولمة يتنامى باطراد، وإن كان لا يملك أن يؤثر فى صد هجمات العولمة على أمم الأرض وشعوبها، على الأقل فى المدى المنظور، لأننا نعتقد جازمين، أن كل نظام ظالم للإنسان، أو عقيدة قاهرة للفطرة، أو منهج يفرض الهيمنة على الإرادة الإنسانية ويتحكم فى أشواق النفس البشرية الروحية وتطلعاتها الثقافية وطموحها الحضارى هو إلى انهيار وزوال لأنه يصادم سنة الله فى خلقه، ويتنافى مع فطرة الله التى فطر الناس عليها.

وأمام عنفوان العولمة وضغوطها القوية، لا ينبغى أن نستسلم ونذعن لإرادة الأقوياء المتحكمين فى أزمة الأمور فى ظل النظام العالمى الجديد، ولا يتعارض هذا الموقف المطلوب منا اتخاذه مع ما ذكرناه آنفا.

إن الخطأ المنهجى الذى تقع فيه طائفة من المفكرين من العالم العربى الإسلامى الذين بحثوا ظاهرة العولمة، يكمن أساسا فى أنهم بدلا من أن يرسموا الخريطة الجديدة التى يتعين على المجتمعات العربية الإسلامية الاقتداء بها، ويضعوا أمام أصحاب القرار والنخب المثقفة والمفكرة، المصابيح لتسلط على الحقائق كما هى لا كما نتوهمها أو نتخيلها أو كما نريدها أن تكون، راحوا يسهبون إسهابا مفرطا، فى تعداد مساوئ العولمة وأضرارها والمخاطر التى تتسبب فيها، فكانوا بصنيعهم هذا، يقومون بشق من الواجب، ولا ينهضون بمسؤوليتهم كاملة.

إن أحداً منا لا يجادل فى أن ثمة شواهد كثيرة إلى أن قوى العولمة المعاصرة ليست سوى امتداد عضوى وإيديولوجى لقوى الاستغلال والسيطرة والاحتواء وتعمل على تكريس التبعية من جانب الدول الأقل نموا لتلك الأكثر نموا، وإن كانت آليات تكريس التبعية قد اختلفت فى ظل العولمة من الاستعمار التقليدي إلى اللجوء لسياسة

الضغط الاقتصادى([1])، فهذه حقيقة لا سبيل إلى إنكارها، ولكن هل تقف مسؤوليتنا عند هذا الحد، وهو الجهر بهذه الحقيقة، أم أن المسؤولية تمتد وتتشعب وتتواصل؟

إن المنهج فى بحث ظاهرة العولمة، هو إلى الوصف التحليلى والنقد السياسى من منطلق إيديولوجى، أقرب منه إلى المعالجة العلمية المستنيرة المبرأة من كل هوى سياسى أو أيديولوجى، ولذلك كان من السلبيات التى وقع فيها معظم من عالج قضية العولمة من خلال هذا المنهج، العزوف عن الموضوعية المجردة تحت تأثير الفكر الشمولى الذى كان يسود فى عهود القطبين الكبيرين فى زمن الحرب الباردة.

مجال العولمة الثقافية :

العولمة، كما أسلفنا القول، منظومة متكاملة يرتبط فيها الجانب السياسى بالجانب الاقتصادى والجانبان معا يتكاملان مع الجانب الاجتماعى والثقافى، ولا يكاد يستقل جانب بذاته، وعلى هذا الأساس، فإن العولمة الثقافية هى ظاهرة مدعومة دعما محكما وكاملا، بالنفوذ السياسى والاقتصادى الذى يمارسه الطرف الأقوى فى الساحة الدولية، وللوقوف على الصورة الواضحة للأجواء التى تمارس العولمة الثقافية فى ظلها نفوذها على الشعوب والأمم، نسوق فيما يلى باختصار وتركيز طائفة من المعلومات التى تنشر وتتداولها الصحافة العالمية المتخصصة والمواكبة لثورة المعلوماتية التى هى الأساس الراسخ للعولمة الثقافية، والتى تشكل القوة الضاربة للنظام العالمى الجديد.

إن تقنية المعرفة، هى قوة الدفع للعولمة الثقافية، وفى ظل النقلة الجديدة والمتطورة جدا لتقنية المعرفة، يبدو العالم منقسما إلى ثلاثة أقسام :

١- إن ١٥ بالمائة من سكان العالم يوفرون تقريبا كل الابتكارات التكنولوجية الحديثة.

([1]) رجب البنا البحث عن المستقبل، ص٢٣٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة١٩٩٩ ود.مصطفى عمر التيز، آراء حول المحافظة على الهوية الثقافية العربية فى ظل العولمة، مجلة الحوادث.

٢ـ إن ٥٠ بالمائة من سكان العالم قادرون على استيعاب هذه التقنية استهلاكا أو إنتاجا.

٣ـ إن بقية سكان العالم ٣٥ بالمائة، يعيشون فى حالة انقطاع وعزلة عن هذه التقنية.

وإذا كان هذا الواقع لعالم اليوم يعنى شيئا، فإنه يعنى أن مقولة (القرية العالمية) التى أطلقها فى عام ١٩٦٢ (مارشال ماك لولهن) لم تصح، ولا يبدو أنها سوف تصح فى المستقبل المنظور، على الرغم من كثرة استخداماتها فى الأدبيات الإعلامية والثقافية الحديثة[1].

وهذا ما يشير إلى أن ظاهرة العولمة الثقافية تبدو محدودة التأثير، على الرغم من عنفوانها وعنفها وشراستها وقوة النظام العالمى الذى يمهد لها السبيل ويفتح أمامها الآفاق.

ولكن على الرغم من ذلك كله، فإن الآثار التى تحدثها العولمة فى الشعوب التى تكتسحها، بالغة الضراوة، نظرا إلى سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى النصف الأكبر من الكرة الأرضية، فى هذا الإطار ـ العالم الإسلامى ـ الذى لا سبيل إلى تجاهل المعاناة الشديدة التى يعانيها معظم بلدانه على الصعيدين الاقتصادى والاجتماعى، بصورة خاصة.

إن العولمة الثقافية تتغلغل فى المجتمعات الفقيرة ذات الخصائص التى تفتقد القدرة على المقاومة، حتى وإن لم تفتقد الإحساس بالتميز، وتتبين لنا حقيقة الأوضاع العامة فى العالم الإسلامى، من المعلومات الإحصائية التالية :

ـ يبلغ عدد سكان العالم فى الوقت الحاضر، ستة مليارات نسمة، وهذا العدد يزداد سنويا بنسبة مائة مليون نسمة، و ٩٠ بالمائة من الزيادة تقع فى ١٢٧ دولة، وكلها من العالم النامى الذى لا يستطيع أن يستوعب هذه الزيادة الديمغرافية المطردة، ويقع العالم الإسلامى فى القلب من هذا العالم النامى.

([1]) محمد السماك، مصدر سابق، ص٦٢.

- مع إطلالة القرن الحادى والعشرين، فإن ثلث سكان العالم يعيشون تحت خط الفقر (أى تحت معدل دخل سنوى يبلغ ثلاثمائة (٣٠٠ دولار)، والأكثرية الساحقة من شعوب العالم الإسلامى مشمولة بهذه الظاهرة.

- استنادا إلى دراسات إحصائية لمنظمة اليونيسيف، فإن ١٢ مليون طفل تحت سن الخامسة، يموتون سنويا نتيجة أمراض قابلة للشفاء، وهذا يعنى أن كل يوم يموت ٣٣ ألف طفل لأسباب يمكن تجنبها بما فيها سوء التغذية، وتشمل هذه الدراسة أطفالا من العالم الإسلامى من بنغلاديش حتى موريتانيا.

- واستنادا إلى إحصاءات الأمم المتحدة أيضا، فقد أقتلع أكثر من ٧٥ مليون إنسان من بيوتهم فى الربع الأخير من القرن العشرين بسبب الحروب والصراعات الدينية والعرقية والقبلية، ويطل القرن الحادى والعشرون وهناك أكثر من ٦٠ مليونا لا يزالون فى حالة تهجير، وهنا أيضا، فإن نسبة عالية من المهجرين هم من المسلمين العرب والأفارقة والآسيويين.

- تدخل أكثر من ٧٥ دولة، القرن الحادى والعشرين، وهى خاضعة كليا، أو جزئيا، لسيطرة البنك الدولى، مستسلمة لإرادته، منفذة لسياسته، وذلك تجنبا لإعلان عجزها وإفلاسها، وبموجب ذلك تلتزم هذه الدول بتوجيه اقتصادياتها نحو عدم النمو، ونحو تخفيض الإنفاق، ونحو وقف الدعم على بعض المواد الاستهلاكية التى تقدمها لمساعدة شعوبها الفقيرة، وبعض هذه الدول من العالم الإسلامى(1).

إذا كانت العولمة الثقافية تفرض على العالم الإسلامى، فى ظل هذه الأوضاع الصعبة، وفى هذا المناخ القاتم، ألا يحثنا ذلك على البحث جدياً عن الأسباب والعوامل التى تؤدى إلى ضعف العالم الإسلامى اقتصادياً ويدعونا فى الوقت نفسه، إلى الربط بين معالجة الآثار السيئة للعولمة، وبين المبادرة الجدية لإصلاح هذه الأوضاع إصلاحا يقوم على أقوى الأسس؟

---

(1) محمد السماك، مصدر سابق، ص٦٢.

إن المجتمعات الفقيرة المحرومة، تمثل أحد المجالات الحيوية للعولمة فكلما ضعفت المناعة الاقتصادية، ضؤل تأثير المناعة الثقافية لدى الشعوب، مما يجعل السقوط والانهيار تحت مطارق ضربات العولمة الثقافية أكثر احتمالا فى ظل هذه الأحوال، ولذلك فإن العمل المخطط والمدروس فى هذا إطار العمل الإسلامى المشترك، هو واجب من الواجبات المهمة التى تقع على كواهلنا جميعا، والتى لا يعفى منها أحد.

إن من شأن سد الفجوة المهولة بين الغنى والفقر فى العالم الإسلامى، وتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة ومتكاملة، أن يحد من المجال الذى يعمل فيه نظام العولمة الثقافية، وأن يقطع الطريق على القوى المهيمنة التى يسعى القائمون عليها إلى إكراه الحكومات والشعوب على الإذعان لها والرضوخ لإرادتها والذوبان فى العولمة الثقافية، ومن أجل ذلك لا يصح عقلا ولا شرعا، أن نظل مكتوفى الأيدى، مقيدى العقول أيضا، أمام التقدم المطرد الذى يعرف بأنه اكتساح العولمة الثقافية للعالم الإسلامى، ونعتقد أن العمل فى هذا المجال الواسع، ينبغى أن يكون هو العمل الذى تحد فيه القوى وتعبأ القدرات وتستحدث الهمم.

العالم الإسلامى فى مواجهة العولمة الثقافية :

إذا كان العالم الإسلامى يوجد تحت تأثير ظاهرة العولمة الثقافية بالنظر إلى أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والثقافية والعلمية والإعلامية التى هى دون ما نطمح إليه، فكيف يتسنى له أن يواجه مخاطر هذه العولمة ويقاوم تأثيراتها ويتغلب على ضغوطها؟

إن الواقع الذى تعيشه بلدان العالم الإسلامى يوفر الفرص المواتية أمام تغلغل التأثيرات السلبية للعولمة الثقافية، لأن مقومات المناعة ضد سلبيات العولمة، ليست بالدرجة الكافية التى تقى الجسم الإسلامى من الآفات المهلكة التى تتسبب فيها هذه الظاهرة العالمية المكتسحة للمواقع والمحطمة للحواجز.

إن المقومات الثقافية والقيم الحضارية التى تشكل رصيدنا التاريخى، لن تغنى ولن تنفع بالقدر المطلوب والمؤثر والفاعل فى مواجهة العولمة الثقافية، ما دامت "حق أوضاع العالم الإسلامى على ما هى عليه، فى المستوى الذى لا يستجيب لطموح الأمة، ولا يحسن بنا أن نستنكف عن ذكر هذه الحقيقة، لأن فى إخفائها والتستر عليها، من الخطر على حاضر العالم الإسلامى ومستقبله، ما يزيد من تفاقم الأزمة المركبة التى تعيشها معظم البلدان الإسلامية على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية.

إن الشعوب الضعيفة اقتصاديا وتنمويا، لا تملك أن تقاوم الضغوط الثقافية أو تصمد أمام الإغراءات القوية لتحافظ على نصاعة هويتها وطهارة خصوصياتها ولذلك كان خط الدفاع الأول على جبهة مقاومة آثار العولمة الثقافية، هو النهوض بالمجتمعات الإسلامية من النواحى كافة انطلاقا من الجمع القوى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فى موازاة مع العمل من أجل تقوية الاستقرار وترسيخ قواعده على جميع المستويات، وذلك عن طريق القيام بالإصلاحات الضرورية فى المجالات ذات الصلة الوثيقة بحياة المواطنين، بحيث ينتقل العالم الإسلامى من مرحلة الضعف إلى مرحلة القوة والسماحة والتعاون على البر والتقوى طبقا للتوجيه القرآنى الرشيد.

وكما أن ظاهرة العولمة الثقافية تتركب من منظومة متكاملة من النظم السياسية والاقتصادية والإعلامية والتقنية، فكذلك المواجهة المطلوبة لآثار هذه العولمة، لابد وأن تكون قائمة على أسس قوية، ومستندة إلى مبادئ سليمة، ومن هنا تأتى الأهمية البالغة للعمل الإسلامى المشترك، على شتى الأصعدة، وفى جميع القنوات، من أجل تعزيز التضامن الإسلامى المشترك، على شتى الأصعدة المتينة للتعاون بين المجموعة الإسلامية فى كل الميادين، وفى سبيل تطوير التنمية الشاملة فى العالم الإسلامى، للرفع من مستوى الحياة بمحاربة الظلم والفقر والجهل والمرض، وبإشاعة الوعى الاجتماعى والثقافى الراقى، فى ضوء الاستثمار العلمى للموارد الاقتصادية والطبيعية والبشرية التى تتوافر لدى الشعوب الإسلامية،

والتوظيف المخطط والمدروس للإمكانات والقدرات، والاستغلال الجيد للفرص المتاحة وللآفاق المفتوحة أمام العالم الإسلامى لتحقيق نقلة حضارية حقيقية.

فى هذه الحالة، يمكن أن نمتلك الشروط الضرورية لتقوية جهاز المناعة الثقافية ولتعزيز قدرة الإنسان المسلم على الصمود فى وجه العولمة الثقافية وبدون امتلاك هذا الشرط، يستحيل أن نحمى الهوية الثقافية الحضارية الإسلامية من مخاطر العولمة الثقافية.

إن تقوية الكيان الإسلامى اقتصاديا وعلميا وتقنيا وثقافيا وتربويا، هى الوسيلة الأجدى والأنفع والأكثر تأثيرا للتغلب على الآثار السلبية للعولمة الثقافية، وللاستفادة أيضا من آثارها الإيجابية فى الوقت نفسه، من خلال التكيف المنضبط من المناخ الثقافى والإعلامى الذى توجده تيارات العولمة الثقافية والتعامل الواعى مع مستجداتها ومتغيراتها وتأثيراتها، وبدون هذه الوسيلة، فسوف نضيع فى مهب رياح العولمة، وتكتسحنا تياراتها العاصفة الجارفة.

ملامح صورة المستقبل الثقافى :

إن ما تعرفه البشرية اليوم فى عالم الاتصالات والمعلوميات، ليس بثورة كما يعبر عن ذلك فى الأدبيات المعاصرة، لأن الثورة فوضى وخبط عشواء واندفاع فى غير ما اتجاه محدد، وإنما هو تطور شامل عميق وجذرى يقوم على استغلال العلم والتقنية إلى أبعد الحدود، وعلى الدراسة والتخطيط وتوظيف القدرات المهنية والتقانية والجمع بين الخبرات المتعددة المتراكمة فى ميادين علمية تطبيقية متنوعة، وهذا العمل المتقن المحكم المدروس ليس ثورة.

ولقد أحدث هذا التطور المهول فى عالم الاتصالات والمعلومات، تحولات عميقة فى الثقافة والإعلام والاتصال، وفى مجالات النشاط الفكرى والذهنى والإنسانى المتنوعة، وقياسا على الحجم الذى بلغته هذه التحولات فى الوقت الراهن، وربطا بينها وبين المتغيرات الكثيرة التى تعرفها الإنسانية اليوم فى ميادين الاقتصاد والتجارة والصناعة والزراعة والطب والهندسة الوراثية والفضاء، نستطيع أن نبنى

توقعاتنا لما ستنتهى إليه ظاهرة العولمة الثقافية فى المستقبل على المديين القريب والمتوسط على حسابات لا تبعد كثيرا عن الصحة.

إن الأمر المؤكد أن العولمة الثقافية ستبلغ درجة قصوى من التطور تصل بها إلى درجة من التغلغل والنفوذ غير المعهود، وهذا ما يتطلب من الحكومات والشعوب، الاستعداد على جميع المستويات، للتعامل مع الحالة المرتقبة.

ولكن الأمر المؤكد أيضا - واستنادا إلى الحسابات نفسها - أن ظاهرة العولمة الثقافية، لابد وأن تنكسر وتتراجع إذا استمرت فى التصاعد على هذه الوتيرة، وبالأسلوب الحالى، وبقوة دفع من السياسة ذات النزعة الاستبدادية والمدفوعة بغطرسة الهيمنة والإصرار على قهر إرادة الشعوب وإكراهها على تبنى سياسات اقتصادية واجتماعية وثقافية وتعليمية وإعلامية، تتعارض مع مصالحها، وتصادم خصوصياتها الثقافية والحضارية.

ويمكن أن نقول فى ضوء تحليلنا هذا، أن العالم الإسلامى سيجد نفسه محاصرا بمعركة ثقافية ضارية، لا سبيل إلى التغلب على آثارها والانتصار فيها، إلا بتطوير آليات العمل الثقافى، وبتحديث وسائله، وبمراجعة شاملة وعميقة لأهدافه وغاياته.

وفى هذا المقام، نشير إلى الأداة الفعالة لتحقيق النهضة الثقافية التى يمتلكها العالم الإسلامى فى الوقت الحاضر، وهى (الاستراتيجية الثقافية للعالم الإسلامى) التى اعتمدها مؤتمر القمة الإسلامى السادس المنعقد بداكار فى عام ١٩٩١، والتى تشكل الإطار الملائم والمتكامل للعمل الثقافى العام فى البلدان الإسلامية، وهى استراتيجية وضع آليات تنفيذها، المؤتمر الإسلامى الثانى لوزراء الثقافة الذى عقد فى الرباط بالمملكة المغربية فى عام ١٩٩٨، وهى بذلك جاهزة للتنفيذ على المستويين.. الوطنى – فى إطار السياسات الثقافية لكل دولة عضو – والإسلامى فى نطاق العمل الإسلامى المشترك ومن منطق التضامن الإسلامى.

ولا يعنى هذا أن المستقبل الثقافى للعالم الإسلامى ،فى عصر العولمة الثقافية سيكون مستجيباً لطموح الأمة الإسلامية بمجرد تنفيذ الاستراتيجية الثقافية ، ولكن الأمر يتطلب ، فى المقام الأول ، بذل المزيد من الجهود المتضافرة لإحداث التغييرات المطلوبة من حيث التفكير والتخطيط والتنفيذ والمتابعة، يقتضى ذلك أن يغير العالم الإسلامى وسائل العمل الثقافى وإدارته وأهدافه أيضا، وأن يعمل على تطوير مناهج التربية والتعليم وتجديد الدراسات الإنسانية على وجه العموم، وأن يتجه نحو الأخذ بالأساليب العلمية فى العمل الثقافى والإعلامى، حتى تتوافر له الوسائل الحديثة الكفيلة بالنهوض الثقافى العام، وبذلك يستطيع العالم الإسلامى أن يصمد صمودا ثابتا أمام ظاهرة العولمة الثقافية.

الخاتمة

إن العالم الإسلامى لا يملك أن يمنع العولمة الثقافية والانتشار، لأنها ظاهرة واقعية مفروضة على الشعوب والحكومات بحكم قوة النفوذ السياسى والضغط الاقتصادى والتغلغل الإعلامى والمعلوماتى التى يمارسها النظام العالمى الجديد، ولكن العالم الإسلامى يستطيع أن يتحكم فى الآثار السلبية لهذه العولمة، إذا بذل جهودا مضاعفة للخروج من مرحلته الحالية إلى مرحلة التقدم فى المجالات كلها، وليس فحسب فى مجال واحد، للترابط المتين بين عناصر التنمية الشاملة ومكوناتها.

إن التعامل مع ظاهرة العولمة الثقافية لابد وأن يقوم على أساس القوة الاقتصادية والاستقرار السياسى والسلم الاجتماعى والتقدم فى مجالات الحياة كلها، وهذا ما يتطلب بالدرجة الأولى تقوية كيان الأمة الإسلامية من الجوانب كافة، وترسيخ قواعد العمل الإسلامى المشترك، على مستوياته المتعددة، من أجل الدفع بالتعاون بين المجموعة الإسلامية نحو آفاق أرحب تطلعا وإلى مستقبل أكثر إشراقا.

والقضية فى عمقها مرتبطة بمدى قوة الإرادة الإسلامية وتماسك جبهة التضامن الإسلامى وتضافر جهود المسلمين كافة، فى سبيل رد الغارة الثقافية على العالم الإسلامى، بالعلم، وبالفهم، وبالوعى، وقبل ذلك كله، بالإيمان واليقين والتضامن والأخوة الإسلامية.

مستقبل الثقافة العربية
فى ظل العولمة

إعداد
أ.د. عبد الفتاح مصطفى غنيمة

مستقبل الثقافة العربية فى ظل العولمة

فى أعقاب الحرب العالمية الثانية كانت مقولة تشرشل رئيس وزراء بريطانيا تنص على : ''أن حكم العالم يجب أن يكون للدول التى أشبعت حاجاتها، ولو ترك حكم العالم للشعوب الجائعة لكان هناك خطر داهم على العالم كله''، وفسر المفكرون كلامه بأن الأغنياء يجب أن يحكموا العالم، يتنافسون فيما بينهم، ويقمعون من يقف فى طريقهم، يساعدهم فى ذلك الأغنياء فى الدول الفقيرة، والآخرون يخدمون ويطيعون ويتحملون... وفى الستينات شاع استعمال شعار فكر عالمي ونفذ محليا Think Globally and act Locally.

النظام العالمى الجديد :

لقد ارتسمت معالم النظام العالمى الجديد ولعل أبرز ميزاته: انتصار النظام الرأسمالى الليبرالى متمثلا فى الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الاشتراكى الشمولى وزوال الاتحاد السوفيتى كدولة عظمى والتى كانت تشكل قطبا نقيضا وندا للولايات المتحدة القطب الأوحد الآن، وزوال المعسكر الشيوعى وحلفه ''حلف وارسو''، وبروز الولايات المتحدة كدولة عظمى منفردة فى قيام نظام العلاقات الدولية، ومواصلة أوروبا مسيرتها كقوة سياسية اقتصادية واحدة، ومواصلة اليابان صعودها سلم القوى الاقتصادية الكبرى، ومحافظة الصين على نظامها الاشتراكى كقوة كبيرة، وظهور تيارات التجمعات الإقليمية الكبرى (أوروبا الموحدة)، والمنطقة التجارية بين الولايات المتحدة والمكسيك وكندا، ودول جنوب شرق أسيا ..الخ، وبزوغ تيارات الكيانات العرقية والأثنية والدينية والمذهبية والأقلياتية والحدودية (ألمانيا الموحدة، تفتت الاتحاد السوفيتى إلى كيانات، وتفتت الاتحاد اليوغسلافى إلى كيانات، والحركة الكردية، والنزوع الدولى نحو التمسك بالشرعية الدولية ومؤسساتها نحو صنع السلام وصيانته ونحو تنشيط الدبلوماسية الوقائية، وإحياء

واجبات المنظمات الإقليمية، والحد من التسليح، وإلغاء أسلحة التدمير الشامل، وتصفية بؤر الصراعات المسلحة"الصراع العربى الإسرائيلى، والحرب فى كمبوديا).

العولمة تصيغ العالم من جديد :

لقد شاع استعمال العولمة بدرجة كبيرة فى التسعينتات بعد انهيار سور برلين وسقوط الاتحاد السوفيتى وانتشار الالكترونيات ووسائل الاتصال وثورة المعرفة.

وقد كثر الحديث عن العولمة فى أجهزة الإعلام والصحف والتيارات السياسية، واشترك فى مناقشتها رجال الاقتصاد والسياسة والاجتماعيون والفلاسفة والإعلاميون والفنانون وعلماء البيئة .....

والعولمة فى الواقع مفهوم مركب ذو أبعاد اقتصادية وسياسة واجتماعية وثقافية، وفى إطارها يصبح البعد الجغرافى أقل تأثيرا، حيث أصبح العالم وبعد انتشار الإلكترونيات ووسائل الاتصال وثورة المعلومات والمعرفة وكأنه قرية واحدة ولذا فالعولمة هى أخطر ظاهرة اجتماعية واجهتها البشرية على امتداد عصورها؛ لأن الإنسان فيما مضى من الزمان كان يتعامل مع المحسوسات من عناصر مادية، أما الآن فقد صار الإنسان يتعامل مع الرموز والمجردات والعلاقات، ولقد ولت إلى الأبد عهود البساطة والحتميات والسلاسة.

أحدثت ظاهرة العولمة أربعة محركات أدت إلى ناتجين :

المحرك الأول : الابتكار التكنولوجى فى مجال المعلومات والاتصالات، حيث استطاعت ثورة الاتصالات أن تخترق حواجز الزمان والمكان وأن تلغى واقعيا فكرة الحواجز والأسوار.

المحرك الثانى : سيطرة الرأسمالية واقتصاديات السوق الحر، والنمط الاستهلاكى، وإعلام الترفية، والخصخصة، وحقوق الإنسان، والتقدم التكنولوجى، وتقدم الديمقراطية، وسقوط نظرية الاقتصاد الموجه، ولا يوجد فى العالم نشاط فى

جوهره عالمى كالتجارة، ولا توجد أيديولوجية تتجاهل الكيانات الرأسمالية، وأكثر الكيانات جرأة هو السوق، ومؤسساته متعددة الجنسية بمعنى أنها فوق الجنسية.

المحرك الثالث : رأس المال والمواد الخام والأرض والعمالة.. أصبحت كلها ذات طبيعة دولية وذات طبيعة متعددة الجنسيات، ومن الصعوبات تتبع مصادر رأس المال الحقيقية، وقد ازدادت الأهمية النسبية للمعرفة، وهى أيضا ذات طبيعة دولية، وأما التطور الهائل فى وسائل النقل والشحن واكتشاف المواد الجديدة، فقد قللت الأهمية النسبية للمواد الخام، وأدت القدرات التكنولوجية فى الكيمياء الإحصائية والبيولوجيا الحيوية ومجالات الروبوت الآلى والتحكم عن بعد، إلى أهمية الأرض واليد العاملة، ومن محصلة ذلك فإن السيارة أو الكمبيوتر أو الطائرة هى منتجات عالمية وقد أصبحت صناعة الطيران والاتصال والبرمجيات والسياحة صناعات عالمية وأصبحت التجارة الدولية لا تطيق الحدود ولا تعترف بحماية أو دعم أو إجراءات وقائية.

المحرك الرابع : تغيير الخريطة "الجيوسياسية" العالمية بعد سقوط وانهيار الاتحاد السوفيتى وانفراد أمريكا بالهيمنة العالمية، وهى التى ارتبطت مصالحها وأنشطتها بالمكتشفات الهائلة والسريعة فى مجال الإلكترونيات والكمبيوتر والفيديو والأقمار الصناعية وأجهزة الاستشعار عن بعد، والأجهزة التشخيصية والمحمول وغير ذلك من الأمور التى كانت عاملا حاسما فى ظهور وترسيخ العولمة وامتداد أزرعها إلى كل أنحاء العالم لكى تصبح الكرة الأرضية قرية صغيرة.

وتنحصر عناصر فكرة العولمة فيما يلى :

١- ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم وخاصة فى تبادل السلع والخدمات التى زاد تنوعها زيادة كبيرة.

٢- انتقال رؤوس الأموال وانتشار المعلومات والأفكار إلا أن تبادل المعلومات والأفكار هو الغالب حيث أصبحت المعلومات موردا تنمويا يفوق فى

أهميته الموارد المالية، والمال أصبح بدوره مجرد معلومات وأصبحت الثقافة هى علم المستقبل الشامل الذى يطوى فى عبارته مشروع المعرفة المتعددة.

٣- تأثر كل أمة بقيم وعادات غيرها من الأمم، وارتفاع نسبة السكان فى كل أمة جعلها تتفاعل مع العالم الخارجى وتتأثر به، حيث دخلت الأجهزة التكنولوجية إلى بيوت أفقر الناس، ويسعى مالكو التكنولوجيا إلى أنسنة الروبوت الآلى بأن يهبوا له ذكاء اصطناعيا فى الوقت ذاته كما يسعوا إلى تفكيك مهارة الإنسان لكى يجعلوه ترسا فى آلة ضخمة تحيطه من كل جانب بما يشبه الصناديق السوداء التى لا يدرى ما بداخلها.

٤- اكتسح تيار العولمة أوروبا والصين وانتهت العزلة التاريخية.

٥- ظهور الشركات العالمية المتعددة الجنسيات والتى تتخذ العالم كله مسرحا لعملياتها ولتسويق منتجاتها تحت شعار (دعه يعمل دعه يمر)، وأن تترك الدولة المنتجين والتجارة الداخلية والخارجية حرة.

٦- تغير مركز الدولة فى النظم السياسية، نتيجة لزيادة التقدم التكنولوجى والحاجة إلى أسواق أوسع، فأخذت أسوار الدول فى فقد أهميتها الفعلية وأصبحت الحواجز الجمركية حواجز شكلية حيث تدخل الشركات بالاستثمار المباشر إلى البلاد المطلوب غزوها عن طريق اتفاقيات الجات وأوروجواى، وأصبحت كل الدول تسعى لدى هذه الشركات العالمية لوضع برامج التثبيت الاقتصادى والتصحيح الشكلى، والشروط التى تمليها العولمة نمطية وإجبارية، وأصبح العالم تحت سيطرة الكيانات المتناهية فى الصغر – الذرية والجزينية البيولوجية ولذرة المنطق الصورى وثنائية الصفر الواحد ..الثنائية التى قامت عليها تكنولوجيا المعلومات.

٧- الخصخصة لكل الشركات المملوكة للدولة، وتحرير التجارة الداخلية والخارجية ورفع الحواجز الجمركية، والحد من التضخم، وتقليص قدرة البيروقراطية الحكومية، إلغاء كافة القيود على الاستثمارات الأجنبية، وتحرير أسواق المال، وحرية الأجانب فى التملك، وإلغاء الدعم، وتحرير نظام التأمين والمعاشات، وترك

المسئولية فى ذلك للأفراد، والنمطية فى نظام المحاسبة والمراجعة... فأقصى أمل للفقراء هو أن يفكر فيهم الأغنياء كما يقول توماس فريدمان.

وعليه فإن العولمة تعنى البطالة وانخفاض الأجور وتدهور مستويات المعيشة وتقلص الخدمات وإطلاق آليات السوق، وابتعاد الحكومات عن التدخل فى النشاط الاقتصادى، وحصر دور الحكومات فى حراسة النظام ولن يمكن العمل والحصول على دخل طيب إلا لـ ٢٠% من سكان العالم أما الـ ٨٠% فإنهم فائضون عن الحاجة، ويعيشون من خلال الإحسان والتبرعات، عندما يتذكرهم الأغنياء.

٨- تتكفل اليوم أطباق التليفزيون والأقمار الصناعية وشاشات الكمبيوتر باختراق الحدود وبث المعلومات والأفكار.

٩- ظهور اصطلاحات جديدة مثل العالمية، الاعتماد المتبادل، الشرق أوسطية، نهاية التاريخ، نهاية الأيديولوجيا، الكونية، الكوكبية، وأصبح كبار العالم يصدرون لصغارة الحروب والأزمات والصراع لاسيما الصراعات العرقية والدينية واللغوية والبطالة والتغريب والتهميش.

وكل هذه العناصر تعنى تراجع عام لدور وظائف الدولة، وانحسار نفوذها وتخليها عن مكانها شيئا فشيئا لمؤسسات أخرى تتعاظم قوتها يوما بعد يوم، هى الشركات العملاقة متعددة الجنسيات، وأصبح على الدول القوية فى العالم الثالث أن ترخى قبضتها شيئا فشيئا على الاقتصاد والمجتمع، تحقيقا لصالح الشركات، وأصبح من الضرورة أيضا تخفيض الإنفاق على الجيوش أو تسريحها...وعلى الدولة أن تسلم سهامها ووظائفها القديمة الواحدة بعد الأخرى، لتتولاها الشركات الدولية العملاقة، وأن تعمل على تغليب مصالح الخاصة على المصلحة العامة، والعولمة تحمل دائما فى طياتها نوعا أو آخر من الغزو الثقافى أى قهر الثقافة الأقوى لثقافة أخرى أضعف منها، ومن بين العوامل الدافعة للعولمة ــ التطور التكنولوجى، ومن الخطأ الظن أن هذا التطور التكنولوجى لا يحمل فى طياته مهددات الهوية الثقافية، ونحن جميعا نعلم أن الهوية الثقافية تعنى التفرد الثقافى بمعنى ما يتضمنه معنى الثقافى العربية من عادات وتقاليد وأنماط سلوك وقيم ونظرة إلى الوجود أو الحياة،

والتكنولوجيا هى وسيلة الإنسان لإشباع حاجاته فى الإنتاج والاستهلاك، ومن ثم فهى طريقة الإنسان فى ممارسة عاداته وطريقته فى التعبير والسلوك عن ميوله وقيمه ونظرته إلى الحياة.

والمشكلة الحقيقة أن التكنولوجيا يمكن أن تتحول بكل سهولة من أداة لخدمة الإنسان إلى أداة لقهره، حيث إن التكنولوجيا الحديثة تنطوى على درجة عالية من النمطية Standarization فى عمليتى الإنتاج والاستهلاك، إذ أن النمطية بطبيعتها تقيض التفرد وميكنة الإنتاج فى الشركات العالمية، تعنى الإنتاج الكبير أو الواسع (النمطى) وإذ بالاستهلاك المتميز يتحول إلى استهلاك جماهيرى تدفع الهوية من أجله ثمنا باهظا، والتهديد الأكبر لهوية الإنسان هو وسائل الإعلام التى تنشر أكبر قدر من المعلومات، فتضحى الأمة أى أمة بجزء بعد آخر من استقلالها الثقافى، وكما تستخدم التكنولوجيا اليوم من جانب طبقة الرأسمالية لقهر الطبقات الأخرى داخل الأمة الواحدة، تستخدم من جانب الدول المتقدمة تكنولوجيا لقهر سائر الأمم.

فلم يعد أمام مشاهد التليفزيون مفر من مشاهدة مسلسلات أمريكية بعينها ونشرات CNN رغم أن ما يحدث تروجه تحت شعار التنمية الاقتصادية وعلى الرغم من زهو العصر بثراء المعرفة ووفرة المعلومات وقدرة الآلات والنظم وديناميه القرار إلا أن الإنسان يسلم أقداره لعبث الأيدى الخفية التى تحرك اقتصاده وعولمته ومعظم نظمه الاجتماعية وأمور بيئته.

ثقافة العنف :

إن التحديات التى تواجه أمتنا العربية هى تحديات حادة وقاسية، علمية وتكنولوجية واقتصادية، والحقيقة أن الكيل فاض من نوبات التشخيص والتبرير والعلاج.. وقد أهدرنا من الموارد والأفكار والعقول، ما تنوء به الجبال.. والتساؤل الذى يدور بيننا جميعا كيف نواجه مجهول ثقافة عصر المعلومات ؟؟ والمطلوب ليس وصفة ناجحة تنجز الحاضر وتعطى أملا للمستقبل.. إنما هى دعوة للفكر لاقتراح البدائل .. خلال تفاعل العقول على اختلاف المذاهب والأعمار والدوافع والواقع،

ولاشك أن حجم المشاكل المتوقعة وخطورتها يفرضان علينا تضحيات كثيرة وهل يمكن الجمع بين وسائل العلاج القديم وما يتطلبه الجديد. وهل يتطلب الأمر أن يضع على قمة مؤسساتنا الثقافية رجالا يملكون التوجه العربى القومى، والذين اثبتوا قدرتهم على الإنجاز فى ظل الظروف الصعبة، واستعدادهم للتكيف مع متغيرات العصر، وهل يمكن أن يكون المدخل المعلوماتى هو التوجه الأساسى لتحقيق التكامل العربى بعد أن أصبحت صناعة الثقافة أهم صناعات هذا العصر.. وبعد أن ارتفع معدل الاغتراب الذى يعانى منه معظم البشر فى هذا العصر.. لقد تاهت الخطوط الفاصلة بين ثلاثية : الواقعى والمحتمل والخيالى.

وتساؤل أخر يتردد : ما الذى نفعله إزاء الحلقة الكثيفة من الأقمار الصناعية (حوالى ٥٠٠ قمر صناعى) التى تدور فى فلك كوكبنا الأرضى. تشكيله متنوعة للبث المباشر وغير المباشر وأقمار المدارات المرتفعة والمنخفضة ، وأقمار الراديو الرقمى وأقمار قنوات الإرسال التليفزيونى المتخصصة وجميعها يصوب رسائله الإعلامية إلى عقولنا ومع كل هذا نجد من بيننا من لا يستسيغ عبارة الغزو الثقافى والعنف الترفيهى وخلل التبادل الإعلامى.

لقد بدأت تنشأ ثقافة للعنف فى كثير من الدول المتقدمة وذلك فى إطار التكنولوجيا المتطورة من حيث أن حجم صناعة البرامج الالكترونية الخاصة بالتسلية - والتى أسسها العنف ـ تبلغ ١٦ مليار سنويا فى أمريكا وحدها، وقد حذر الرئيس كلينتون عام ١٩٩٨ فى خطاب رسمى من ثقافة العنف وأن صناعة السينما والفيديو والبرامج الإلكترونية تركت آثارا خطيرة على الشعب الأمريكى، فالطالبان اللذان قتلا زملاءهما كان ينفذان سيناريو أو مشهدا شاهداه فى الكمبيوتر، ولم يشعر أنهما قاما بجريمة ومن الثابت علميا أن تعود الإنسان على العنف يقلل من إحساسه بالجريمة.

ولا أحد يستطيع أن ينكر أن هناك جوانب إيجابية للتكنولوجيا استطاعت أن ترفع مستوى الحياة والرخاء فى كثير من الأحيان، وأن تجد حلولا لكثير من المشاكل والأمراض، وسهلت أمور الحياة، ولكنها ليست خيرا على طول الخط وإنما تحمل فى طياتها أخطارا.. لقد مهدت الثقافة الجديدة لضعف التماسك العائلى والاجتماعى..

اليوم أفراد العائلة الواحدة يعيشون فى غربة وهم فى بيت واحد.. كل منهم فى حجرة ويمسك بجهاز التليفون ويتعامل منفردا ،وأقسى أنواع الغربة هى الغربة التى يعيشها الإنسان.

التعامل مع ثقافة القطيع الإلكترونى :

العولمة نظام اقتصادى فى المقام الأول، سياسى فى المقام الثانى، إلا أنها بلا شك تحمل ثقافة جديدة تتضمن الطوفان والثورة المعلوماتية والرموز التى تشيعها وتنشرها العولمة بكل وسائل الاتصال ..البعض يطلق على هذه الثقافة (ثقافة القطيع الالكترونى) والبعض سيطلق عليها (ثقافة ماك) نسبة إلى سلسلة مطاعم ماكدونالدز الغذائية الشهيرة والبعض ينسبها إلى الثقافة الأمريكية.. ويمكن تلخيص السمات التى تميز هذه الثقافة فما يلى :

١- إنها ثقافة تمجد الاستهلاك إلى أقصى حد، وتمجد الطلب المستمر للمنتجات الجديدة، فزيادة الاستهلاك أكبر محرك لزيادة الإنتاج وتنشيط الاقتصاد ولا قيمة إلا للمال.

٢- إنها ثقافة تمجد العنف وتبشر بنشأة أجيال كاملة تؤمن بالعنف كأسلوب حياة.

٣- إنها ثقافة تمجد الفردية والأنانية.

٤- إنها ثقافة مادة، لا مجال للروحانيات والعواطف والمشاعر الإنسانية، ولا للعلاقات الاجتماعية ونبذ التعاطف والتكافل والاهتمام بالآخرين، وهى ثقافة تجعل من الشح والبخل فضيلة.

٥- إنها ثقافة تستهين بالقيم الاجتماعية، فهى لا تهتم بحقوق المواطنة ولا بغرض العمل، ولا لاعتبارات البيئة، ولا تقيم وزنا للمجتمع المدنى، وعلى العكس ثقافة تشجع الانتهازية والجشع والوصول إلى الهداف بأى وسيلة.

٦- إنها ثقافة قوية نتيجة ثورة الاتصالات والتقدم التكنولوجيا.

كيفية المواجهة :

إن تنوع الوسائل وتعدد الرسائل وطوفان المعلومات، يحاصر الإنسان من كل اتجاه فى عصر الفضائيات والأقمار الصناعية والسماوات المفتوحة، وفى ظل انهيار حواجز الزمان والمكان، ولا ننسى أن هناك مئات المؤسسات تصب أفكارها بغير كلل ولا ملل ومن يملك أدوات البث والإرسال يملك إملاء نوع المحتوى الثقافى فى كل الأحوال، إن صناعة الإلكترونيات السمعية والبصرية هى ثان أكبر الصناعات فى الولايات المتحدة بعد صناعة الطيران والفضاء، كما أصبحت السينما الأمريكية محورا أساسيا فى التجارة العالمية، حيث تضمن أفلامها السوق الدولية وأما أفلام الفيديو وبرامج التليفزيون هى الضيف الذى يقتحم كل البيوت، إن صناعة أفلام الترفيه والمعلومات هى صناعة مركبة ومتكاملة وهى تشكل وسائل السيطرة المباشرة والسيادة على ما عداها ولذا فإن مسئولية المواجهة تقع على عدة مؤسسات وهى :

١ ـ **المؤسسة التعليمية** والتى يجب عليها أن تقوى فى النشئ الجديد عوامل المناعة والمقاومة والقدرة على الفرز والاختيار العاقل، وأن تعزز الشعور بالانتماء والولاء للوطن والاعتزاز بجذوره وقيمه، وأن تعطى المؤسسات التعليمية البديل الثقافى المقنع لمواجهة الثقافة الوافدة.

* ولا شك أن التربية التى تدعو للسلوك القويم والعقيدة المستنيرة والوسطية ، والتعاون والإخاء والتكامل والتراحم ونبذ العنف والقسوة والتطرف والتنطع والانغلاق والتعصب...هذه التربية الدينية تشكل الوقاية والمناعة، وهى قادرة على تدعيم الجانب الروحى فى الإنسان وخلق بنية أساسية من التربية القومية.

* إن التربية القومية قادرة على تعزيز الولاء والانتماء للوطن، وتلعب دراسة التاريخ من منظور متطور دور المنفذ الهام والأمين للانتماء.

* كما أن دراسة سير الأبطال والأعلام وصفوة القادة والرواد، وتأصيل الدور الإيجابى الذى بذلوه من أجل وطنهم وتضحياتهم، والتعرف على آثار الأجداد

تشكل قدوة للأجيال الجديدة، وتسلحهم بخبرة إنسانية مفيدة وسياق الإعلام يعزز قيم العمل والتضحية والاجتهاد والمثابرة والعطاء والعلم والصبر والصدق والرحمة والتكافل.

* كما أن قدرة التفكير العلمى والنقدى، تسلح الأجيال بالقدرة على فرز المعلومات، وعلى التفرقة بين الغث والسمين، ورفض مالا يتفق مع العقيدة والثقافة والأخلاق ولا يحرم الأجيال من الاستفادة من المعلومات التى تنفع.

* وتعلب مؤسسات الثقافة والإعلام أدوارا هامة يمكن أن تتناغم فى رسالتها ومهامها فهى تعالج وتشرح الأنشطة الثقافية والإعلامية ومختلف القضايا والتحديات التى تواجه الشباب فى الندوات بالمساجد والكنائس والمتاحف والمعارض.. وفى الأندية والنقابات.

دور مصر فى إطار العولمة :

إن مفكرى مصر يرون ضرورة التوفيق بين متطلبات العولمة وحيوية تعزيز الكيان الوطنى، حيث إن دور الدولة طوال التاريخ الماضى هو دعم الصالح العام ورعاية الفئات والشرائح غير القادرة، وضمان أكبر قدر ممكن من العدالة فى توزيع الناتج القومى ومسئولية الخدمات الحيوية كالتعليم والصحة.

والحقيقة أن مفكرى مصر مثل كثير من المفكرين فى المجتمع الرأسمالى لا يوافقون على أيديولوجية العولمة سواء على المستوى الحكومى أو على المستوى السياسى، وهناك اتجاه واضح فى بعض دول أوروبا للنزعة الرأسمالية الاجتماعية وليس النزعة الرأسمالية الفردية لأن النزعة الرأسمالية الاجتماعية تعظم قيمة العمل الاجتماعى، والمسئولية الاجتماعية للتدريب وروح الفريق والولاء للمؤسسة. إن الرأسمالية الاجتماعية أو المجتمعية تطالب الشركات والمؤسسات بأن تستثمر جزءا هاما من أموالها فى تدريب وتنمية المهارات البشرية.. إن الدولة فى ألمانيا وهى التى تقود الاتحاد الأوروبى تمتلك حصصا كبيرة فى عدد من الصناعات الحيوية مثل الطيران، الصلب، السيارات، الكمياويات، القوة الكهربائية، النقل، الأدوية،

الجامعات.. وترى ألمانيا بهذا أنها تمتلك نظاما اقتصاديا هو اقتصاد السوق الاجتماعى، كما أن الدولة فى مصر بقيت لها المسئوليات التالية :

١- وظيفة التعليم : وهى أهم ما يمكن أن تقدمه الدولة، وبدون التعليم سينهار كل شئ وبالذات الاقتصاد والأخلاق، وستزداد الجريمة، والعنف وسيتدهور الأمن، ولذلك جعلت الدولة التعليم المشروع القومى الأكبر لمصر لدعم الأمن القومى بأبعاده الدفاعية والاقتصادية والتعليمية.

٢- الانفتاح الكامل على العالم من حولنا : والاهتمام بالعلاقات الدولية والسعى الدائم لإقامة الجسور، وتعميق العلاقات إيمانا من مصر بأهمية الدخول فى العالمية بحيث يصبح لها صوت مؤثر فى صنع القرار الإقليميى والدولى.

٣- دخول عصر التكنولوجيا المتقدمة وذلك هو التحدى الأكبر.. لابد من تنمية ثورة التكنولوجيا ولابد من تزويد الأطفال والشباب بالخبرات والقدرات التى تمكنهم من الدخول فى المنافسة العالمية والعمل على إعداد الإنسان المعتز بنفسه، المنتمى إلى وطنه المتفتح على الإنسانية كلها.

٤- من المهم توسيع دائرة الملكية فى المجتمع باشتراك متزايد للعاملين فى كل موقع عن طريق تملك أنصبة أدائهم أو عن طريق التوسع فى الملكية التعاونية.

٥- الإنفاق على التدريب، وإعادة التأهيل، والعمل التطوعى والمبادرات الجماعية والفردية، وذلك لتدعيم الديمقراطية الاجتماعية، ورعاية غير القادرين والتكافل، وتعظيم الإحساس بالمسئولية كل ذلك بديلا للقطيع الالكترونى وسيطرته الساحقة.

٦- دعم وغرس عوامل القيم الإنسانية والروحية والمبادئ وسلوكيات التعاون والتراحم والتكافل، بحيث لا تقهر المادة الإنسان ، ولا تطغى عليه الأنانية. إن مصر فى حاجة إلى الاعتبارات الإنسانية من منطلق الحرص على المجتمع نفسه.

٧- لابد من التعامل مع العولمة بطريقة موضوعية وبنظرة مستقبلية ولابد أن تحرص على المواطنين الذين يجمعهم إحساس بالمسئولية المشتركة تجاه المجتمع والإنسان، ويؤلف بينهم مشاعر إنسانية راقية وحانية، وتربط بينهم علاقات اجتماعية سليمة، والمصرى قادر على إيجاد طريقة، تحقق التوازن بين متطلبات التقدم ومحركات التنافس واعتبارات السوق، وبين ضرورات العدالة الاجتماعية والتعايش السلمى والحياة الكريمة، ولابد من هدف وغاية، ولابد له من رسالة يؤمن من خلالها بقيمة العمل والتضحية من أجلها، ويجب على المصرى ألا ينساق إلى سباق للعمى أو حوار للصم، أو يتورط فى التنافس نحو الدمار والهلاك.

٨- على مفكرى مصر.. أن يحافظوا على الحضارة والهوية وأن يسهموا بفكرهم فى ضمان حق الأجيال القادمة فى حياة أفضل، لا يتخللها العنف والدمار ولا تسطحها سيطرة التكنولوجيا على الثقافة والتراث، ولا يجرفها طوفان المعلومات إلى التشتت والضياع.

أهم المراجع

١- د. جلال أمين : محنة الاقتصاد والثقافة فى مصر، المركز العربى للبحث والنشر ١٩٨٢.

٢- د. جلال أمين : تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية، خرافات شائعة عن التخلف، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥.

٣- د. جلال أمين : العولمة، دار المعارف، ١٩٩٨.

٤- د. عبد الوهاب المسيرى / الأيديولوجيا الصهيونية، عالم المعرفة الكويت، ١٩٨٢.

٥- فرانك كيلش : ثورة النفوميديا، الوسائط المعلوماتية وكيف تغير عالمنا وحياتك؟ ترجمة حسام زكريا، عالم المعرفة، الكويت ٢٥٣ / ٢٠٠٠.

٦- د. نبيل على : العرب وعصر المعلومات، عالم المعرفة ١٩٩٤.

٧- د. نبيل على : الثقافة العربية وعصر المعلومات، عالم المعرفة ٢٠٠١.

العولمة واقتصاد
العالم الإسلامى

إعداد
د. أحمد محمد على
رئيس البنك الإسلامى للتنمية - بجدة



مقدمة :

تتمتع الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى بموارد وهبات من الله تتمثل فى ربع إجمالى مساحة أراضى العالم، وموارد طبيعية متنوعة فيها جزء كبير من احتياطى النفط العالمى، فضلا عن موارد بشرية تبلغ خمس سكان المعمورة الآن، يتوقع لها العلماء أن تبلغ ربع سكان العالم بنهاية الربع الأول من هذا القرن الميلادى وفقا للنمو الديمغرافى الطبيعى، وربما تفوق ذلك نتيجة لولوج الذين يدخلون فى دين الله أفواجا، إلا أن تحديات العولمة التى تجابه الدول النامية والتى يشكل العالم الإسلامى جزءا منها، لا يكفى التصدى لها بالاعتماد على الموارد الطبيعية والسلع الأولية فى عالم سريع التطور والانفتاح والابتكار والتجديد التقنى الهائل، حيث إن الدول التى تملك ناصية التكنولوجيا تهيمن على الاقتصاد العالمى، وتتراكم لديها الثروات باستمرار.

وعليه، تتمثل أهم التحديات التى تواجه الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى – على الصعيد الدولى – فى كيفية التعامل مع نظام عالمى جديد قائم على أحادية التوجه يخشى أن يؤدى عند تحققه إلى التأثير سلبا على أسلوب الحياة الإسلامية لصالح النمط الثقافى الغربى الذى تسعى فيه الدول الغربية جاهدة إلى هيمنة رؤيتها للإنسان والمجتمع، مستفيدة من تطورها التقنى، ولاسيما فى مجال تقنية المعلومات والاتصال ومن قدرات الدول الكبرى على الهيمنة التجارية والثقافية.

ومن هذا السياق تفرض المرجعية التاريخية نفسها كونها منطلقا لمنهجية هذه الدراسة، فضلا عن تعدد معانى العولمة واختلاف أوجهها، وعليه تسهم هذه الدراسة بتسليطها الضوء على تعريفات العولمة المختلفة، حيث تركز العولمة من المنظور الغربى على أن الثروة والقوة هما الهدف النهائى للنظام العالمى، يتبع ذلك تدويل عدد من السياسات الاقتصادية وإخضاعها للتنسيق بين اللجان والمنظمات الدولية، وفقا لشروط الدول الكبرى، إن الممارسات التجارية الحالية، كازدواجية

التجارة الحرة والممارسات الحمائية، على الرغم من عقد الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (الجات) وإنشاء منظمة التجارة العالمية، امتداد تاريخى لممارسات العولمة الأولى منذ خمسة قرون وفقا للفهم الغربى، بيد أن الإسلام جاء بالعولمة منذ ظهوره بما يزيد عن أربعة عشر قرنا.

أما العولمة الاقتصادية – من منظور إسلامى – فإنها تركز على نظام عالمى قائم على التكافؤ الحضارى، ويعد أكثر عدلا وشمولية من المنظور الغربى، حيث إن شمولية الخطاب فيه للبشرية جمعاء "يا أيها الناس"، مع ضبط حرية التجارة وحرية التعامل وحرية نقل البضائع بكل معايير الأنصاف والعدالة ونواميس الأخلاق.

كما تنبع أهمية موضوع المؤتمر الإسلامى العام الرابع لرابطة العالم الإسلامى لعام ١٤٢٣هـ من الحاجة الماسة إلى تعميق الوعى بمكونات العولمة واستيعاب معطياتها، وبخاصة التحديات الخارجية التى تواجه الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى، وإلى تحليل مؤشراتها، واستشراف آفاق المستقبل للتصدى لها، وتعظيم الفوائد الناجمة عنها، وتقليل أو تجنب الآثار السلبية الناتجة عنها، حيث تشكل هذه القضايا ومعها مجموعة الخيارات المتاحة، اهتمامات الدول الأعضاء لمواجهة التحديات التى تجابهها فى جولة المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، وفى المؤتمرات الوزارية القادمة لمنظمة التجارة العالمية، فضلا عن إعداد الدول الأعضاء للاستفادة من الفرص المتاحة فى ظل المتغيرات العالمية.

وبالنظر لاتساع نطاق الموضوع، ستقتصر الدراسة على تحليل ثلاثة مظاهر لأبرز تطورات العولمة الحالية، وانعكاسها على الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى، بعد عرض الخلفية التاريخية للعولمة وتعريفاتها المختلفة وكشف النقاب عن خصائصها.

أولها : فرص العولمة ومزاياها كفرص حرية التجارة والمال والاستثمار وخدمات الإنتاج وفتح الأسواق والمنافسة الحرة، إلا أن المنافسة كما نشهدها اليوم

غير متكافئة بين الدول الصناعية والدول النامية حيث ترمى مصالح الدول الكبرى إلى القضاء على المنشآت الصغيرة والتقليدية وكذلك الصناعات الناشئة فى الدول النامية، فضلا عن آثارها السلبية على الدول النامية بما فيها الدول الأعضاء، وتتلخص الآثار السلبية فى ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية والزراعية، وحدة المنافسة الدولية فى السلع الصناعية وبخاصة الصناعات الصغيرة، مما يعنى امتصاص قدر كبير من موارد بعض الدول الأعضاء ، وبالتالى تدهور فى البنى الأساسية الاجتماعية فى تلك الدول، فى ظل تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى فى تلك الدول، إلا أن الأثر الكلى سيعتمد كثيرا على طبيعة السياسات الاقتصادية القطرية ومواكبتها لمتطلبات المرحلة، وتنسيق مواقف الدول الأعضاء واستعدادها للخوض فى جولة المفاوضات متعددة الأطراف القادمة، ثم تكاملها اقتصاديا.

وثانيها : النزعة الحالية نحو التكتلات الاقتصادية التى يمكن أن تساعد فى فتح الأسواق، واجتذاب الاستثمار لتطوير تلك الأسواق تقنيا، حيث دلت تجارب المجموعات الإقليمية الأخرى (كالسوق الأوروبية المشتركة) على فاعلية التعاون الاقتصادى فى التصدى للتحديات، والإفادة من الفرص التى تقدمها عملية عولمة السوق، وبخاصة فى مجال التبادل التجارى بينها.

إن أهمية التجارة كمدخل أساسى لتعزيز التعاون الإقليمى وتحقيق التكامل الاقتصادى قد اختارتها استراتيجية العمل الاقتصادى الإسلامى المشترك والاتفاقات المشتركة التى تعقد فى نطاق اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادى والتجارى (كومسيك) بمنظمة المؤتمر الإسلامى، والبنك الإسلامى للتنمية، والمركز الإسلامى لتنمية التجارة، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، وذلك بالنظر لأهمية قطاع التجارة، وقدرته على تحقيق المنافع المتبادلة والملموسة على وجه السرعة، والتعامل بندية مع التكتلات الإقليمية الأخرى، كما أن اتفاقات الجات تعد المعاملات بين أعضاء التكتلات التجارية القائمة أمرا داخليا، من غير إلزام بضرورة تعميم مزاياه التفضيلية

على الدول الأخرى، وهذا ما أخذ يبدو بوضوح فى الدول التى أنشأت بينها مجموعات شبه إقليمية (كدول مجلس التعاون لدول الخليج، والمغرب العربى، وآسيان، وإيكواس، وكوميسا).

يمثل هذا التكتل شبه الإقليمى خطوة مرحلية فى إطار تحول تدريجى نحو التكامل الإسلامى الأشمل، فى ظل الغياب الحالى للسوق الإسلامية المشتركة، وعليه ينبغى تشجيع هذه التكتلات شبه الإقليمية، التى يمكن أن تسارع فى تحرير التعاملات البينية داخلها، مما يشجع على زيادة الترابط بين أعضائها كما تسهل هذه الطريقة مهمة المفاوضات بين الكتل شبه الإقليمية، إذ يمكن أن تجرى المفاوضات بين الكتل بدلا من الدول منفردة.

وثالثها : التدرج فى التعاون الإقليمى بين تلك الكتل، ومن شأن ذلك تفعيل مهمة المؤسسات الإسلامية القائمة، كل فى مجال تخصصه، لإحراز التقدم الاستراتيجى فى إقامة سوق إسلامية مشتركة يترتب على ذلك تطوير القدرات المؤسسية والبشرية اللازمة للاستفادة من الفرص التى يتيحها النظام العالمى الجديد، حيث تشير الدلائل إلى إمكانية التعاون بين الجامعات والمؤسسات القطرية ذات الصلة بمواضيع منظمة التجارة العالمية فى تطوير المهارات الفنية فى التعرف على الاحتياجات المؤسسية فى الجوانب القانونية، وإدارة التفاوض، وتنفيذ الاتفاقات، والتعرف على التحديات والفرص المتاحة ضمن تلك الاتفاقات، فضلا عن الاستفادة من برامج المساعدة الفنية المتاحة فى البنك الإسلامى للتنمية والأنكتاد ومنظمة التجارة العالمية للدول الأعضاء.

وإذا أكتمل التصور العلمى والواقعى لأهداف وتوجهات السوق الإسلامية المشتركة، القابل للتنفيذ، مع تفعيل مهمة مؤسسات العمل الإسلامى المشترك فإن العقبات التى تعترض طريق التكامل الاقتصادى ستتذلل بإذن الله تعالى وعونه.

تنظيم الورقة

أولا : تعريفات العولمة المختلفة

١ـ١ المنظور الغربي للعولمة :

إن العالم الذى تشكل الأمة الإسلامية جزءا منه يمر الآن بنوبة من التغيرات السريعة، ذات الآثار البعيدة المدى التى تمتد لتشمل جميع المجتمعات الكائنة على وجه المعمورة، وبطبيعة الحال، فإن الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى لا مناص أمامها من أن تكون جزءا من هذه التغيرات، وتبرز أمام العيان صورة العالم المتغير فى أعقاب أحداث ١١سبتمبر ٢٠٠١م وإفرازات مرحلة انهيار الشيوعية وانصرام الحرب الباردة فى عام ١٩٩٨م، ونحن نستشرف فى هذا العالم تغيرات لها بعد دولى متزايد ليس فقط على صعيد الانتشار الجغرافى وإنما أيضا عن طريق نزعات التركز الاقتصادى القائم على الاعتماد المتزايد بين اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وثمة قوة دافعة كبرى لهذه التغيرات تحدث الآن فى الاقتصاد العالمى، وهى الثمرة المرجوة والمتوقعة.

لذا تعرف الأدبيات الغربية العولمة على أنها زيادة درجة الارتباط التبادلى بين المجتمعات الكائنة بواسطة انسياب السلع وتقنيات إنتاجها ورؤوس الأموال والأشخاص والمعلومات، وقد أدى التكامل الاقتصادى المتزايد، مقترنا بابتكار وتجديد تكنولوجى سريع، وخاصة فى مجال تطور تقنية المعلومات، إلى حدوث تحولات فى الاقتصاديات المتقدمة النمو من حيث ممارسة الأنشطة التجارية، وتنظيم الشركات، والسياسات الحكومية، ويحظى القطاع الخاص فيها، بدرجة كبيرة من الحرية أكثر من ذى قبل، كما تحظى الأسواق الآن بنطاق أوسع مما كانت عليه، وهذا بدوره جعل الدول تبحث عن أسواق جديدة ذات دور تكميلى (وليس تنافسيا)، وتسعى إلى القطاع الخاص، ومن الملاحظ أن الاقتصاديات فى جميع دول العالم تقريبا غدت متفتحة لاجتذاب موارد خارجية.

وعلى الرغم من تعدد معانى العولمة واختلاف أوجهها، إلا أن معظم الكتاب يجمعون على إبراز الأهمية المتزايدة للجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى أخذت تنتشر فى مختلف أرجاء العالم، متجاوزة الحدود القطرية أو الإقليمية، ومن ثم، يمكن تعريف العولمة بأنها تفاعل متنام بين العناصر البشرية وعوامل الإنتاج الأخرى، فى مختلف الأسواق العالمية، ضمن إطار سياسى واجتماعى وثقافى محدد، ويرى بعض الكتاب الغربيين أن العولمة الحالية تتويج لعملية بدأت مع رحلات المستكشفين التى أدت إلى اكتشاف رأس الرجاء الصالح والأمريكيتين، واكتشاف بقية الطرق المؤدية إلى آسيا وجزر الهند الشرقية، وما ترتب عليها من توسيع الاقتصاد والثقافة والسلطة فى القارة القديمة (أوروبا).

١-٢ المنظور الإسلامى للعولمة :

رغم أن التحليل التاريخى يجعل ظاهرة العولمة قديمة، يعود تاريخها وفق الفهم الغربى إلى القرن السادس عشر، إلا أن الإسلام عالج قضية العولمة منذ ما يزيد عن أربعة عشر قرنا، ويربط بعض المفكرين الغربيين ظاهرة العولمة بنشوء الرأسمالية الصناعية، وحصرها فى فترة بزوغ اقتصاد السوق "الغربى" والذى تهيمن عليه اقتصاديات السوق الغربية، مقابل عملية العولمة الأكثر شمولا وإنصافا، التى يمكن العثور على أصلها فى العديد من الآيات القرآنية مثل :

"كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِن بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ وَاللَّهُ يَهْدِي مَن يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ" (البقرة :٢١٣).

"يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا" (النساء :١).

"قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ" (الأعراف: ١٥٨).

"وَمَا كَانَ النَّاسُ إِلَّا أُمَّةً وَاحِدَةً فَاخْتَلَفُوا وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ فِيمَا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ" (يونس: ١٩).

"إِنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ" (الأنبياء: ٩٢).

"يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ" (الحجرات :١٣).

وهذا الفهم يعود بنا إلى شمولية الدعوة الإسلامية وديمومتها، حيث إن الرسل صلوات الله وسلامه عليهم قبل محمد – صلى الله عليه وسلم – كانت بعثة كل منهم إلى قومه: فنوح عليه السلام بعث إلى قومه، وصالح عليه السلام بعث إلى مدين، وموسى عليه السلام بعث إلى بنى إسرائيل، وهكذا.

أما رسالة سيدنا محمد – صلى الله عليه وسلم – فقد جاءت للناس كافة، كنقله جديدة بالعالم كله، وتحولا فى الوحى الإلهى على ظهر الأرض، فقد كان الوحى ينزل على بقعة من الأرض لإبلاغ رسالات السماء إلى أمة من الأمم، حتى جاءت الرسالة الخاتمة موجهة لكل من يسمع ويعقل من البشر كافة، فضلا عن أنها قد أصبحت شريعة الله فى الأرض تسير مع الزمن أين سار وحيث اتجه إلى إن يرث الله الأرض ومن عليها.

ولابد من التمييز هنا بين العولمة بالمفهوم الذى أوضحته وبين التغريب الذى يهدف إلى نشر وبث الثقافة والمفاهيم والمبادئ الغربية فى جميع أنحاء العالم وبسط النفوذ الغربى على الشعوب الأخرى وإبعادها عن معتقداتها وتقاليدها وحضاراتها بشتى السبل والأساليب، بدءا من مناهج التعليم وتربية الناشئة، إلى أساليب الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية.

ثانيا : الخصائص الرئيسية للعولمة الشاملة :

٢-١ الاتجاه نحو التكتل :

مما يجدر ذكره أن إنهاء الحرب الباردة بين العالم الغربي والكتلة الشرقية حظى بدعم من جراء انهيار الشيوعية فى أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات، وما تلا ذلك من حرب الخليج الثانية وتداعيات أحداث ١١سبتمبر ٢٠٠١م، فبعد حرب الخليج، أصبح من الممكن تمييز ملامح النظام العالمى الجديد بوضوح، فالعالم الذى أصبح يكتسب شكله الآن هو ذلك العالم الذى تحكمه دول ومناطق معينة بحيث شعر عدد كبير من الدول النامية بمشاعر الشك والخوف من التهميش، وفى الواقع أن معظم ثروة العالم والتدفقات التجارية الأساسية والاستثمار والمعرفة، أصبحت مرتكزة فى أيدى قادة هذا النظام العالمى، وهم: أوروبا واليابان والولايات المتحدة.

إلا أن الولايات المتحدة، وهى محور النظام العالمى الجديد وخاصة بعد أحداث ١١سبتمبر ٢٠٠١م، قد حققت أهدافها الأساسية فى السيطرة على السياسات الاقتصادية والأمنية المرتكزة على السوق وتقوية النظم الموالية لها، وأما الاتحاد الأوروبى فهو يدعم عملية تكامله بإصدار عملته الموحدة (اليورو) ويضع الخطط لتوسيع عضويته، ويتطلع إلى الأجل الطويل لإنشاء أوروبا المتحدة، وأما اليابان، فهو مستمر فى المضى قدما بإقامة علاقات وثيقة مع دول جنوب شرق آسيا، ويحتل باطراد مناطق ذات تأثير متزايدة فى الاقتصاد العالمى.

ومن الواضح أن لكل قطب من أقطاب النمو نطاق له تأثيره الخاص ويشرع فى بناء كتلة خاصة به بقصد تعزيز قوته الاقتصادية ودعم وضعه التفاوضى فى إدارة الاقتصاد العالمى، وبصفة عامة، فإن هناك اتجاها بين كل من الولايات المتحدة وأوروبا واليابان لنشر الثقافة الغربية واقتصاديات السوق، باعتبارهما مكونين أساسيين فى الوصفة الناجحة للنمو الاقتصادى والاجتماعى المستقر، ذى القاعدة العريضة والمتجانسة ثقافيا.

بيد أن الدراسات التحليلية الحديثة قد اتفقت مع تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (اونكتاد) الذى صدر مؤخرا فى تلخيص أهم المعالم التى تتسم بها جوانب عديدة من العولمة الحالية، وفقا لما يرد ذكره:

(أ) تعد العولمة ظاهرة متعددة الأبعاد، وذات طابع اقتصادى وسياسى واجتماعى وثقافى معقد ومتشعب، يجعل منها مفهوما يختلف عن مفهوم التدويل.

(ب) على الرغم من أن كلا المفهومين يركزان على الجوانب الاقتصادية، إلا أن العولمة تعد عملية شاملة مكثفة وغير متساوية، وهى ذات أساس تقنى واقتصادى يشمل ميادين المال والاستثمار والتجارة، وخدمات الإنتاج والمعلومات.

(ج) ويتضح من ظاهرة العولمة بعامة أن محاولة التنكب عن طريقها لم تعد من الأمور الممكنة.

(د) مع أن العولمة نتاج لتحرير التجارة، إلا أن الأدلة والبراهين التجريبية تشير إلى إن العولمة ذاتها قد حركت قوى تعكف على الإسراع بعملية تحرير التجارة نفسها، ويتم ذلك فى مراحل وبسرعات مختلفة وخاصة فى إطار التطور التاريخى لقيام منظمة التجارة العالمية.

٢-٢ الواقعية الاقتصادية الجديدة للقطاع المشترك :

لقد أخذت الدول – فى إطار نظام العولمة – تبحث عن مهمة جديدة مكملة مع الأسواق والقطاع الخاص وليس تنافسيا، فالواقعية الاقتصادية للنظام الجديد تتطلب التكامل باعتباره السبيل التقليدى لتأسيس علاقات الدعم المشترك بين القطاعين العام والخاص، فهى تقترح الاستفادة من التكامل وفق الخصائص التى تميز القطاع الخاص عن العام، فالحكومات مؤهلة لكى تقدم نوعيات معينة من السلع الجماعية، التى تكمل السلع التجارية، التى تنتجها القطاعات الخاصة بشكل أكثر فعالية، فإذا ما تم دمج تلك السلع معا، فإن الحجم الكلى للاقتصاد ربما يتفوق على

الأجزاء المكونة له من كل قطاع على حدة، ومن ثم فإن فكرة التكامل تناسب تماما الأنموذج القائم فى الواقعية الجديدة، لرفع كفاءة القطاع العام والخاص معا.

وفى هذا السياق، تدعو الواقعية الجديدة إلى إمكانية إيجاد قطاع مشترك باللجوء إلى فحص إمكانية الدور الإيجابى للعلاقات، والذى يصل الحكومة بالقطاع الخاص من جهة والحكومة والمجتمع المدنى من جهة أخرى، فى اقتسام الأهداف الإنمائية، ويتأكد هذا من النجاح الاقتصادى الذى حظيت به مجموعة من الدول الصناعية الجديدة، حيث كان القرن الميلادى الحالى مبعث نجاح للرأسمالية الصناعية، وقد أكدت هذه التجارب الناجحة على الدور المحورى للمؤسسات العامة فى التنمية الرأسمالية.

وفضلا عن ذلك، فإن الدور المركزى للعلاقات التى تتجاوز حدود القطاعين العام والخاص قد ساعد كثيرا فى تحول اقتصاديات شرقى آسيا والصين من اقتصاديات الزراعة منخفضة الإنتاج إلى أسرع الاقتصاديات الصناعية نموا فى العالم، وبالمثل فإن الروابط بين الدولة والمجتمع قد فسرت باعتبارها عاملا جوهريا لإبقاء النمو فى مساره الصحيح فى اقتصاديات شرقى آسيا قبل الأزمة المالية الأخيرة، وفى استئناف النمو بعد هذه الأزمة.

٢-٣ الاعتماد المتزايد :

بات من الملموس اعتماد الاقتصاديات النامية على الاقتصاديات متقدمة النمو، فالدول النامية (فى النصف الجنوبى للكرة الأرضية) تعتمد على الدول متقدمة النمو فيما يتعلق بأسواق الصادرات والواردات اللازمة للإنتاج والاستهلاك، إضافة إلى التكنولوجيا ورأس المال، ومهما يكن من أمر، فإن العكس أصبح الآن صحيحا وبشكل متزايد، فالدول متقدمة النمو الواقعة فى الشمال تدرك قيمة أسواق الصادرات للجنوب، كما تدرك أيضا أن النمو السريع فى الجنوب سوف يحفز التدفقات الدولية

للتجارة والاستثمارات ويعزز النمو والعمالة فى الشمال، ويساعد على تقليل اختلال موازين مدفوعات الدول الصناعية.

ويلاحظ أن الدول النامية ليست أسواقا مهمة لدول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية فحسب، وإنما تعد بعض الدول النامية جهات تنافس متنامية فى النطاق الواسع للمصنوعات، ومما يجدر ذكره إنه فى الفترة الواقعة بين السبعينات والتسعينات، ازداد تغلغل واردات الدول النامية فى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، فى المصنوعات بنحو ثمانية أضعاف (من ٤,٠% إلى أكثر من ٣,٠%). وأثناء الثمانينات ومطلع القرن الحادى والعشرين، أدى تباطؤ النمو الناجم عن أزمة الديون إلى الإضرار بالدول، سواء من المدينين (الدول النامية) أو الدائنين (فى الدول المتقدمة النمو).

ومع تزايد الاعتماد العالمى المتبادل، ازدادت الروابط، بين الإنتاج، والتجارة فى السلع والخدمات، والتدفقات المالية، ونقل التكنولوجيا، والخبرات الإدارية، وأصبحت الشركات متعددة الجنسيات أهم العوامل التى تؤدى لتكامل وترشيد الأنشطة الاقتصادية المنتشرة فى العديد من الدول عبر القارات، فما يزيد على ٤٠% من التجارة العالمية، يتم فى شكل تحويلات داخلية بين فروع وتوابع الشركات متعددة الجنسيات، ويلاحظ أن التكنولوجيا والأساليب الحديثة لإدارة العمليات والمشاريع، وإمكانية الوصول إلى الأسواق، باعتبارها قنوات للاستثمار المباشر، تساعد على تضييق الفجوات التكنولوجية والاقتصادية بين الدول المتقدمة النمو والدول النامية.

ثالثا : تطور النظام المؤسسى للعولمة :

كان التوجه فى عام ١٩٤٥م، بعد أن وضعت الحرب الثانية أوزارها، أن يقوم النظام الاقتصادى العالمى على ثلاث ركائز مؤسسية جديدة، تتمثل الأولى فى إنشاء صندوق النقد الدولى، ليتولى إرساء قواعد الناظمين المالى والنقدى، ومعالجة عجز موازين المدفوعات، والبنك الدولى للإنشاء والتعمير ليقوم بمهمة التمويل

التنموى وإعادة الأعمار، وأن يعهد إلى مؤسسه دولية ثالثة بمسؤولية التمويل التجارة الدولية والعمل على تحريرها.

وقد تم بالفعل إعلان تأسيس الصندوق والبنك الدوليين فى مؤتمر بريتون وودز عام ١٩٤٤م، كما عقد فى هافانا عام ١٩٤٧م مؤتمر "للتجارة والعمالة" بهدف إرساء قواعد منظمة للتجارة الدولية وتحديد اختصاصاتها إلا أن ميثاق هافانا لم يكتب له النجاح لعدم مصادقة الولايات المتحدة عليه، واستمر العمل على تطوير هذا الميثاق ليتحول إلى ما أصبح يعرف بالاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة (الجات).

وسعت "الجات" عبر جولات متوالية من المحادثات متعددة الأطراف إلى تحرير التجارة ونموها على مستوى العالم من خلال تخفيض الحواجز الجمركية بين الأطراف المتعاقدة وإلى زيادة عدد هذه الأطراف، وبعد إكمال عدة جولات ناجحة توسعت موضوعات المحادثات لتشمل تحرير تجارة السلع بكافة أنواعها، بما فيها الزراعية والمنسوجات وتجارة الخدمات، لتنتهى بنجاح فى عام ١٩٩٤م معلنة تأسيس منظمة التجارة العالمية فى عام ١٩٩٥م، والتى أصبح عدد أعضائها الآن ١٤٢ قطرا بعد إكمال إجراءات انضمام الصين وتايوان، ومن المتوقع أن يرتفع العدد إلى ١٧٠ قطرا بعد إكمال إجراءات انضمام الـ٢٨ دولة التى تسعى لإكمال إجراءات انضمامها للمنظمة.

وتشير كثير من الدراسات، وبخاصة تلك التى أشرف على إعدادها خلال التسعينات كل من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والبنك الإسلامى للتنمية بالتعاون من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومركز دراسات الاقتصاد والإدارة فى الرياض بتكليف من البنك الإسلامى للتنمية، إلى أن الفوائد الاقتصادية التى سيجنيها العالم بعد المصادقة على الآليات المبرمجة فى إطار جولة أورجواى تقدر بزيادة حقيقية دائمة فى الدخل العالمى بما يفوق ٢٠٠مليار دولار، ومن المتوقع أن تتحقق تلك الزيادة بفعل تخفيف القيود على التجارة الخارجية، مما يساعد على انسياب السلع بحرية أكبر بين البلدان المتعاقدة، ويرفع من كفاءة الإنتاج لدى الأقطار

ذات المزايا النسبية فى هذه المنتجات، ويحقق جملة من الفوائد للمستهلكين أثر تخفيف الأعباء الجمركية، كما يتوقع أن يزداد حجم التجارة العالمية نتيجة لذلك بنحو ٧٥٠ مليار دولار سنويا.

رابعا : الفرص والتحديات :

فى الوقت الذى سيتيح فيه نظام العولمة فرصا كبيرة لجميع الدول بما فيها الدول النامية، للاستفادة من العديد من الإيجابيات ولاسيما للدول النامية التى تتمتع بقدرات على تصدير منتجاتها الصناعية، مثل : إندونيسيا، وتركيا، وماليزيا، فإنه من المنتظر أن يصاحب ذلك، فى نفس الوقت، العديد من التحديات مما يستوجب على الدول النامية اتخاذ التدابير التى تكفل لها الاستفادة المثلى من تلك الفرص والتصدى لتلك التحديات.

أهم الفرص والمزايا التى يتيحها نظام العولمة : فيما يلى بيان أهم المزايا والفرص التى يتيحها نظام العولمة بصفة عامة :

٤ـ١ الفرص التجارية :

مع أن العولمة نتاج لتحرير التجارة، إلا أن الأدلة والبراهين التجريبية تشير إلى أن العولمة ذاتها قد حركت قوى تعكف على الإسراع بعملية تحرير التجارة نفسها، وقد تم ذلك فى مراحل وبسرعات مختلفة، فعلى سبيل المثال، تطورت عملية تحرير التجارة فى مجال المال والاستثمار والتجارة بسرعات مختلفة، وبطرق متباينة، وقد اتخذت عملية تحرير التجارة متعددة الأطراف - التى بدأت مع إبرام الاتفاقية العامة بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الجات) منذ ٥٠ عاما - خطوة حاسمة إلى الأمام مع اكتمال جولة أوروجواى التى خفضت بشكل ملحوظ التعريفات الجمركية، وأزالت العوائق المتمثلة فى نظام الحصص التى كانت تعانى منها التجارة على حدود جميع الدول.

وعلاوة على ذلك، تم ربط عمليات التخفيض هذه بالتزامات تعاقدية متعددة الأطراف، مع إمكانية اللجوء إلى آليات تسوية المنازعات تحت إشراف منظمة التجارة العالمية، وعلى سبيل المثال، برزت فرص التبادل التجارى الجديدة كافة، فى سياق نظام متعدد الأطراف ومعزز بدرجة أكبر، تتشكل من قواعد ونظم تطبقها منظمة التجارة العالمية، ورغم أن قوانين منظمة التجارة العالمية تساوى بين الدول المختلفة، نظريا، إلا أن الواقع العملى يؤكد هيمنة الدول الكبرى فى تكييف وتنفيذ بنود الاتفاقات التجارية لمواءمة مصالحها، ومع أن هنالك زيادة ملحوظة فى الالتزامات والواجبات متعددة الأطراف لمعظم الدول النامية، إلا أنه يرد فى الاتفاقات تحديد بعض المعاملة التفضيلية لهذه الدول.

كما برزت فرص جديدة للتبادل التجارى حيث إن جولة أوروجواى قد تصدت بفعالية للمجالات والقطاعات التى أدى اختلاف المصالح فيها إلى ظهور إجراءات حماية وتمييز، مثل الاتفاقات المعنية بتدابير الوقاية، والدعم، وتدابير التعويض، واتفاق الزراعة، واتفاق المنسوجات والملابس، وعلى سبيل المثال فالاتفاق فى مجال الزراعة يحول الحواجز غير الجمركية إلى فئات جمركية مساوية لها.

٤-١ أهم المعوقات والتحديات لنظام العولمة : فيما يلى بيان بأهم المعوقات والتحديات التى قد تواجه الدول النامية من جراء تطبيق نظام العولمة :

٤-٢-١ صعوبات تجارية :

على الرغم من أن اتفاقية الجات قد أسهمت فى تحرير بعض قاعات التجارة الدولية ونموها، إلا أنها ظلت قاصرة عن التأثير فى أربعة جوانب أساسية :

أولها : ما يتعلق بالقيود غير الجمركية، حيث اقتصر نجاح الجات على تخفيض نسبى لمعدلات الرسوم الجمركية.

ثانيها : عدم إيلاء أهمية للتجارة الدولية فيما بين البلدان النامية والصناعية، إذ بقيت معدلات الرسوم الجمركية للسلع ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية مرتفعة فى البلدان الصناعية، إلا ما حظى منها بصفة انتقائية بمميزات نظام الأفضليات المعمم.

ثالثها : إخراج بعض السلع ذات أهمية تصديرية عالية للبلدان النامية من نظام الجات وإخضاعها لاتفاقية خاصة كاتفاقية المنسوجات، لتعتمد على نظام القيود الكمية وهى وسيلة محرمة طبقا للجات، وقد أدى ذلك إلى حرمان البلدان النامية فرصة الاستفادة من تحرير التجارة فى سلع تتمتع فيها بأكبر ميزة نسبية.

ورابعها : فشل اتفاقية الجات فى تحقيق امتداد عملية تحرير التجارة إلى السلع التى تهم الدولة النامية مثل السلع الزراعية، ويعد هذا الموضوع من أهم الصعوبات التى هددت جولة أوروجواى بفشل ذريع قبل أن تتوصل الأطراف إلى حلول توفيقية.

علاوة على ذلك فإنه ما تزال هنالك صعوبات تواجه التطبيق الفعلى للالتزامات، الواردة فى اتفاقات جولة أوروجواى وهناك أيضا صعوبات من شأنها أن تحول دون اغتنام الفرص التجارية الملموسة الناشئة عن تلك الالتزامات، فالأوضاع الداخلية فى الدول الأقل نموا، ونصفها تقريبا أعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى، تشكل قيودا على قدراتها للاستفادة الكاملة من الفرص التجارية المتاحة، فمعظم الدول النامية لا تملك القواعد الإنتاجية اللازمة للمنافسة دوليا، ومن أهم المعوقات التى تبرز فى هذه الدول قلة عدد الناشطين اقتصاديا فيها، وعدم مقدرتها على تطوير مزايا نسبية جديدة لتعبئة الاستثمار وموارد السوق اللازمة والتنافس فى السوق العالمية، وبخاصة فى المجالات التى منحت فيها بعض الدول النامية أفضليات تجارية مثل اتفاقية لومى، ومبادرة حوض الكاريبى، اللتين برزتا نتيجة للتخفيضات التى قررتها جولة أوروجواى.

ومن الطبيعى أن تختلف منافع التجارة العالمية باختلاف الدول والمجموعات من حيث درجة انفتاحها على السوق العالمية، ونوعية صادراتها ووارداتها، وما تتمتع به من مزايا نسبية وقدرات تنافسية، ففى عالم تبرز فيه التجارة العالمية عن طريق المنافسة فى الأسواق العالمية، بدأت الدول الأقل نموا فى مواجهة عوائق عديدة كالافتقار إلى المهارات اللازمة لتطوير الإنتاج وتنظيم المشاريع، والقدرة على الاستفادة من العلم والتقنية بالقدر الكافى، عدم القدرة على الانتقال من التبادل التجارى للسلع الأولية إلى منتجات المعرفة، وكذلك افتقار المؤسسات فى هذه الدول النامية للمعلومات وللمرونة الكافية لتستجيب إلى إشارات السوق العالمية بالسرعة المطلوبة، والتصدى للصدمات الخارجية، وعليه سيؤدى تحرير التجارة الخارجية إلى توسيع الفجوة بين الدول النامية – بما فيها الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى – والدول الغنية، ولذا، لابد من تنفيذ التدابير الواردة فى اتفاقات جولة أوروجواى بحذر، للحد من الآثار الضارة الناجمة عن عملية تحرير التجارة، التى تتأثر بها الاقتصادات الضعيفة والقطاعات الهامشية وذلك لإعطاء الدول النامية وقتا كافيا للتكيف معها.

٤-٢-٢ صعوبات وتحديات تتعلق بالكفاءة :

ومن ناحية أخرى تقدر الكلفة المترتبة على إجراءات التبادل التجارى بنسبة ١٠% على الأقل من إجمالى قيمة التجارة الدولية، وعليه، فإن كفاءة تسيير المعاملات والعلاقات التجارية الدولية (أى تخفيض تكلفة المعاملات التجارية الدولية)، وتدفق المعلومات التجارية العالمية وشبكاتها، أصبحت عوامل ذات أهمية متزايدة بالنسبة للدول والمؤسسات لتعزيز مشاركتها فى التجارة الدولية واغتنام فرص التبادل التجارى الناشئة من تحرير التجارة وينجم عن الإخفاق فى تخفيض هذه الكلفة، فى معظم الدول، فقدان الفرص التجارية، وتدنى الإيراد الحكومى الناتج من الصفقات التجارية، وانخفاض مستوى القدرة على المنافسة دوليا.

وفى الدول النامية، وخاصة فى الدول الأقل نموا منها، تكون القدرات على تخفيض كلفة إجراءات المعاملات التجارية، والقدرات للحصول على المعلومات التجارية محدودة بصفة عامة، ويمثل ذلك عائقا أساسيا لمقدرتها على جنى فوائد ملائمة من العولمة، ففى كثير من الدول النامية غالبا ما يشكل عدم كفاءة الإجراءات الجمركية، وغياب القدرات المحلية فى تسيير التجارة - بما فى ذلك الحصول على الخدمات المالية التجارية، والخدمات العالمية الخاصة بالمعلومات فى مجال النقل والاتصالات - عوائق أساسية فى طريق مشاركتها فى التجارة الدولية، ومع سرعة انتشار التقنيات التجارية الحديثة، وأساليب الأعمال التجارية، وخاصة فى مجال التجارة الالكترونية، تصبح هذه القيود بسرعة متزايدة قيودا أكثر حدة وتكون سببا فى استبعاد هذه الدول من دائرة النشاط التجارى الدولى.

٤-٢-٣ تقنية المعلومات :

ازدادت التقنيات الجديدة بصورة واسعة، كما خفضت وفرة المعلومات التجارية المتاحة وتنوعها من كلفتها بصورة حادة، لكن عدم توخى المساواة والعدالة فى الحصول على المعلومات وشبكاتها يظل عاملا يعيق ملايين التجار من اكتساب مزايا نسبية، ومع أن تجارة السلع قد جنت فوائد من تطبيق المعايير الدولية فى مراحل مختلفة من المعاملات التجارية، فليس هنالك ما يقابل ذلك فى مجال تبادل المعلومات التجارية، لكن استخدام المعايير يمثل شرطا أساسيا لكفاءة استخدام تقنيات المعلومات، ومن الملاحظ أن المعلومات التجارية فى الغالب تتدفق من الدول المتقدمة وإليها.

وتعد الدول النامية، فى معظمها متلقية للمعلومات بدلا من أن تكون مصادر فاعلة لتزويد غيرها بالمعلومات التجارية حتى تلك التى تهمها مباشرة إذ يتطلب النظام التجارى العالمى الحقيقى تدفق المعلومات التجارية التى لا تصل إلى أغلبية سكان العالم، ولابد من بذل جهود فى عملية التوحيد القياسى للمعلومات التجارية

وسد الثغرات الموجودة فى توافر هذه المعلومات من حيث الحصول عليها أو من حيث كلفتها.

كما يتيح التأثير المتزايد لتقنيات المعلومات فى مجال التجارة الدولية فرصا هامة للدول النامية ولاندماجها فى التجارة الدولية، إذ إن ذلك يفتح الباب أمام فرص تنويع السلع بعيدا عن الصادرات التقليدية، كما يغير قدراتها على تحقيق إيرادات من هذه الصادرات، ومع ازدياد أهمية المعلومات كعامل استراتيجى فى المنافسة الدولية، فقد اختفضت أسعار هذه المعلومات وكلفتها بصورة ملحوظة وازدادت سهولة استخدامها أيضا.

رغم أن الدول النامية تعانى من قلة إمكاناتها فى مجال التقنية ورأس المال، إلا أنه يمكن تحويل هذا العائق الذى يحول دون اندماجها فى التجارة العالمية، إلى فرصة مواتية للانطلاق نحو أكثر قطاعات الإنتاج تقدما وأكثر قطاعات التجارة ازدهارا، وبالفعل، يتضح يوميا أن المعلومات تعد عاملا استراتيجيا فى مجال القدرة على المنافسة فى المعاملات التجارية، فالتقنية شرط أساسى للحصول على المعلومات المطلوبة، ويماثل ذلك، من حيث الأهمية، بناء القدرات المحلية لاستخدام هذه المعلومات وإدارتها، ويتطلب ذلك إنتاج برامج ونظم الحاسوب وتطويرها وتكييفها مع الاحتياجات والظروف المحلية (اللغات مثلا)، ونشر المعارف العامة (وهو ما يقابل أجهزة الحاسوب) وذلك بواسطة برامج تدريبية مناسبة.

٤-٢-٤ تعزيز كفاءة الإنتاج والنمو :

تشير الدراسات التطبيقية إلى إمكانية استفادة الدول النامية من الفرص التجارية والمشاركة الفاعلة فى التجارة الدولية، إذا استطاعت هذه الدول بناء طاقاتها فى مجالى الإنتاج والاستثمار، وتحسين المناخ العام، والثقة بالاقتصاد المحلى، وضمان الوصول إلى الأسواق الخارجية، ويعنى الأخير ضرورة تحسين وتوسيع البنى التحتية التى تمكن الدول النامية وبخاصّة الدول الأقل نموا من نقل

سلعها بكفاءة إلى الأسواق العالمية ويتطلب تنويع السلع وتطوير الموارد البشرية والطاقات الفنية مع تطوير البنى التحتية لرفع الإنتاج والكفاءة إلى مستوياتها فى مجالات النوعية والكلفة وتوصيلها إلى الأسواق العالمية.

كما تشير الدلائل والتجارب التى أخذت من دول نامية متباينة النمو الاقتصادى إلى زيادة حجم الصادرات ومستويات الاستثمار فى رأس المال المادى والبشرى، ويؤكد ذلك مجموعة الأبحاث القطرية والنتائج المستقاة من البيانات الإحصائية، حيث تبين أن الانفتاح الخارجى على الاقتصاد العالمى ربما يؤدى إلى بعض المنافع، وعلاوة على هذه المكتسبات من التجارة الدولية، يمكن استفادة المنتجين المحليين من نظام المنافسة الدولية، وربما يزودهم ذلك بحوافز لإنتاج سلع ذات نوعية عالية، وذات قيمة مضافة مرتفعة.

إن المؤسسات الناجحة فى إنتاج الصادرات تستفيد من التنافس مع غيرها لجنى الأرباح والتوسع فى التجارة الخارجية، وعليه ربما تمارس تلك المؤسسات ضغوطا على الحكومات لتوفر لها الظروف والشروط التى تمكنها من القيام بنشاطها فى جميع أنحاء العالم ولا يشمل ذلك تحرير التجارة فحسب، بل يشمل المطالبة بمعاملتها كمثيلاتها المحلية من إزالة العقبات القانونية وتسهيل الإجراءات الحكومية الأخرى، ويعتمد تحريك استراتيجية الانفتاح الخارجى فى المؤسسات التى تهتم بتوسيع دائرة الروابط الدولية وتكثيفها فى مجالى التجارة والمال، على أربعة عوامل شاملة، هى تنفيذ إصلاحات سياسات الاقتصاد الكلى وزيادة معدل تدويل إنتاج الشركات واستراتيجيات التوزيع، والتغير التقنى الذى يزيل - على نحو سريع - الحواجز التى تعيق تداول السلع والخدمات دوليا وحركة رأس المال، وباختصار تتطلب هذه الاستراتيجية إجراء إصلاحات هيكلية فى معظم الدول النامية.

يقر المجتمع الدولى بالحاجة إلى الإصلاحات الهيكلية، على الرغم أن توقيت هذه الإصلاحات ومداها غالبا ما يثيران جدلا، وعلى الرغم هذا الجدل، إلا أن هنالك تقاربا فى وجهات النظر والآراء فى أربعة عناصر أساسية فى عملية الإصلاح

الاقتصادى، الأول : تحرير الأسعار، إذ لابد من ضبط إشارات السوق لتعزيز كفاءة تخصيص الموارد، والثانى : إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية كالمؤسسات شبه الحكومية، والنظام المصرفى والضريبى، والثالث : إيجاد روابط بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لإتاحة فرص للفقراء لتعزيز دخلهم، وبالفعل هنالك أدلة وبراهين دامغة توضح أن القياس الحقيقى لنجاح عملية الإصلاح الاقتصادى يكمن التقدم الاجتماعى الذى تحققه عملية الإصلاح نفسها، والرابع : هو الانفتاح الخارجى فى المجال الاقتصادى كما ذكرنا من قبل.

يتضح مما سبق ذكره أنه لا يمكن أن تجلب العولمة أية فوائد أو مكاسب للدول النامية بدون تنمية ونمو مستدام، فالنمو المستدام يتطلب إيجاد المناخ الملائم للقطاع الخاص، وحتى يتم ذلك، تحتاج هذه الدول إلى ضمان ممارسة الأسواق المحلية لنشاطها بكفاءة للنفاذ وتسهيل الوصول إلى الأسواق العالمية، مع إيجاد أفضل الفرص الممكنة لزيادة تنافسية مشاريعها، وبخاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى تبنى سياسات اقتصادية كلية تهدف إلى تشجيع المنافسة واستقطاب الادخار المحلى والأجنبى وتوطين التكنولوجيا والمعرفة وتحريك الطاقات لتحقيق التنمية المستدامة.

٤-٢-٥ المزايا غير المتكافئة :

لن يكون نصيب جميع الدول من المنافع المتأتية من التجارة العالمية متساويا، ففى عالم تبرز فيه التجارة العالمية عن طريق المنافسة فى الأسواق العالمية، بدأت الدول الأقل نموا فى مواجهة عديد من العوائق، كالمهارات غير الكافية فى مجال الإنتاج وتنظيم المشاريع، وعدم الاستفادة من العلم والتقنية بالقدر الكافى، وتواصل الانتقال من التبادل التجارى إلى منتجات المعرفة، والسلع الأولية الغنية بالموارد الطبيعية، وافتقار المؤسسات للمعلومات وللمرونة حيث لا تستطيع الاستجابة بسرعة إلى إشارات السوق العالمية والتصدى للصدمات الخارجية، والبنى

الأساسية المتخلفة التى لا ترتبط ارتباطا فعالا بشبكات المعلومات العالمية، وإذا ما استمر هذا الوضع على هذا الحال، فقد يؤدى تحرير التجارة العالمية إلى توسيع الفجوة بين ٢٠ % من سكان العالم القاطنين فى أغنى الدول، وهم يتقاضون ٨٠% من الدخل العالمى، و ٤٠ % من سكان العالم الذين يسكنون فى أفقر الدول، ويحصلون على ٣% تقريبا. ستؤدى التغيرات العميقة التى حدثت فى مجال الابتكارات العلمية والتقنية، وفى تحويل نظم الإنتاج إلى حدوث آثار متباينة فى العالم النامى، وسيفيد منها الاقتصاد الأكثر اعتمادا على الصناعة، وللمواءمة بين هذه التقنيات، تحتاج كل دولة إلى قدرات قوية فى مجال البحث والتطوير ويتطلب هذا بدوره رأس المال والمهارات التقنية التى تفتقر إليها عدد من الدول النامية، وفضلا عن ذلك فإن هذه التقنيات الجديدة تتطلب عددا قليلا من العاملين.

وفى الحقيقة، يخضع العاملون فى القطاعات الأقل مستوى من حيث التقنية فى الاقتصادات المتقدمة، وفى الدول الأقل نموا ذات البنية الأساسية غير الكافية إلى ضغوط هائلة، ولذا لابد من تنفيذ التدابير الواردة فى اتفاقات جولة أوروجواى بحذر للحد من الآثار الضارة الناجمة عن عملية تحرير التجارة التى تتأثر بها الاقتصادات الضعيفة والقطاعات الهامشية وذلك لإعطاء المجتمعات وقتا كافيا للتكيف معها، بيد أن من المتعارف عليه، على نطاق واسع، أن أكثر المناهج فعالية لا يتقاسم جميع السكان فوائد التجارة الحرة العالمية، هو مضاعفة بناء القدرات لرفع مستوى القدرات البشرية وتعزيز مؤسسات القطاع الخاص والعام، وتعزيز وتحديث البنى المادية وتوسيعها.

ترتبط تحديات المستقبل فى مجال تطوير المؤسسات ورأس المال البشرى والمادى فى الدول الأعضاء الظروف الأولية فيها، وبإمكانياتها وبتحقيق النمو فيها، وعلى الرغم من التنوع الذى يسود الأداء الاقتصادى على نطاق الدول الأعضاء، إلا أن الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى، تتمتع بموارد وهبات تتمثل فى الأراضى والموارد البشرية والمعدنية كما أنها تمتلك النصيب الأكبر من احتياطى

النفط وتبلغ حصة الدول الأعضاء ربع إجمالى مساحة أراضى العالم تقريبا، كما يبلغ عدد سكانها خمس سكان العالم، ويمثل هذا سوقا استهلاكيا كبيرة.

بيد أن حصة الدول الأعضاء فى الإنتاج العالمى أقل كثيرا من حصتها من إجمالى سكان العالم، وذلك يعنى أن دخل الفرد فى الدول الأعضاء أخذ فى التنافس مع مرور الوقت، ومع أن معدل الاستثمار فى رأس المال المادى فى الدول الأعضاء، وخاصة فى آسيا، أخذ فى الانطلاق ليلحق بمتوسط المعدل العالمى، فقد أحرز تقدم فى زيادة الاستثمار فى رأس المال البشرى، إذ تعد الاستثمارات فى رأس المال البشرى والمادى مصادر أساسية للنمو الاقتصادى والتنمية.

لم يخل توحيد السوق وإلغاء الحواجز من آثار مخلة، ففى عملية العولمة الاقتصادية الحالية، أضحت المنافسة هى القوة التى تحرك اقتصاديات العالم المتشابكة، إذ يتوقع المرء أن يؤدى ذلك إلى تحقيق مستويات أعلى من الكفاءة الإنتاجية، لكن يتضح أن المنافسة تظل دائما لعبة تسمح للبعض الاستفادة منها وخاصة الذين يتمتعون بميزات ومزايا أكثر من غيرهم، وهنالك آخرون يكسبون القليل وآخرون يخاطرون بعدم مقدرتهم على المشاركة فى هذه اللعبة بالمرة، وهذه المجموعة عرضه للتهميش وعدم المشاركة فى النشاط التجارى.

٤-٢-٦ بعض الآثار المتناقضة للعولمة :

تشير بعض الدراسات إلى عدد من التناقضات الأخرى التى تنطوى عليها ظاهرة العولمة والتى يعود جزء منها إلى التناقضات التى تعصف بالرأسمالية ذاتها، كالتناقض بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بين العمال وأصحاب العمل، والتناقضات التى تنشأ من البطالة الناتجة عن التطور فى تقنيات الإنتاج، ومما يزيد من حدة هذه التناقضات أن العولمة التى تعنى نوعا من التجانس أو التماثل لم تتحقق بعد، فالتأثير على الاقتصاد العالمى وتوجيه سياسات المنظمات الدولية المؤثرة لا زال محصورا بيد القوى الاقتصادية الرئيسية، برز منها فى السنوات الحالية انفراد

الولايات المتحدة بسبب انشغال اليابان بوضع نهاية لكسادها الاقتصادى، بينما يستحوذ اهتمام أوروبا على قضايا الوحدة الأوروبية أما الدول النامية فهى كما كانت دائما متلقية وغير صانعة للسياسات الاقتصادية الدولية، كما أن عددا كبيرا منها لم يساهم فى تسارع التجارة والاستثمار والنمو الاقتصادى المرتبط بالعولمة.

ويمثل فقدان التماثل فى تأثير العولمة على الدول والأقاليم أساس الخطورة الكامنة على مستقبل موجة العولمة الاقتصادية الحالية، فالنظام المتعدد الأطراف الذى يقود إلى توسع التجارة والاستثمار يمكن تهديده إذا ما لجأت بعض أطراف القوى الاقتصادية العالمية إلى اتخاذ قرارات منفردة أو إذا ما اضطرت بعض الدول النامية إلى رفض قرارات العولمة لإحساسها بأنها أجبرت على تحقيق انفتاح اقتصادى سابق لأوانه، ولهذا السبب سيضطر العالم أن يعيش ظروف عولمة ضعيفة لبعض الوقت.

ويشير هذا الوضع إلى أن العولمة بمرحلتها الحالية تحمل العدد من مقومات التناقض والتى قد تسبب انتكاستها وارتدادها، فالدول النامية لابد وأن تنتبه إلى تأثير هذا التناقض وهذه الانتقائية على مصالحها مما قد يدفعها إلى مقاومتها، فالدول المتقدمة فى الوقت الذى تضع فيه العراقيل والضوابط أمام حركة العمالة من الدول النامية إليها، تشجع انتقال العمالة الماهرة والمدربة تدريبا عاليا لأجل الاستفادة من خبراتها فى خدمة أهدافها.

ومن ناحية أخرى يندرج الخوف من المستقبل ومما يكتنفه من غموض، ضمن الآثار الضارة للعولمة التى يفترض أن تحقق الثراء المادى والرفاه الاجتماعى، فهى بدلا من ذلك، تحدث القلاقل بسبب تخفيض الوظائف فى الشركات والمؤسسات، وتدنى المنافع والمزايا الاجتماعية، وتؤدى إلى التهديد بتآكل المدخرات، فينجم عن ذلك انهيار نظم الضمان الاجتماعى وفوائد سنوات التقاعد.

فعلى سبيل المثال حدثت عمليات تخفيض للميزانيات فى مجال الخدمات الاجتماعية فى بلدان نامية عديدة فعقب التخفيضات التى كانت فى مطلع الثمانينات كجزء من التدابير الرامية إلى تحقيق الاستقرار والتكيف الاقتصادى، لتسديد الدين الأجنبى لدى معظم هذه الدول، فإن مستوى تمويل الخدمات الاجتماعية للفرد، بعد ضبطه مع معدل التضخم، لا يزال دون المستويات التى تحققت فى حقبة السبعينات، وقد اعترى البنى الأساسية الاجتماعية فى بعض البلدان تدهور، فضلا عن أنها أصلا غير ملائمة كبينة الصحة والتعليم.

وقد كان الانتقال من الاقتصاد المحلى ذى السيادة إلى الاقتصاد العالمى حتى الآن، انتقالا خاطئا، ويترك فى كثير من الأحيان أثارا سلبية ومن المعلوم أن ليست هنالك قواعد رسمية ونظامية فى الاقتصاد العالمى، كما وردت الإشارة سابقا، حيث يبدو أن المؤسسات الدولية غير قادرة على تنظيم الاقتصاد العالمى الجديد، وحتى فى وجود اقتصاد عالمى فاعل، فليس من الواضح أن هنالك حكومة عالمية متفق عليها لإنفاذ قوانينه، وفى الإطار نفسه يزعم فى كثير من البحوث الاقتصادية الهامة "أن سيكون هنالك اقتصاد عالمى، فى حين لن تكون هناك حكومة عالمية، وهذا يعنى أن العالم سيكون له اقتصاده دون قواعد متفق عليها يمكن إنفاذها، كما انه لا يوجد أحد يضمن السلوك الحسن فى مجال الاقتصاد، ولا يوجد قضاة أو محلفون يلجأ إليهم عندما لا يجد المرء العدالة والأنصاف".

وفى هذا الوضع غير المستدام، تؤدى توقعات السوق دورا حاسما فى التحرر من قبضة الأزمات وتحديد مدتها ومدى انتشارها، ومن أمثلة ذلك، الأزمة المالية التى حدثت فى شرق آسيا فى نهاية التسعينات حدث وضع غير مسبوق فى آسيا، حيث تحولت تلك المنطقة فى أقل من ستة أشهر من منطقة كانت تتمتع بأعلى معدل نمو فى العالم لتصبح مصدرا لأزمة مالية ولركود اقتصادى دولى، وتوضح معظم الدلائل أن هذه الدول تواصل السير فى طريق النمو الذى سبق الأزمة، وأن معدلات النمو قد تظل ثابتة فى المستقبل القريب، ومن الدروس الهامة المستفادة من

هذه الأزمة، إن المنظمات المالية الدولية قد فوجئت بأثر هذه الأزمة المالية ومدى انتشارها، علاوة على ذلك برز حجم هذه الأزمة أهمية المخاطر المصاحبة للعولمة، وفى الحقيقة فقد أدت هذه الأزمة إلى تخفيض معدل نمو التجارة العالمية بمقدار النصف، وأضعفت النشاط التجارى بصورة ملحوظة، مما أدى إلى أن تكون الفترة الرابعة فى الركود العالمى خلال ٢٥ عاما.

وبالتأكيد، أدت هذه الأزمات المتتالية إلى إجراء حوار مكثف عن دور صندوق النقد الدولى والاستعانة به لمراقبة عدم الاستقرار المالى الدولى ومعالجته فى حينه، ويقود هذا الحوار إلى اقتراح إعادة هيكلة النظام المالى الجديد، تكون أعمدته الأساسية تعزيز رصد المؤسسات العاملة فى مجال التدفقات المالية الدولية (بتنفيذ لوائح ورقابة محاسبية) ووضع لوائح صارمة لتحسين أداء الآليات المستخدمة لرصد النظم المالية القطرية، وتعزيز شفافية الأوضاع المالية فى مختلف الدول وفى القطاع الخاص، ومن شأن إعادة هذه الهيكلة أن تؤكد أن عدم استقرار النظام المالى الدولى مشكلة خطيرة تحتاج إلى تولية جميع الأطراف المعنية اهتماما يتناسب مع حجم هذه المشكلة ومعالجتها، وقد يذكر المرء أن الإجراءات والتدابير التى اتخذتها المؤسسات المالية والدولية فى مثل هذه الظروف التى كانت تهدف عن طريقها إلى مساعدة هذه الدول فى التغلب على الأزمة قد أدت إلى مفاقمة الوضع.

وقد صاحب هذا الوضع، مأزق فى الاجتماعات الوزارية الأخيرة لمنظمة التجارة العالمية منذ نوفمبر ١٩٩٩م وحتى نوفمبر ٢٠٠١م، إذ وردت إشارات عدم التوافق بين الدول المتقدمة والدول النامية فى بيانات المؤتمرات، فقد أخذت الدول النامية تطالب بحقوقها فى المشاركة فى المفاوضات الهامة فى تلك الاجتماعات، علاوة على ذلك، ازداد القلق الشعبى إزاء عملية العولمة، أعقبه تكوين جبهة منظمة من الاحتجاجات ضد بعض جوانب العولمة وتدويل اتخاذ القرارات وضد هيمنة آراء الدول المتقدمة (الولايات المتحدة أساسا)، فى سياتل وواشنطن بالولايات المتحدة، وبراغ بجمهورية التشيك، وبانكوك بتايلاندا، ونيس بفرنسا، والبندقية بإيطاليا،

والدوحة بدولة قطر فى نوفمبر ٢٠٠١م، نتج عن ذلك ميلاد آليات معارضة لهيمنة الدول الغربية ومؤيدة لقضايا الدول الأقل نموا كالمنتدى الاجتماعى العالمى ببورتو اليقرا بالبرازيل فى آخر يناير ٢٠٠٢م، متزامنا مع المنتدى الاقتصادى العالمى، الذى انعقد هذا العام فى نيويورك بدلا من ديفوس.

هذا وقد أكد المنتدى أهمية تكريس الجهد للنظام التجارى المتعدد الأطراف ليكون نظاما عادلا ومنصفا يستند إلى قواعد وإجراءات عملية تميز بين الدول، ويقوم على أساس واضح وشفاف حتى يثبت فائدته لجميع الدول، وخاصة للدول النامية، وقد اشتمل عدد من الطرق والوسائل التى ذكرت لتحقيق هذا الهدف، على تحسين فرص نفاذ السلع والخدمات التى تمثل اهتماما خاصا للدول النامية إلى الأسواق العالمية، وتنفيذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية، والاعتراف الكامل بالمعاملة الخاصة والتفضيلية لهذه الدول حسب مستوى التنمية فى كل منها، ومع ذلك، يوجد قدر كبير من عدم اليقين بشأن الانتقال من العولمة من طرف واحد إلى تقاسم العولمة وإمكانية تحقيقها فعلا بين كافة الأطراف.

خامسا : سياسات استراتيجية لمواجهة التحديات المتوقعة مستقبلا :

٥-١ الاتحاد والاستعداد:

يجرى الآن اتخاذ مبادرات للوصول إلى توافق فى الآراء ووجهات النظر لبدء الجولة الجديدة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، إذ إن الدول المتقدمة ضاعفت بالفعل جهودها لتضمين مزيد من القضايا التى تهمها فى برنامج منظمة التجارة العالمية، ويتوقع فى هذا الصدد، أن تكون الدول النامية مستعدة استعدادا كاملا لهذه المفاوضات الجديدة، إذ أكد إعلان الدوحة أن المداولات ستركز مستقبلا على مناقشة وتطبيق برنامج عمل وجدول أعمال شامل لحل القضايا والموضوعات التى تهم الدول، وقد تشمل مسائل وأولويات تهم الدول النامية

كاتفاقيات الزراعية والمزمع التوصل لها قبل نهاية مارس ٢٠٠٣م والمساعدات الفنية للدول الأقل نموا، إلا أن التحدى الذى يواجه الدول النامية يتمثل فى ضمان تغطية مصالحها بقدر كاف فى محاولة لجولة جديدة من المفاوضات تضمن التطبيق الفعلى لتلك الاتفاقات.

إن البعد التنموى للنظام التجارى المتعدد الأطراف شئ هام للدول النامية، ففى السابق، كان الاهتمام بالموضوعات الإنمائية بواسطة تطبيق الأحكام التفضيلية للدول النامية، لكن هذه المعاملة الخاصة نقصت كثيرا أثناء جولة أوروجواى ومن ثم، يتعين على الدول النامية الآن أن تبرز حاجتها إلى وضع اهتماماتها التنموية فى صميم النظام التجارى المتعدد الأطراف على نحو من شأنه أن يعزز النمو الاقتصادى والتنمية فيها، مستفيدة من التعاطف الشعبى والإعلانات العالمية المؤيدة لمصالحها، وخاصة فيما يتصل بتحسين الوصول إلى الأسواق وتطبيق اتفاقات منظمة التجارة العالمية، والاعتراف الكامل بالمعاملة الخاصة والتفضيلية وفقا للمستوى التنموى لكل دولة، كما ورد فى تلك الإعلانات.

ويتمثل التحدى فى قدرة الدول النامية على المحافظة على الوحدة وتعزيز تعاونها الاقتصادى والتجارى، فعلى هذه الدول أن تدرك مخاطر تجريدها من الوسائل والسياسات اللازمة لإحداث النمو الاقتصادى، وتحقيق التنمية فى المستقبل، وربما تكون الطريقة الوحيدة الفعالة التى تضمن توازن المصالح داخل منظمة التجارة العالمية أن تتخذ الدول النامية الاستعدادات اللازمة والتنسيق فيما بينها لتعزيز مواقفها للتفاوض والمساومة، وأن تكون مستعدة ومتحدة فى استخدام البرامج المتاحة فى المؤسسات الإقليمية والدولية كالبنك الإسلامى للتنمية ومؤتمر الإمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية.

وفى هذا الإطار، يتوقع أن تلح الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى فى التركيز على مصالحها على نحو مباشر ودون تردد، وإضافة إلى ذلك، على الدول الأعضاء أن تستفيد من كل مناسبة للتعبير عن استنكارها للتوزيع غير المتناسق

للفوائد التجارية والاقتصادية الناشئة عن تحرير الأسواق، وكذلك الأثر الضعيف لجولة الأوروجواى بخصوص تحرير سوق النفط ومنتجاته، والمنسوجات وقواعد مكافحة الإغراق، وهذا يتفق مع ما تم التوصل إليه من قبل، حيث فوض وزراء منظمة التجارة العالمية مجلس المنظمة لبحث موضوع الكيفية التى ستمضى بها جولة المفاوضات الجديدة، ولإعداد توصيات يتم طرحها فى الاجتماع الوزارى القادم للمنظمة (بشأن برنامج عمل المنظمة) بما فى "مزيد من التحرير الواسع النطاق بحيث يستجيب للعديد من المصالح والقضايا التى تهم الدول الأعضاء كلها".

٥-٢ تعزيز التعاون الاقتصادى والتجارى :

تأتى أهمية تعزيز التعاون والتكامل الاقتصادى الإقليمى من حقيقة أنه لا مكان للكيانات والأسواق الصغيرة والمنفردة فى عالم اليوم، ومن كون الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى غنية بمواردها الطبيعية والبشرية والمالية، ولاشك أن المردود الاقتصادى لهذه الموارد سوف يتعزز وتزداد إنتاجيته فى ظل التكامل، وتنبع مزايا التكامل من توسيع القاعدة وتعميق التخصص والاستفادة من الميزات النسبية والاستخدام الأمثل للموارد، مما يحقق وفرا فى الكلفة الإنتاجية ودعما لقدرة التنافس فى الأسواق العالمية، ويحسن قدرات التفاوض، ويعزز الموقع الإقليمى المتحد فى الساحات الدولية.

ومن البديهى أن منافع التكامل الاقتصادى لا تظهر إلا فى المدى البعيد، كالسوق الأوروبية المشتركة لذا فإن نجاح التكامل يتطلب تضحيات آنية قد لا تتوزع بالتساوى على الدول المشاركة، كما لا يتوقع – حتى فى الأجل الطويل – أن تتوزع المنافع بقدر متساو بين الدول الأعضاء، بل ستختلف وفق آليات السوق والتخصص، ولضمان نجاح التكامل الاقتصادى الإقليمى لابد من ربط مصالح كل قطر بالمصلحة الاقتصادية الجماعية، وأن تبنى عملية التكامل على مبدأ تبادل المنافع المتأتية من

استخدام عناصر التكامل من موارد طبيعية ومادية، وقوى عاملة، وأرض، وقوة معرفية، بحيث لا يطغى تأثير عنصر على آخر ولا تشعر دولة بأنها تعطى ولا تأخذ.

ومن أهم مقومات نجاح التكامل الإقليمى توفر الإرادة الواعية والاقتناع السياسى للمضى نحو ذلك الهدف، بحيث لا يتأثر بالتقلبات المرحلية والنزاعات الثنائية، كما يتطلب اتخاذ خطوات متتالية نحو تعميق التكامل ـ باعتباره هدفا استراتيجيا ـ ولترسيخ قواعده.

وفيما يتعلق بالتحديات والفرص المتاحة للدول الأعضاء وأولويات التنمية الاقتصادية فى المستقبل، فقد أشير فى مدخل الدراسة إلى التدرج فى تعزيز التعاون الاقتصادى الإقليمى من متطلبات العولمة الجديدة، وتشير الدلائل إلى أن تعزيز التعاون الإقليمى وبخاصة الإسراع فى استكمال إجراءات إنشاء الأسواق الإقليمية المشتركة وتنفيذ ما تم الاتفاق عليه فى نطاق اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادى والتجارى (كومسيك) بمنظمة المؤتمر الإسلامى، قبل أن تعيقها قوانين التجارة العالمية، هو الخطوة الأساسية لضمان تطوير استراتيجيات وقدرات الدول الأعضاء استعدادا للخطوات اللاحقة للتكامل بين الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى وفى الوقت ذاته يضمن الاستعداد اللازوم للدول الأعضاء فى التفاوض الجماعى مع الكتل الاقتصادية الأخرى فى منظمة التجارة العالمية.

ولعل من أهم مقومات نجاح هذا التعاون الإقليمى العمل على تبنى وتنفيذ سياسات التكيف والإصلاح الاقتصادى لتحقيق الاستقرار الكلى فى اقتصاد جميع الدول الأعضاء وفتح الأسواق وتفعيل مهمة القطاع الخاص فى دعم عجلة النمو المطرد.

٥-٣ التجارة هى مدخل للتكامل :

دلت التجارب القطرية على أن هناك علاقة وثيقة وارتبطا بين نمو التجارة ونمو الناتج الإجمالى، حيث يسهم كل منهما فى تعزيز الأخر عن طريق التأثير

التبادلى، فالتوسع فى النمو وفى التجارة إنما هو نتيجة للتغيرات الأساسية فى هيكل الإنتاج وفى نطاق التجارة وحجمها، كما أن المبتكرات والتطورات التقنية والتنظيمية والإدارية، وما يصاحب ذلك من استثمارات دولية وإنشاء المؤسسات المتعددة الجنسيات، وما يشهده العالم من تقدم باهر فى مجال تكنولوجيا المعلومات، تعد كلها من العناصر الرئيسية التى تسهم فى تنشيط هذا التفاعل بين التجارة والدخل ومن ثم تعتبر طبيعة التجارة ومداها بين الدول الأعضاء من أهم المؤشرات للإسهام المتبادل لهذه الدول ونموها.

ولما كانت المجالات التى يمكن أن يشملها التعاون والتكامل الإسلامى متعددة، فلابد من الاعتراف بأهمية الانطلاق من التجارة التى اختارتها استراتيجية العمل الاقتصادى والتجارى المشترك، والاتفاقات المشتركة التى تعقد فى نطاق (الكومسيك) فى منظمة المؤتمر الإسلامى والبنك الإسلامى للتنمية والمركز التجارى لتنمية التجارة والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة كمدخل أساس لتعزيز التعاون وتحقيق التكامل الاقتصادى وذلك بالنظر لأهمية قطاع التجارة وقدرته على تحقيق المنافع المتبادلة والملموسة على وجه السرعة، ومجاراته للتكتلات التجارية الإقليمية الأخرى، وفضلا عن ذلك فإن اتفاقات الجات تعد المعاملات بين أعضاء التكتلات التجارية أمرا داخليا مما يمكن من إعطاء مزايا تفضيلية للدول الأعضاء من غير إلزام بضرورة تعميمها على الدول الأخرى.

ومما يشجع على تبنى المدخل التجارى للتكامل أن نسبة التجارة البينية للدول الإسلامية لا تتفق مع الثقل الاقتصادى والتجارى لهذه الدول، فقد بلغت نسبة الصادرات البينية إلى إجمالى صادرات الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى ١١,٢ فى المائة فى عام ١٩٩٨م لتنخفض فى العام التالى إلى ٩,٧ فى المائة، أى بمتوسط ١٠ فى المائة بنهاية التسعينات، وفقا لأحدث البيانات المتوفرة عن التجارة البينية كما أنه على الرغم من الجهود الرامية لتعزيز التعاون الاقتصادى والتجارى بين الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى، يلاحظ أن ما يقارب ٩٠ فى المائة

من صادرات الدول الأعضاء تذهب إلى الدول غير الأعضاء، وبصفة خاصة إلى الدول الصناعية التي تجتذب النسبة الكبرى من الصادرات الإجمالية للدول الأعضاء، وتعد المجموعة الأوروبية الشريك التجاري الأول للدول الأعضاء، تتبعها منظمة التجارة الحرة لأمريكا ورابطة جنوب شرقي أسيا.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن نسبة عالية من التجارة بين الدول الأعضاء تنحصر في التجمعات الإقليمية، وبخاصة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي والاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا، مما يشير إلى نجاح المجموعتين تدريجيا في تنشيط التجارة بين دولهما، وتذليل المعوقات التي تحول دون نمو التبادل التجاري عبر الحدود، كما يؤكد هذا المؤشر أن تحرير التجارة بين الدول الأعضاء كفيل بدفع وتنشيط التجارة الإسلامية البينية.

ويمكن أن تبدأ هذه الأقطار السير في هذا الاتجاه بالاستفاده من الموارد التي خصصها البنك الإسلامي للتنمية، نحو بليون دولار أمريكي من موارده الخاصة لتمويل التجارة البينية لعام ١٤٢٣هـ، ولكل عام من العامين التاليين، كما حثت لجنة "الكومسيك" على ذلك، ولاشك أن تفعيل مهمة مؤسسات العمل المشتركة المعنية بتنمية التجارة الإسلامية، ودعم مواردها وتطوير آلياتها، سوف يسهم في تحقيق أهداف زيادة حجم التبادل التجاري البيني، وأهم هذه المؤسسات برامج البنك الإسلامي للتنمية لتمويل التجارة، وبرنامج تمويل التجارة العربية، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

كما حثت لجنة الكوميسك الدول الأعضاء على تنفيذ توصيات الاجتماع الثاني لنقاط الاتصال المعنية بالتجارة البينية، الذي كان قد عقد في سبتمبر ٢٠٠٠م، دعما للجهود الهادفة إلى زيادة حجم التجارة البينية للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

ويمكن التحدى فى انتهاج استراتيجية للتكامل الاقتصادى تقوم على رؤية مستقبلية موضوعية وواضحة المعالم والأبعاد يتم تطبيقها وفق مراحل مدروسة تبدأ بما هو ممكن وعملى وواقعى، ولعل اتفاق إنشاء اتفاقية النظام التجارى التفضيلى للدول الأعضاء التى اعتمدت فى ١٩٩٠م من الدورة السادسة للكومسيك والتى وقعت عليها حتى الآن ٢٢دولة واتفاق إنشاء مناطق تجارة حرة، كمنطقة التجارة الحرة العربية، التى دخلت حيز التنفيذ فى بعض الدول، يمثل خطوة عملية هامة لاعتماد أساليب التكامل الواقعية واتباع منهج التدرج والمرونة محطات فى طريق التكامل الاقتصادى الشامل.

كما تبذل جهود متواصلة بين بعض المنظمات الإقليمية، وفى هذا الصدد، تعقد منظمة التعاون الاقتصادى ورابطة دول جنوب شرق آسيا اجتماعات وزراية مشتركة كل عام أثناء انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهذا يعكس الاهتمام المتبادل لدى هاتين المنظمتين الإقليميتين بإنشاء علاقات وثيقة بينهما، وقد اتخذت هاتان المنظمتان عدة خطوات عملية لتعزيز التعاون المتبادل بينهما، ومن ذلك قيام وفد رفيع المستوى من مسؤولى منظمة التعاون الاقتصادى بزيارة مقر الرابطة وعقد حلقة عمل مشتركة عن التجارة لاستكشاف إمكانيات التعاون الإقليمى فى مجالات التجارة والاستثمار والتعاون فى إطار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول آسيا والمحيط الهادى، وعقد حلقة دراسية مشتركة عن التجارة والاستثمار لمسؤولى القطاعين العام والخاص بهدف تبادل الآراء عن وسائل تعزيز التجارة والاستثمار لمصلحة المنطقتين.

وقد تم التوصل كذلك إلى اتفاق بين مجلس التعاون الخليجى ورابطة دول جنوب شرق آسيا لتوثيق العلاقات بينهما، وقررت هاتان المنظمتان عقد اجتماعات سنوية للتشاور ومناقشة أوجه التعاون المختلفة، وخاصة فى مجالات التجارة والاستثمار والتكنولوجيا والقوى العاملة، وهذا يتيح فرصة النفاذ لأسواق هذه الدول، وزيادة التعاون والتبادل التجارى معها، وجذب الاستثمارات منها، والاستفادة من

تطورها الصناعى والتقنى، ولاسيما أن من بين المجموعتين دولا حازت على تكنولوجيا متقدمة وطاقة إنتاجية واستهلاكية ضخمة.

ويتعاون كل من اتحاد المغرب العربى والاتحاد الاقتصادى لدول غرب أفريقيا مع السوق المشتركة لدول أفريقيا الشرقية والجنوبية (الكوميسا) فى تحقيق أهداف الاتحاد الاقتصادى الأفريقى وخاصة فيما يتصل بتبادل التجارب والخبرات، كما تتعاون الكوميسا كذلك مع رابطة دول جنوب شرق أسيا فى تنمية المناطق المتجاورة فى إطار المفهوم الذى وضعته الرابطة، والمعروف باسم "مثلث النمو"، وقد بدأت هاتان المنظمتان بالفعل فى تنفيذ مشروع تجريبى لمثلث النمو بهدف تنمية المناطق المتجاورةى فى مالاوى وموزمبيق وزامبيا، وهى من الدول الأعضاء فى الكوميسا.

تمثل هذه التكتلات الإقليمية خطوة مرحلية هامة فى إطار تحول تدريجى نحو التكامل الإسلامى الأشمل، فى ظل الغياب الحالى للتجمع الشامل، وعليه ينبغى تشجيع هذه التكتلات الإقليمية التى يمكن أن تسارع فى تحرير التعاملات البينية داخلها، مما يشجع على زيادة الترابط بين أعضائها آخذين فى الحسبان الدروس المستفادة من التكتلات الاقتصادية الإقليمية الناجحة الأخرى ـ كالسوق الأوروبية المشتركة، ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، ورابطة جنوب شرقى أسيا ـ مستعينة بالدور الحافز والدعم الذى تؤديه المؤسسات المتخصصة فى تلك الأقطار واتحادات رجال الأعمال وغرف التجارة والصناعة والجامعات والمؤسسات المنبثقة عن منظمة المؤتمر الإسلامى، بما فيها البنك الإسلامى للتنمية.

٤ـ٥ تفعيل مهمة الدول الأعضاء :

إن من أهم التحديات التى تواجهها الدول الأعضاء يكمن فى كيفية تلافى الآثار السلبية التى يمكن أن تعانى منها مصالحها الاقتصادية جراء اكتمال قيام السوق الأوروبية المشتركة وإصدار عملتها الموحدة (اليورو) وتتركز هذه السلبيات فى عدة مجالات أهمها مجال الصادرات السلعية.

ولعل الاستمرار فى نهج المفاوضات والاتفاقات الثنائية يمكن الدول الأعضاء ضمن مجموعاتها الإقليمية من تقليل المؤثرات السلبية على صادراتها لأوروبا، حيث تجرى الدول الأعضاء فى مجلس التعاون الخليجى واتحاد المغرب العربى والاتحاد الاقتصادى لدول غرب أفريقيا مفاوضات لعقد اتفاقات تجارية مع المجموعة الأوروبية تهدف – فى المرحلة الأولى – إلى تعزيز وتطوير سبل التعاون فى قطاعات التجارة والطاقة والصناعة والزراعة، وإقامة مشروعات مشتركة فى مجالات نقل التقانة والتدريب، وتنص اتفاقية المرحلة الأولى أيضا على التطبيق المتبادل لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية، ورغم أن المرحلة الأولى من الاتفاقيات الثنائية والجماعية قد لاقت بعض النجاح فقد تعثرت المراحل اللاحقة، حيث استبعدت المجموعة أثناء المفاوضات التجارية، المنتجات البتروكيماوية من تبادل الإعفاءات بحجة إنها منتجات حساسة أو الحواجز الصارمة التى تحول دون وصول صادراتها إلى الأسواق الأوربية، كالمنسوجات وبعض المنتجات الحيوانية والزراعية.

وعلى سبيل المثال، فإن دولا أوربية عديدة قامت فى السنوات القليلة الماضية بزيادة الضرائب المفروضة على المنتجات البترولية فى أسواقها المحلية، وقد فاقت الزيادات فى بعض الحالات ما كان سيصيب النفط من ضرائب بموجب مشروع ضريبة أخرى ابتدعت باسم ضريبة الكربون وسيبقى النفط مصدر الطاقة الوحيد الذى يتحمل العبء الضريبى فى أوروبا، ومن ثم يتعين أن تكثف الدول المنتجة للبترول جهودها للحوار والتعاون بين المصدرين والمستهلكين، لتخفيف العبء الضريبى فى أوروبا، ومن ثم يتعين أن تكثف الدول المنتجة للبترول جهودها للحوار والتعاون بين المصدرين والمستهلكين لتخفيف العبء الضريبى الذى تتحمله المنتجات البترولية ويؤثر سلبا على نمو التجارة فى عالم يطالب بحرية التجارة، ولاسيما أن نمو حجم هذه المبادلات كفيل بالإسهام فى زيادة النمو الاقتصادى فى العالم بشكل عام وكذلك فى الدول النامية وبخاصة الدول المصدرة للبترول والمطلوب هو الحد من النسبة العالية من الريع النفطى الذى يتم تحويله من الدول المنتجة إلى

الدلو الصناعية المستهلكة، وستزداد نسبة تحويل هذا الريع إذا ما فرضت ضريبة الكربون التى بدأت مجموعة الدول الغربية تطبيقها خلال عام ٢٠٠٠م والتدرج فى تطبيقها فى الأعوام القادمة بحجة حماية البيئة.

وبالنظر إلى خطورة تأثير الضرائب الحالية والمقترحة على ضوء النسبة العالية التى يحتلها الوقود المعدنى فى صادرات الدول الأعضاء (نحو ٨٠بالمائة)، فلا مناص من تكثيف المفاوضات مع التكتلات الاقتصادية وتفنيد الشبهات والحجج، للحيلولة دون فرض المزيد من الضرائب ولاسيما أن المنتجات النفطية قد استبعدت من اتفاقات جولة أوروجواى نظرا لأن عدد من الدول الأعضاء لم تشارك فى مفاوضات منظمة التجارة العالمية.

وتؤثر كل هذه التحديات فى مستوى أسعار النفط عالميا، ومن ثم استقرار إيرادته، وعلى الدول المنتجة للنفط التصدى لهذه التحديات لا تحقيق استقرار سوق النفط العالمية والحصول على حصة عادلة من الريع الفنطى، عن طريق الحوار والتفاوض مع الدول المستهلكة، والحرص على تضامن الهيئات الإسلامية والعالمية ذات المصلحة فى استقرار سوق النفط وسوف تزداد فرص النجاح بتعزيز قدرات الدول الأعضاء التفاوضية التى تقوى إذا كانت جماعية، وبالتعاضد مع بقية الدول النامية لحماية مصالحها الحيوية والحفاظ على مكتسباتها.

ومن ناحية ثانية فإن حكومات الدول الأعضاء تدرك التحديات التى تجابه اقتصادها ويستدل على هذا الإدراك بالسياسات التى بادر بانتهاجها عدد من تلك الدول بغية إحداث تغيرات حيوية فى أهداف الاقتصاد الكلى وأولوياته وتشترك هذه السياسات فى ثلاثة عناصر، هى :

(أ) القضاء على العجز فى الموازنة وإدخال تحسينات هيكلية عليها ودعمها بسياسات نقدية ملائمة.

(ب) انتهاج سياسات قائمة على متطلبات السوق، وإصلاحات هيكلية بغية تنمية النشاط الاقتصادى فى القطاع الخاص، وخاصة إذا أخذ فى الحسبان الآثار السلبية التى ستنشأ نتيجة لتصحيح الموازنة وخفض الدعم الحكومى وحماية الإنتاج المحلى.

(ج) رفع مستوى الموارد المؤسسية والبشرية.

وستقلل هذه العناصر فى حال تنفيذها من المخاطر التى تتعرض لها الدول الأعضاء جراء تقلبات الأسواق العالمية، وتجعلها فى وضع تتمكن معه من الإفادة من الفرص المواتية فى الاقتصاد العالمى والمشاركة بفعالية فى النظام التجارى المتعدد الأطراف بالتعاون مع المؤسسات المتخصصة والبرامج المتاحة فيها.

وأخيرا فإن بعض الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى تشهد ازدهار فى تقنية المعلومات فى قطاعات معينة، وقد أضحت بعض هذه الدول مركزاً لتصنيع أجهزة تقنية المعلومات أو برامجها، ومع أن استخدام الإنترنت، والتجارة الإلكترونية، والهواتف الخلوية يزداد ازديادا سريعا فى كل مكان إلا أن هناك عددا من القيود والعوائق أمام هذه الاقتصادات، تعيقها عن تقليل الفجوة التقنية وعن اللحاق بركب الاقتصاد العالمى الجديد.

وعليه، لابد من سد بعض الثغرات فى التقنية، وعلى الرغم من ان الاستثمار فى تقنية المعلومات فى هذه الاقتصادات أخذ فى النمو إلا أنه لا يزال متواضعا بشكل واضح، وعلى سبيل المثال، تعد نسبة المصروفات على الحاسوب للفرد الواحد فى الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى من بين أقل النسب فى العالم، وتتخلف هذه الاقتصادات عن ركب تصنيع برامج الحاسوب، وخدمات تقنية المعلومات، أى لا توجد ابتكارات تقنية مدعومة بالإنفاق على البحث والتطوير فى مجالها إذا ما قيس ذلك بنسب براءات الاختراع وينطبق القول ذاته قياسا بنسبة الاعتماد على التقنية مما يعنى أن الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى هى دول مستوردة للتقنية.

وخلاصة القول أن هناك كثيرا من الفرص أمام الدول الأعضاء لتستغل الإمكانات المتاحة فى الاقتصاد العالمى، مستعينة بالدور الداعم الذى تؤديه الجامعات والمؤسسات القطرية المتخصصة ذات الصلة بمواضيع منظمة التجارة العالمية وتنمية الموارد المؤسسية والبشرية ودور الغرف التجارية ورجال الأعمال واتحاداتهما والمؤسسات الاقتصادية الأخرى المنبثقة عن منظمة المؤتمر الإسلامى، بما فيها البنك الإسلامى لتنمية وغيره من المنظمات الدولية فى هذا القطاع المهم، ومن شان ذلك تطوير القدرات المؤسسية والبشرية اللازمة للاستفادة من الفرص التى يتيحها النظام العالمى الجديد، حيث تشير الدلائل إلى إمكانية التعاون بين الجامعات والمؤسسات القطرية ذات الصلة بمواضيع منظمة التجارة العالمية فى تطوير المهارات الفنية للتعرف على الاحتياجات المؤسسية والجوانب القانونية، وإدارة التفاوض وتنفيذ الاتفاقيات والتعرف على التحديات والفرص الأخرى المتاحة ضمن تلك الاتفاقيات، فضلا عن الاستفادة من برامج المساعدة الفنية المتاحة فى البنك الإسلامى للتنمية والانكتاد ومنظمة التجارة العالمية للدول الأعضاء.

من ناحية أخرى يقدم البنك الإسلامى للتنمية فى هذا المنعطف الدعم لدول الأعضاء فى محاولاتها لسد الفجوة التقنية بواسطة مشروع معلومات الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى، الذى يقع ضمن المشروعات التى تعمل اللجنة الدائمة للتعاون العلمى والتكنولوجى "كومسيك" التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامى على تنفيذه ويهدف المشروع إلى ربط دول منظمة المؤتمر الإسلامى ودعم أنشطتها وخاصة فى مجال خدمات المعلومات والتجارة الإلكترونية والإنترنت والخدمات الاستشارية وفق الموعد المحدد له، ويواصل هذا المشروع العمل على إنتاج دليلين "دليل المؤسسات"، و"دليل قواعد البيانات"، ليشمل معلومات عن المراكز الحالية لنقاط الاتصال فى المشروع وخدمات المعلومات الأخرى ذات الاهتمام المشترك بين الدول الأعضاء.

٥-٥ مهمة المؤسسات الاقتصادية :

وفى هذا السياق، يشرع البنك الإسلامى للتنمية بالتعاون مع المؤسسات والأجهزة المتخصصة التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامى فى تنفيذ برنامج مكثف لرفع مستوى الموارد المؤسسيه، والبشرية فى دوله الأعضاء لتمكينها من المشاركة بفاعلية فى النظام التجارى المتعدد الأطراف وفى الوقت الراهن، تشمل المساعدة الفنية التى يقدمها البنك الإسلامى للتنمية فى مجال منظمة التجارة العالمية مجالين: الأول : القضايا المرتبطة بإعداد الدول الأعضاء لتنسيق مواقفها إزاء القضايا الرئيسية فى إطار المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية، والثانى : المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وقد نظم البنك الإسلامى للتنمية على هامش المؤتمرات الوزراية الأول والثانى والثالث والرابع لمنظمة التجارة العالمية اجتماعات استشارية للدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامية فى كل من جدة، وسنغافورة، وجنيف، وسياتل والدوحة.

وتهدف أنشطة المساعدات الفنية الأخرى أساسا إلى بناء القدرات ويشمل برنامج البنك للمساعدة الفنية، الذى بدأ فى عام ١٩٩٥م عقد حلقات عمل، وندوات عن اتفاقات منظمة التجارة العالمية، وتنظيم دورات عن السياسات التجارية للموظفين العاملين فى المؤسسات التجارية، ووزارات التجارة فى الدول الأعضاء، والقيام بمشاريع قطرية محددة، وبصورة أكثر تحديدا نظم البنك حتى تاريخه، ٣٠ندوة وحلقة عمل وبرنامجا تدريبيا عن السياسة التجارية تتصل بموضوعات تتراوح بين مسائل الحواجز الفنية للتجارة والإجراءات الخاصة بالمعايير الصحية الهادفة إلى حماية حياة وصحة الإنسان والحيوان والنبات والزراعة ومكافحة الإغراق واتفاقية منظمة التجارة العالمية الخاصة بالتدابير الوقائية وفض المنازعات كما شملت أنشطة البنك بمقتضى برنامج المساعدة الفنية تنظيم ندوات ودورات تدريبية باللغة العربية حول آلية فض المنازعات ونظام التجارة متعددة الأطراف والسياسة التجارية بالإضافة إلى عدد من المشروعات التى تخص دولا محددة، مثل

الاتفاقات المحددة فى الخدمات والمالية وقاعدة المنشأ والتدابير الوقائية فضلا عن القيام بدراسات قطاعية وتحسين مهارات التفاوض فى الموضوعات ذات العلاقة بمنظمة التجارة العالمية كالتجارة والخدمات والاستثمار والبيئة.

وعلاوة على ذلك، أكمل البنك الإسلامى للتنمية إجراء ثلاث دراسات عن الزراعة، والخدمات والاستثمار بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة لتجارة والتنمية وعمم هذه الدراسات على جميع الدول الأعضاء فيه، وتهدف هذه الدراسات إلى توفير الدعم اللازم للدول الأعضاء لتشارك بفاعلية فى المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية، فى المفاوضات التجارية متعددة الأطراف بشأن الزراعة والخدمات.

ويخطط البنك الإسلامى للتنمية لتعزيز برنامجه الراهن للمساعدة الفنية، الخاص بالمسائل المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية، لكى يكون فى السنوات القادمة أكثر تركيزا وقائما على أهداف أكثر تحديدا حول الموضوعات التى تهم الدول الأعضاء والمسائل القطاعية المتخصصة كالتجارة الإلكترونية فضلا عن تعزيز التعاون فى تنفيذ المشروعات المشتركة مع المؤسسات والمنظمات الاقتصادية الأخرى.

وفى هذا الصدد، بادر البنك الإسلامى للتنمية بإجراء دراسة فى عام ١٤٢١هـ، للنظر فى مسألة التجارة الإلكترونية فى عدد من الدول الأعضاء المختارة بهدف تقدير مضامينها وآثارها العام والمحددة عن نظام التجارة متعدد الأطراف، وكذلك عن اقتصادات الدول الأعضاء وعلى ضوء هذه الدراسة، يمكن للبنك السعى لتحديد السبل المناسبة لتمكين الدول الأعضاء من إدراك الفرص المتاحة إدراكا تاما، وتجنب أى آثار سلبية قد تنجم عن التجارة الإلكترونية.

أما فى إطار التنسيق والتعاون مع المؤسسات الأخرى فى المواضيع ذات العلاقة بالعولمة الجديدة فقد طلبت الدورة السادسة عشر للجنة "الكومسيك" من الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة أن تقوم بدور نقطة الاتصال بالنسبة للاجتماعات

السنوية لتعزيز القطاع الخاص مع مشاركة كل من البنك الإسلامى للتنمية ومنظمة المؤتمر الإسلامى والمركز الإسلامى لتنمية التجارة، فى مراقبة التقدم المحرز فى تنفيذ المقترحات التى صدرت عن آلية المراقبة بناء على توصية الاجتماع السابع للقطاع الخاص، الذى ركز على سبل تقوية مهمة القطاع الخاص فى التعاون الاقتصادى والتجارى بين الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى، حيث تعمل الغرفة الإسلامية فى ميادين الاقتصاد والتجارة والمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، كما تم انعقاد مؤتمر تعزيز المنشات الصغيرة ومتوسطة الحجم وإصدار البنك بحثا عن الجوانب المختلفة للمنشآت التجارية الصغيرة ومتوسطة الحجم، وفى عام ١٤٢٢هـ، رعى فريق العمل المعنى بالتدريب حلقة عمل عن تنظيم النشاطات العامة والمعارض الصناعية لغرف التجارة والصناعة فى دول أسيا الوسطى وبعض الدول الأعضاء.

فضلاً عن ذلك يمكن للبنك النظر فى إمكانية المساهمة مع الجهات المتخصصة الأخرى فى توفير البيانات والمعلومات التجارية المتخصصة وبخاصة المعلومات التى تساعد الدول الأعضاء ومجموعاتها الإقليمية فى سياق المشاورات والاجتماعات بين الدول الأعضاء ضمن مجموعاتها الإقليمية الأخرى كدول الاتحاد الأوربى.

كما دأب البنك على دعم جهوده الرامية إلى تعزيز مزيد من التعاون الاقتصادى بين المجموعات الإقليمية التى تضم الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى – مثل رابطة جنوب شرق آسيا، ومنظمة التعاون الاقتصادى، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، واتحاد المغرب العربى والمنظمة الاقتصادية لغرب أفريقيا – وتقوية علاقاتها فى التجارة والمجالات التقنية الأخرى، وقد دعيت هذه المنظمات الإقليمية إلى الاجتماع السنوى لمجلس محافظى البنك الخامس والعشرين الذى عقد فى بيروت ١٤٢١هـ حيث توفرت لها فرصة مناقشة المسائل ذات الاهتمام

المشرك، وسيتبع ذلك تنظيم لقاءات واجتماعات دورية لاحقة لهذا المنتدى بعون الله وتوفيقه، كما ورد فى اللقاء السابق.

سادسا : ملاحظات ختامية :

يرى البنك الإسلامى للتنمية أن الدول الأعضاء المنتمية إلى المنظمات الإقليمية سالفة الذكر تتمتع بإمكانيات كبيرة، وأن هذه الإمكانيات لم تستغل بالكامل حتى الآن، وبالنظر إلى وجود هذه السوق الضخمة وما تزخر به من فرص تجارة هائلة مع الوفرة الملحوظة فى الموارد الطبيعية والبشرية والمالية وفى المهارات الفنية ذات القيمة العالية، فقد حرص البنك دوما على بذل كل جهد ممكن لتعزيز التعاون الاقتصادى بين المجموعات الإقليمية وتقوية علاقاتها، سواء فى مجال التجارة أم فى المجالات الفنية الأخرى، وسيظل تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامى الهدف الرئيس لكل عمليات البنك الإسلامى للتنمية وأنشطة اللجان المتخصصة فى منظمة المؤتمر الإسلامى، كما ورد فى استراتيجة العمل الاقتصادى الإسلامى المشترك والاتفاقات المشتركة التى تعقد فى نطاق اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادى والتجارى.

وإن المرء ليلمس مما تقدم، أن الدول الأعضاء تواجه تحديات حقيقية وعلى مستويات مختلفة، وإن التحديات الاقتصادية والثقافية ـ رغم أهميتها ـ لا تشكل إلا جزء من التحديات الكلية، وهى لا تنفصم عنها، بل تتأثر بها وتؤثر فيها، ورغم الارتباط الوثيق بين التوجهات الاقتصادية والثقافية، إلا أن الجانب الثقافى يخرج عن إطار هذه الدراسة، بيد أن المؤسسات المتخصصة مثل المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة "إيسيسكو" تولى هذا الجانب اهتماما واضحا، وبخاصة فى تحويل صدام الحضارات إلى تفاعل الحضارات والثقافات عبر الحدود تأسيسا على قاعدة الوسطية والاعتدال "وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ" (البقرة :١٤٣).

كما أن التفاعل الحضارى يستند فى مفهوم الفكر الإسلامى إلى مبدأ التدافع الحضارى لا الصراع الحضارى وهو المبدأ القرآنى ، الذى نجد له أصلا فى قوله تعالى "وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ" (البقرة :٢٥١)

وكذلك قوله تعالى " ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ" (فصلت :٣٤)، لأن التفاعل حياة، ولا يسعى فى الأرض فسادا، بينما التصارع فناء.

أما الجانب الاقتصادى فقد اقتصرت الورقة النظر إليه عبر ثلاثة أبعاد، فعلى المستوى العالمى، تتمثل التحديات فى كيفية تعامل الدول الأعضاء مع نظام عالمى جديد يتسم باتجاهين متوازيين، أحدهما ينحو إلى تحرير التجارة العالمية عن طريق اتفاقات الجات ومنظمة التجارة العالمية، والآخر يتمثل فى تكوين التكتلات الاقتصادية الإقليمية ذات الأثر البالغ على اقتصاد دول الأعضاء.

وعلى المستوى الإقليمى يكمن التحدى فى كيفية تحقيق درجة معقولة من التعاون والتكامل الاقتصادى الإسلامى، على أساس قاعدة المصلحة المشتركة وتبادل المنافع، وتفعيل دور المؤسسات القائمة وحشد الإدارة اللازمة لتفعليها على أسس موضوعية وواقعية، هذا شرط أساسى لمعالجة تحديات التنمية، والقضايا القطاعية الأخرى، ويقتضى ذلك التدرج فى تعزيز التعاون الإقليمى بين دول الجوار أولا، ثم يتوسع ليشمل الأقاليم القريبة الأخرى ومن ثم بيقة العالم، وتشير الدلائل إلى أن ذلك هو الطريق الوحيد الفعال الذى يضمن الاستعداد اللازم للدول الأعضاء وتجمعاتها الإقليمية والتنسيق بينها لتبنى موقف موحد إزاء التجمعات الإقليمية الأخرى ومنظمة التجارة العالمية، لتضمن تحقيق مصالحها.

وعليه فإن الإسراع فى تنفيذ خطة عمل واستراتيجيات العمل الاقتصاد الإسلامى المشترك يعد من أهم الخطوات التى تسهم فى تحقيق ذلك، يتبع ذلك التصدى لاستغلال الفرص المتاحة لتعزيز التعاون الاقتصادى فى العالم الإسلامى عن

طريق توسيع التجارة وزيادة الاستثمار، وكذلك تعزيز سبل التعاون بين المنظمات الاقتصادية الإقليمية وتجمعاتها، وفق المشاورات التى تمت بين مسؤولى هذه المنظمات الإقليمية، ولاسيما فى مجالات التجارة، والاستثمار والتكنولوجيا فلا مناص لهذه التجمعات الإقليمية من أن تعزز علاقاتها التجارية والاقتصادية مع الدول الأعضاء، التى تربطها بها أواصر الدين والعضوية المشتركة فى منظمة المؤتمر الإسلامى ومؤسساتها الاقتصادية، ولاسيما أن من بين هذه المجموعة دولا حازت على تكنولوجيا متقدمة وطاقة إنتاجية واستهلاكية عالية.

كما أوضحنا أنه، لا يوجد تناقض حقيقى بين التوجه نحو التكتلات الاقتصادية الإقليمية، التى يمكن أن تشكل المنطلق الواقعى نحو الغاية التكاملية والعولمة الجديدة، حيث أثبتت التجارب العملية أنه فى الوقت الذى أخذت الحواجز فيه تزول أمام اندماج الأنشطة الاقتصادية على نطاق العالم، أدت إلى تعزيز التعاون الاقتصادى بين الدول الأعضاء فى المجتمعات الإقليمية.

أما فى المستوى القطرى فإن التعاون الاقتصادى بين هذه الدول، فى اقتصاد عالمى أخذ فى العولمة والتحرير الاقتصادى لا يعد عنصرا هاما من عناصر الاستراتيجية الدولية لتحقيق التنمية فحسب، ولكنه يعد أيضا وسيلة لتعزيز تكاملها مع الاقتصاد العالمى، إذ يزداد الاعتراف الآن بدوره الهام ولا سيما فى الاهتمامات المرتبطة بالسياسات التى لم يتم التصدى لها بفاعلية على المستوى القطرى، وتوحيد السياسات لاعتبارات أخلاقية، أو معنوية، ومشاريع التعاون، وتبادل الخبرات كوسيلة للتعلم من الآخرين، وبالتدرج التصاعدى فى تعزيز التعاون الاقتصادى يمكن الانتقال إلى مرحلة التكامل الاقتصادى وإنشاء سوق مشتركة.

رغم أن السوق الإسلامية المشتركة ليست مسألة قريبة المنال، وتحتاج إلى إرادة جماعية وعمل مخلص دؤوب إلا أنها تمثل هدفا استراتيجيا وواجبا إسلاميا ملحا فى عصر تؤدى فيه التكتلات الاقتصادية الدور البارز فى اقتصاديات العالم، كما ورد فى محكم الآيات القرآنية "إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِي"

(الأنبياء: ٩٢)، وفى أحاديث المصطفى صلى الله عليه وسلم مثل قوله : ''المؤمن للمؤمن كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضا''.

فإذا أرادت هذه الدول أن تتعامل بندية مع التجمعات فلا يجوز اندماج الدول فى النظام الاقتصادى الجديد فرادى، بل لابد من مراعاة المصالح الإسلامية المشتركة، الاقتصادية منها والسياسية والثقافية، وهذا لا يتأتى إلا فى إطار تكاملى فعال وقابل للاستمرار وعليه ينبغى ألا يقل مجهود الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى مع بقية الأشقاء فى الدول النامية عن مجارات التكتلات الأخرى، بل ينبغى على تلك الدول الاستعداد الجيد واتخاذ موقف موحد لتنظيم تلك التكتلات وتفعيلها، وذلك بانتهاج أساليب عمل واستراتيجيات جديدة اكثر سرعة وجدية من رواد ومبتكرى التكتلات الاقتصادية الهادفة إلى الهيمنة الدولية، وتوسيع نفوذ أسواقها.

وإذا أكتمل التصور العملى والواقعى لأهداف وتوجهات السوق الإسلامية المشتركة، واتفق الجميع على الحد الأدنى الممكن القابل للتنفيذ، مع تفعيل مهمة المؤسسات القائمة، فستتضاءل الصعوبات والتحديات التى تواجه تحقيق هذا الهدف النهائى، وإذ صدقت النيات وتحققت النظرة الواقعية، فإن العقبات التى تعترض طريق التكامل ستذلل بإذن الله تعالى وعونه.

والله ولى التوفيق

ملحق

الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى – مرتبة هجائيا – وهى بالتتابع :

١- جمهورية أذربيجان
٢- المملكة الأردنية الهاشمية
٣- دولة أفغانستان الإسلامية
٤- جمهورية ألبانيا
٥- دولة الإمارات العربية المتحدة
٦- جمهورية إندونيسيا
٧- جمهورية أوغندا
٨- جمهورية أوزبكستان
٩- الجمهورية الإسلامية الإيرانية
١٠- الجمهورية الباكستانية الإسلامية
١١- دولة البحرين
١٢- دولة بروناى دار السلام
١٣- جمهورية بنجلاديش الشعبية
١٤- جمهورية بنين
١٥- جمهورية بوركينا فاسو
١٦- جمهورية تركمانستان
١٧- الجمهورية التركية
١٨- جمهورية تشاد
١٩- جمهورية توجو
٢٠- الجمهورية التونسية
٢١- جمهورية الجابون

٢٢- جمهورية جامبيا

٢٣- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

٢٤- جمهورية جيبوتى

٢٥- المملكة العربية السعودية

٢٦- جمهورية السنغال

٢٧- جمهورية السودان

٢٨- الجمهورية العربية السورية

٢٩- جمهورية سورينام

٣٠- جمهورية سيراليون

٣١- جمهورية الصومال الديمقراطية

٣٢- جمهورية طاجيكستان

٣٣- الجمهورية العراقية

٣٤- سلطنة عمان

٣٥- غيانا

٣٦- جمهورية غينيا

٣٧- جمهورية غينيا بيساو

٣٨- دولة فلسطين

٣٩- جمهورية قازاقستان

٤٠- دولة قطر

٤١- جمهورية القمر الإسلامية الاتحادية

٤٢- جمهورية قيرغيز

٤٣- جمهورية الكاميرون

٤٤- دولة الكويت

٤٥- الجمهوري اللبنانية

٤٦- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية

٤٧- جمهورية المالديف

٤٨- جمهورية مالى

٤٩- ماليزيا

٥٠- جمهورية مصر العربية

٥١- المملكة المغربية

٥٢- الجمهورية الإسلامية الموريتانية

٥٣- جمهورية موزمبيق

٥٤- جمهورية النيجر

٥٥- نيجيريا

٥٦- الجمهورية اليمنية

القسم الثانى

الـوثـائـق

١- نص بيان الرئيس بوش عن الشرق الأوسط ٢٤ يونيو ٢٠٠٢م.

٢- مبادرة كولن باول عن الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط



نص بيان الرئيس الأمريكى بوش عن الشرق الأوسط
(٢٤ يونيو ٢٠٠٢م)

الرئيس بوش : لأمد أطول من اللازم عاش مواطنو الشرق الأوسط وسط الموت والخوف. إن كراهية القلائل ترتهن آمال الكثيرين. وقوى التطرف والإرهاب تحاول أن تقتل التقدم والسلام بقتلها الأبرياء، وهذا يلقى ظلالا قاتمة على المنطقة بأسرها. ومن أجل الإنسانية جمعاء، يجب أن تتغير الأمور فى الشرق الأوسط.

إنه أمر غير مقبول أن يعيش الشعب الإسرائيلى فى خوف. وهو أمر غير مقبول أن يعيش الشعب الفلسطينى فى ظل الفساد السياسى وفى ظل الاحتلال. والوضع الحالى لا يوفر أى احتمال بأن تتحسن الحياة لأى منهما. فالمواطنون الإسرائيليون سيستمرون فى أن يكونوا ضحية إرهابيين، وهكذا فإن إسرائيل ستستمر فى الدفاع عن نفسها. ووضع الشعب الفلسطينى سيصبح أسوأ فأسوأ.

رؤياى هى دولتان تعيشان جنبا إلى جنب فى سلام وأمن. وليست هناك ببساطة طريقة لتحقيق ذلك السلام إلى أن تحارب جميع الأطراف الإرهاب. ومع ذلك، فى هذه اللحظة الحرجة، فإذا نأى الجميع بأنفسهم عن الماضى وساروا على طريق جديد، فإننا نستطيع أن نتغلب على الظلام بقبس من الأمل.

إن السلام يتطلب قيادة فلسطينية جديدة ومختلفة كى تكون بالإمكان ولادة دولة فلسطينية. وإنى أهيب بالشعب الفلسطينى أن ينتخب قادة جددا، قادة لا يتهاونون مع الإرهاب. وأهيب أن يبنوا ديمقراطية فاعلة ترتكز على التسامح والحرية. وإذا سعى الشعب الفلسطينى بفعالية وراء هذه الأهداف، فستؤيد أمريكا والعالم بفعالية جهودهم. وإذا لبى الشعب الفلسطينى هذه الأهداف، فسيستطيع أن يتوصل إلى اتفاق مع إسرائيل ومصر والأردن حول الأمن وغير ذلك من ترتيبات خاصة بالاستقلال.

وعندما يكون للشعب الفلسطينى قادة جدد، ومؤسسات جديدة وترتيبات أمنية جديدة مع جيرانه، ستدعم الولايات المتحدة الأمريكية إنشاء دولة فلسطينية تكون حدودها وبعض نواحى سيادتها مرهونة حتى يتم التوصل إلى حلها كجزء من التسوية النهائية لقضية الشرق الأوسط.

وفى العمل الذى ينتظرنا، لدينا جميعا مسؤوليات والشعب الفلسطينى موهوب وقادر، وأنا على يقين من أنه يستطيع أن يحقق ولادة جديدة لدولته والدولة الفلسطينية لن تولد بالإرهاب. إنها ستبنى بالإصلاح، والإصلاح يجب أن يكون أكثر من تغيير تجميلى أو محاولة مقنعة للإبقاء على الوضع الراهن. فالإصلاح الحقيقى يتطلب مؤسسات سياسية واقتصادية جديدة كليا ترتكز على الديمقراطية، واقتصاد السوق والعمل ضد الإرهاب.

المجلس التشريعى الفلسطينى اليوم ليست له سلطة، والسلطة مركزة فى أيدى قلائل غير خاضعين للمحاسبة. إن دولة فلسطينية لن تستطيع أن تخدم مواطنيها إلا بدستور جديد يفصل بين سلطات الحكومة.

البرلمان الفلسطينى يجب أن تكون له السلطة الكاملة لمجلس تشريعى والمسؤولون المحليون والوزراء فى الحكومة بحاجة إلى صلاحيات خطة بهم وإلى الاستقلالية كى يتمكنوا من الحكم بفاعلية.

إن الولايات المتحدة، ومعها الاتحاد الأوروبى والدول العربية، ستعمل مع القادة الفلسطينيين لإيجاد إطار دستورى جديد وديمقراطية فاعلة للشعب الفلسطينى والولايات المتحدة، مع آخرين فى المجتمع الدولى، ستساعد الفلسطينيين على تنظيم ومراقبة انتخابات محلية عادلة متعددة الأحزاب قبل نهاية هذا العام، على أن تعقبها انتخابات وطنية.

إن الشعب الفلسطينى اليوم يعيش فى ركود اقتصادى يزيد من مغبته فساد رسمى. والدولة الفلسطينية سوف تتطلب اقتصادا نابضا بالحياة، حيث المشاريع

الشريفة تشجعها حكومة شريفة. وتقف الولايات المتحدة والدول المانحة والبنك الدولى فى استعداد للعمل مع الفلسطينيين فى مشروع ضخم من الإصلاح الاقتصادى والتنمية.

إن الولايات المتحدة، ومعها الاتحاد الأوروبى، والبنك الدولى، وصندوق النقد الدولى تتطلع لمراقبة الإصلاحات فى الماليات الفلسطينية، مشجعة على الشفافية والمراجعة المستقلة. وستزيد الولايات المتحدة، ومعها شركاؤنا فى العالم المتقدم، مساعدتنا الإنسانية للتخفيف من المعاناة الفلسطينية.

والشعب الفلسطينى اليوم يفتقر إلى محاكم فعالة ولا وسيلة لديه للدفاع عن حقوقه وصيانتها. إن دولة فلسطينية سوف تتطلب نظاما من العدالة الموثوقة لمعاقبة أولئك الذين يجعلون الأبرياء فريسة لهم. وتقف الولايات المتحدة ومعها أعضاء المجتمع الدولى على استعداد للعمل مع القادة الفلسطينيين لترسيخ الشئون المالية ومراقبة قضاء مستقل حقا.

إن السلطات الفلسطينية اليوم تشجع الإرهاب ولا تكافحه. وهذا غير مقبول. والولايات المتحدة لن تؤيد إنشاء دولة فلسطينية إلى أن يشارك قادتها فى كفاح متواصل ضد الإرهابيين ويفككوا بنيتهم التحتية.

وسيتطلب هذا جهدا رقابيا خارجيا لإعادة بناء وإصلاح الخدمات الأمنية الفلسطينية. وينبغى أن يكون للنظام الأمنى خطوط واضحة للسلطة والمحاسبة وأن يكون هناك تسلسل قيادى موحد. وتسعى أمريكا إلى متابعة هذا الإصلاح مع الدول الرئيسية فى المنطقة.

والعالم على استعداد للمساعدة. إلا أن هذه الخطوات نحو إقامة الدولة تقع فى النهاية على عاتق الشعب الفلسطينى وزعمائهم. وإذا ما ساروا بنشاط فى مسار الإصلاح، يمكن أن تأتى الثمار بسرعة. وإذا ما اعتنق الفلسطينيون الديمقراطية. وواجهوا الفساد ونبذوا الإرهاب بحزم، يمكنهم الاعتماد على المساعدة الأمريكية

لإقامة دولة فلسطينية مؤقتة. وببذل الجهد المتفان يمكن لهذه الدولة أن تصعد بشكل سريع مع الوصول إلى تفاهم مع كل من إسرائيل ومصر والأردن حول قضايا عملية كالأمن.

أما الحدود النهائية والعاصمة وغيرها من مظاهر سيادة هذه الدولة فسيتم التفاوض حولها بين الطرفين كجزء من التسوية النهائية. وقد عرضت الدول العربية المساعدة فى هذه العملية، وهناك حاجة إلى مساعدتها. وقد سبق وقلت فى الماضى إن الدول إما معنا أو ضدنا فى حربنا ضد الإرهاب.

ويتوجب على الدول أن تتصرف كى تحسب فى جانب السلام وسيضع كل رئيس ملتزم بالسلام فعلا حدا للتحريض على العنف فى وسائل الإعلام الرسمية ويدين علنا التفجيرات القاتلة.

وستوقف كل دولة ملتزمة فعلا بالسلام تدفق المال، والمعدات والمجندين الجدد إلى الجماعات الإرهابية التى تسعى إلى دمار إسرائيل، بما فى ذلك حماس والجهاد الإسلامى وحزب الله. وينبغى أن تقوم كل دولة ملتزمة فعلا بالسلام بوقف شحن المؤن والذخيرة الإيرانية إلى هذه المجموعات وبمعارضة الأنظمة التى تدعم الإرهاب مثل العراق.

وينبغى أن تختار سورية جانب الصواب فى الحرب على الإرهاب بإغلاق المعسكرات الإرهابية وطرد المنظمات الإرهابية.

كما يجب على الزعماء الذين يريدون الانضمام لعملية السلام أن يظهروا من خلال أفعالهم مساندة غير مجزأة للسلام.

وأثناء تقدمنا نحو حل سلمى، سيتوقع من الدول العربية أن تقيم علاقات دبلوماسية وتجارية أوثق مع إسرائيل، تقود إلى تطبيع تام للعلاقات بين إسرائيل والعالم العربى.

ولإسرائيل أيضا مساهمة كبيرة في انجاح فلسطين الديمقراطية فالاحتلال الدائم يهدد هوية وديمقراطية إسرائيل. ووجود دولة مستقرة مسالمة ضروري لتحقيق الأمن الذي تتوق إليه إسرائيل. وعليه، أطالب إسرائيل بأن تتخذ خطوات ملموسة لدعم إقامة دولة فلسطينية ذات مصداقية قادرة على الاستمرار.

وأثناء تقدمنا نحو الأمن، سيكون على القوات الإسرائيلية أن تنسحب كليا إلى المواقع التي كانت تحتلها قبل ٢٨ أيلول/ سبتمبر، ٢٠٠٠ وتمشيا مع توصيات لجنة ميتشل، يجب أن تتوقف النشاطات الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة.

وينبغي أن يسمح للاقتصاد الفلسطيني بالتطور. ومع انحسار العنف، ينبغي إعادة حرية الحركة، مما يسمح للفلسطينيين الأبرياء باستئناف عملهم وحياتهم العادية. ويجب أن يسمح للمشرعين والمسؤولين الفلسطينيين والموظفين الدوليين والإنسانيين أن يؤدوا مهام بناء مستقبل أفضل.

ويتوجب على إسرائيل أن تسلم مصادر الدخل الفلسطينية المجمدة إلى أياد أمنية مسؤولة.

وقد طلبت من وزير الخارجية باول أن يعمل بشكل مكثف مع قادة الشرق الأوسط والزعماء الدوليين لتحقيق رؤيا دولة فلسطينية، مركزا إياهم على خطة شاملة لدعم الإصلاح وبناء المؤسسات الفلسطينية. وفي نهاية الأمر يجب على كل من الإسرائيليين والفلسطينيين أن يتناولوا القضايا الجوهرية التي تفرق بينهم كي يكون هناك سلام حقيقي، بحل جميع الدعاوى ووقف الصراع بينهم. وهذا يعني أن الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام ١٩٦٧ سيتم إنهائه من خلال تسوية يتم التفاوض عليها بين الطرفين، اعتمادا على قراري الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ و ٣٣٨، مع انسحاب إسرائيل إلى حدود آمنة معترف بها.

ويتوجب علينا أيضا أن نحل المسائل المتعلقة بالقدس، ومعاناة ومستقبل اللاجئين الفلسطينيين، والسلام النهائى بين إسرائيل ولبنان، وبين إسرائيل وسورية تدعم السلام وتحارب الإرهاب.

وكل من هو على علم بتاريخ الشرق الأوسط يدرك أنه قد تكون هناك عقبات فى هذه العملية، فهناك كما رأينا قتلة مدربون لديهم تصميم يريدون وقف هذه العملية. إلا أن معاهدتى السلام المصرية والأردنية مع إسرائيل تذكرنا بأنه مع وجود قيادة مثابرة ومسؤولة فإنه يمكن تحقيق تقدم بشكل سريع.

ومع ظهور مؤسسات وقيادات فلسطينية جديدة، تظهر أداءً حقيقيا بشأن الأمن والإصلاح، أتوقع أن تستجيب إسرائيل وتعمل نحو اتفاق وضع نهائى. وبجهد مكثف من الجميع، يمكن أن يتم التوصل إلى هذا الاتفاق خلال ثلاثة أعوام من الآن، وسنعمل أنا وبلادى على القيادة بفاعلية نحو هذا الهدف.

وأنا أستطيع تفهم مشاعر الغضب والألم العميقة للشعب الإسرائيلى. فقد عشتم فترة طويلة جدا مع الخوف والجنازات، مضطرين إلى تجنب الأسواق ووسائل النقل العام، وأجبرتم على وضع حراس مسلحين فى صفوف حضانات الأطفال.

وقد رفضت السلطة الفلسطينية عرضكم للمساعدة وتعاملت مع الإرهابيين ولكم الحق فى حياة طبيعية ولكم الحق فى الأمن. وأنا أومن إيمانا عميقا بأنكم بحاجة إلى شريك فلسطينى مسؤول تم إصلاحه لإحراز ذلك الأمن.

وأنا أستطيع تفهم مشاعر الغضب واليأس العميق لدى الشعب الفلسطينى، فإنه على مدى عقود تم التعامل معكم كأدوات فى صراع الشرق الأوسط. وأبقيت مصالحكم رهينة تسوية سلمية شاملة يبدو أنها لا تأتى أبدا، بينما حياتكم عاما بعد عام. أنتم تستحقون الديمقراطية وحكم القانون. تستحقون مجتمعا مفتوحا واقتصادا مزدهرا. أنتم تستحقون حياة مفعمة بالأمل لأبنائكم. وقد يبدو أن إنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية ديمقراطية تنعم بالسلام أمرٌ بعيدٌ إلا أن أمريكا وشركاءها فى العالم على استعداد للمساعدة، مساعدتكم فى جعل ذلك ممكنا بأسرع ما يمكن.

وإذا ما أزهرت الحرية فى التربة الصخرية للضفة الغربية وغزة، فإن ذلك سيلهم الملايين من الرجال والنساء فى جميع أنحاء العالم الذين يعانون بنفس القدر من الفقر والاضطهاد، والذين يستحقون بنفس القدر فوائد الحكم الديمقراطى.

ولدى أمل لشعوب الدول الإسلامية، إن التزامكم بالأخلاق والعلم والتسامح أدى إلى إنجازات تاريخية عظيمة، وما زالت هذه القيم حية فى العالم الإسلامى اليوم. ولديكم ثقافة غنية، وتشاركون الرجال والنساء فى جميع الثقافات تطلعاتهم. وليس الازدهار والحرية والكرامة مجرد آمال أمريكية وآمال غربية. إنها آمال عالمية إنسانية. وحتى فى خضم عنف واضطراب الشرق الأوسط، تؤمن أمريكا بأن لهذه الآمال القدرة على تغيير الحيوات والدول.

إن هذه اللحظة هى فرصة واختبار معا لجميع الأطراف فى الشرق الأوسط — فرصة لوضع أسس سلام المستقبل، واختبار لإظهار الجادين بالنسبة للسلام وغير الجادين. والخيار هنا مطلق وبسيط. ويقول الكتاب المقدس، "وضعت أمامك الحياة والموت. ولذا، اختر الحياة". وقد أن الأوان لأن يختار الجميع فى هذا الصراع السلام والأمل والحياة.



مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط

باول يعلن مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط

(وزير الخارجية يشرح المبادرة فى خطاب بمؤسسة التراث)
١٣ ديسمبر ٢٠٠٢م

أود أن أرحب بضيوفنا الآخرين من السلك الدبلوماسى، والعاملين فى الكونغرس، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، شكرا لكم لتخصيصكم الوقت للمجئ اليوم.

وإنه لمن المناسب أن نجتمع فى مؤسسة التراث ذلك أن رؤيا المؤسسة، ببناء وطن تزدهر فيه الحرية، ويعم الرخاء على المجتمع المدنى، هى نفس الرؤيا التى نتقاسمها مع شعوب الشرق الأوسط لبلدانها.

فالشرق الأوسط منطقة شائكة فائقة الأهمية للشعب الأمريكى.

حيث إن الملايين منا يتعبدون فى كنائس ومساجد، ومعابد يهودية، مبشرين بالديانات العظيمة الثلاث التى ولدت فى الأراضى الممتدة بين البحر الأبيض المتوسط والخليج الفارسى.

ولغتنا وتقاليدنا حافلة بإشارات إلى بيت المقدس وبيت لحم ومكة المكرمة.

ودليل الهاتف لدينا يحمل تلك الأسماء أمثال موسافى، ليفى، وشاهين.. التى تتحدث عن جذور عائلات عريقة فى الشرق الأوسط.

ومزارعونا يزرعون القمح، وعمالنا يصنعون الطائرات وأجهزة كمبيوتر، ومنتجات أخرى عديدة نبيعها لدول المنطقة بينما الأموال تتدفق من المستثمرين فى الشرق الأوسط إلى بلدنا.

ومن المفجع أن آلافا من رجالنا ونسائنا ماتوا فى ١١ أيلول / سبتمبر، ٢٠٠١، على أيدى إرهابيين ولدوا وأصبحوا راديكاليين هناك.

واعترافا منا بأهمية المنطقة، كرسنا دماءنا ومالنا لمساعدة شعوب وحكومات الشرق الأوسط على مدى نصف قرن من الزمن وأكثر.

والحقيقة، إن سيرتى فى الخدمة العامة صاغتها الأحداث هناك، فقد كان لى امتياز أن أكون رئيس هيئة الأركان المشتركة عندما قادت الولايات المتحدة التحالف الدولى، بما فيه عدد كبير من الدول العربية، الذى أخرج الغزاة العراقيين من الكويت، واليوم كوزير للخارجية يستقطب الشرق الأوسط قدرا عظيما من اهتمامى.

وقد شددت سياستنا الشرق أوسطية كحكومة، على كسب الحرب ضد الإرهاب، وتجريد العراق من الأسلحة، وإنهاء النزاع بين إسرائيل والفلسطينيين.

والحرب على الإرهاب لا تقتصر على الشرق الأوسط طبعا، غير أن أصدقاءنا هناك لهم مصلحة مهمة بها بوجه خاص فقد عانى كثيرون بلاء الإرهاب مباشرة، ويسرنى أن أصدقاءنا سارعوا لمواجهة التحدى بأن منحوا حقوق إنشاء قواعد لعملية الحرية المستديمة فى أفغانستان ومبادلتهم المعلومات الاستخباراتية المتعلقة بتنفيذ القانون، واعتقالهم إرهابيين مشتبها بهم، وفرضهم قيودا على التمويل الإرهابى.

وعلينا أيضا مع دول الشرق الأوسط، ومع أصدقائنا وحلفائنا، ومجتمع الدول أن نعالج أيضا الخطر الجسيم والمتنامى الذى يشكله نظام صدام حسين العراقى، وقد أعطى مجلس الأمن الدولى بموافقته على القرار ١٤٤١، العراق فرصة

أخيرة للوفاء بالتزاماته، فالنظام العراقى يمكنه إما أن ينزع أسلحته أو أنه سيجرد منها. الخيار خيارهم.. لكنه لا يمكن أن يؤجل بعد الآن.

ولدينا أيضا اهتمام قومى عميق وثابت بإنهاء النزاع الإسرائيلى ـ الفلسطينى ونحن نعمل مع أصدقائنا فى المنطقة ومع المجتمع الدولى، لتحقيق سلام دائم يرتكز على رؤية الرئيس بوش فى إقامة دولتين تعيشان جنبا إلى جنب، فى سلام وأمن وهذا السلام سيتطلب من الفلسطينيين قيادة جديدة ومختلفة، ومؤسسات جديدة ونهاية للإرهاب والعنف، وإذ يحقق الفلسطينيون تقدما فى هذا الاتجاه سيكون مطلوبا من إسرائيل أيضا أن تجرى خيارات صعبة، بما فيها إنهاء جميع أوجه النشاط المتعلقة بالاستيطان بصورة تتمشى مع تقرير ميتشل.

وكما قال الرئيس بوش إنه بجهد مكثف من قبل الجميع، سيكون إيجاد دولة فلسطينية قابلة للحياة أمرا ممكنا فى عام ٢٠٠٥.

إن هدفنا النهائى هو تسوية عادلة وشاملة عربية إسرائيلية، تكون فيها جميع شعوب المنطقة مقبولة كجيران، تعيش فى سلام وأمن.

وقد كانت هذه التحديات ولا تزال فى مقدمة سياسة الولايات المتحدة الشرق أوسطية، ولسبب وجيه، فكل منها يؤثر تأثيرا عميقا على مصالحنا القومية، وعلى مصالح الشعوب التى تعتبر الشرق الأوسط وطنا لها، ونحن مازلنا ملتزمين التزاما عميقا بمواجهة كل هذه التحديات بهمة وعزم وتصميم.

وفى الوقت نفسه بات واضحا بصورة متزايدة أنه يجب علينا أن نوسع تعاوننا مع المنطقة إذا كان لنا أن نحقق نجاحا. وعلينا خصوصا أن نوجه اهتماما متواصلا ونشيطا إلى الإصلاح الاقتصادى والسياسى والتعليمى وعلينا أن نعمل مع الشعوب والحكومات لسد الفجوة بين التوقع والواقع التى دعت إليها الملكة رانيا ملكة الأردن بصورة بليغة.

وقد أوجد انتشار الديموقراطية والأسواق الحرة التى ألهبتها عجائب الثورة التكنولوجية قوة محركة تستطيع أن تولد ازدهار ورفاها إنسانيا على نطاق لم يسبق له مثيل إلا أن هذه الثورة خلفت الشرق الأوسط وراءها إلى حد كبير..

لقد قدمت دول الشرق الأوسط على مدى التاريخ مساهمات لا تقدر بثمن للعلوم والفنون لكن اليوم توجد شعوب كثيرة هناك تفتقر إلى الحرية السياسة والاقتصادية وفاعلية المرأة والتعليم الحديث الذى تحتاج إليها لكى تزدهر فى القرن الـ٢١، وكما جاء فى تقرير التنمية الإنسانية لعام ٢٠٠٢، الذى وضعه أساتذة عرب بارزون وأصدرته الأمم المتحدة، فإن سكان المنطقة يواجهون خيارا أساسيا... بين كسل وجمود...(و) نهضة عربية تبنى مستقبلا زاهرا لجميع العرب.

هذه ليست كلمات إنها كلمات خبراء عرب نظروا بعمق إلى القضايا، وهى تستند إلى الحقائق الصارخة.

إن حوالى ١٤ مليون راشد عربى يفتقرون إلى وظائف هم بحاجة إليها لوضع طعام على موائدهم، وسقوف فوق رؤوسهم وأمل فى قلوبهم، وسيدخل زهاء ٥٠ مليون عربى أخر من الشبان والشابات سوق الوظائف المزدحم أصلا خلال الأعوام الثمانية القادمة.

إلا أن الاقتصاديات لا تولد ما يكفى من الوظائف فالنمو ضعيف والناتج المحلى الإجمالى لـ٢٦٠ مليون عربى هو أقل من ذاك الذى لأربعين مليون أسبانى، كما أنه أخذ فى التدهور حتى أكثر من ذلك أضيفوا إلى ذلك إنتاج ٦٧ مليون إيرانى والنتيجة تبقى مجرد ثلثى الناتج الإيطالى.

داخليا كثير من الاقتصاديات تخنقها التنظيمات والمحسوبيات وتنغلق فى وجه مغامرات فى التجارة والأعمال وفى وجه استثمار وتجارة .

ودول الشرق الأوسط غائبه أيضا إلى حد كبير عن الأسواق العالمية حيث إنها بالكاد تولد ١ بالمئة من صادرات العالم غير النفطية وهناك عشر دول شرق

أوسطية فقط تنتمى إلى منظمة التجارة العالمية، وكما حذر الرئيس المصرى حسنى مبارك فإن "إعطاء دعم للصادرات هو قضية حياة أو موت".

إن العجز فى الفرص الاقتصادية هو تذكرة إلى اليأس وهو إضافة إلى الأنظمة السياسية المتصلبة؟ إلى جانب اقتصاديات أكثر تحررا يحتاج كثير من شعوب الشرق الأوسط إلى صوت سياسى أقوى.

إننا نرفض الفكرة المتعالية القائلة أن الحرية لن تنمو فى الشرق الأوسط، أو أن هناك أى منطقة فى العالم لا تستطيع أن تحتمل الديمقراطية.

وقد جسد الرئيس بوش تطلعات الشعوب فى كل مكان عندما قال فى خطابه فى وست بوينت إنه عندما يتعلق الأمر بالحقوق والحاجات المشتركة للرجال والنساء ليس هناك تصادم حضارات فمتطلبات الحرية تنطبق كليا على أفريقيا وأمريكا اللاتينية وكامل العالم الإسلامى.

وإذا أعطيت الشعوب خيارا بين الطغيان والحرية فإنها تختار الحرية، علينا فقط أن ننظر إلى شوارع كابول المزدحمة بأشخاص يحتفلون بانتهاء حكم طلبان فى العام الماضى.

وهناك بصيص أمل فى الشرق الأوسط أيضا فدول أمثال البحرين وقطر، والمغرب قامت بإصلاحات سياسية جريئة، والمنظمات المدنية ناشطة بصورة متزايدة فى كثير من الدول العربية، تعمل فى قضايا تتعلق بالخبز والزبد مثل تأمين بطاقات هوية للنساء توجد حاجة ماسة إليها.

ونحن نرى أيضا ثورة عارمة فى وسائل الإعلام من محطات التليفزيون الفضائية إلى مجلات أسبوعية صغيرة الحجم وعلى الرغم من أن البعض منها لم يرق بعد إلى مستوى مسؤولياته للقيام بتغطية مسؤولة وتقديم معلومات واقعية فإنه يجعل المعلومات فى متناول أعداد من السكان أكثر من أى وقت مضى.

ومع ذلك مازالت تحكم كثيرا من الشرق أوسطيين أنظمة سياسة مغلقة وكثير من الحكومات تكافح مؤسسات المجتمع المدنى باعتبارها تهديدا بدلا من أن يرحب بها كأساس لمجتمع حر، ديناميكى ومبشر بالأمل ناهيك عن أن لغة الكراهية والاستبعاد لا تزال هى اللغة السائدة.

وكما قال الملك محمد عاهل المغرب لبرلمان بلده قبل سنتين إنه لتحقيق التنمية والديمقراطية والتحديث من الضرورة تحسين وتقوية الأحزاب السياسية والنقابات العمالية والجمعيات ووسائل الإعلام وتوسيع مدى المشاركة.

وأخيرا إن عدد كبيرا من أطفال المنطقة يفتقر إلى المعرفة ليستفيد من عالم من الحرية الاقتصادية والسياسية فعشرة ملايين طالب فى سنوات الدراسة هم إما فى المنازل أو يعملون أو فى الشوارع بدلا من أن يكونوا فى صفوفهم المدرسية وحوالى ٦٥% من آبائهم لا يحسنون القراءة أو الكتابة دع عنك مساعدتهم فى دروسهم وبالكاد يستطيع شخص واحد من كل مائة الوصول إلى كمبيوتر ومن أولئك النصف فقد يستطيع الوصول إلى العالم الوسع عبر الإنترنت.

وحتى عندما يذهب الأطفال فعلا إلى المدرسة غالبا ما يتعذر عليهم تعلم المهارات التى يحتاجون إليها لكى ينجحوا فى القرن أل٢١، التعليم غالبا ما يعنى الاستظهار من غير فهم بدلا من التفكير الخلاق الحيوى الضرورى للنجاح فى عالمنا المتصف بالعولمة.

وقد وجد واضعو تقرير التنمية العربية أن التعليم أخذ يفقد دوره المهم كوسيلة لتحقيق تنمية اجتماعية فى الدول العربية متحولا عوضا عن ذلك وسيلة لاستدامة الفقر والطبقات الاجتماعية وتلك الإدانة دامغة ودعوة للعمل.

وهناك موضوع دائم يبرز من خلال هذه التحديات ألا وهو تهميش المرأة فى كثير من دول الشرق الأوسط فأكثر من نصف نساء العالم العربى أميات ويعانين أكثر

من جراء البطالة والافتقار إلى فرص اقتصادية وتشكل النساء أيضا نسبة من أعضاء البرلمانات فى العالم العربى أصغر منها فى أية منطقة أخرى فى العالم.

وإلى أن تطلق دول الشرق الأوسط العنان لقدرات نسائهن لن تبنى مستقبلا من الأمل.

إن أية معالجة للشرق الأوسط تتجاهل تخلفه السياسى والاقتصادى والتعليمى ستكون مبنية على رمال.

سيداتى سادتى حان الوقت لوضع أساس متين من الأمل. إننى أعلن اليوم مبادرة تضع الولايات المتحدة بثبات فى جانب تغيير وإصلاح ومستقبل حديث للشرق الأوسط.

خلال زيارة الرئيس مبارك لواشنطن فى آذار / مارس الماضى طلب منى الرئيس بوش أن أتولى رئاسة جهد جديد للحكومة الأمريكية لدعم شعوب وحكومات الشرق الأوسط فى جهودها لمواجهة هذه التحديات الإنسانية الملحة.

ويسرنى أن أعلن النتائج الأولية لعملنا مجموعة مبتكرة من البرامج وإطار لتعاون مستقبلى نسميها مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط.

إن مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط هى جسر بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط بين حكومتنا وشعبنا يسد فجوة الأمل بالطاقة والأفكار والأموال.

ومبادرة شراكتنا هى استمرار وتصعيد لالتزامنا القائم منذ زمن طويل بالعمل مع جميع شعوب الشرق الأوسط لتحسين حياتها اليومية ومواجهة المستقبل بالأمل.

وكما أن قرارنا على إعادة الانتساب إلى اليونسكو وهو رمز على التزامنا بتعزيز حقوق الإنسان والتسامح والتعلم فإن هذه المبادرة هى دليل قوى على التزامنا بكرامة الإنسان فى الشرق الأوسط.

إننا سنخصص بصورة أولية مبلغ ٢٩ مليون دولار لجعل هذه المبادرة تنطلق بقوة وسنعمل مع الكونغرس للحصول على تمويل جوهرى إضافى للعام القادم وهذه الأموال ستكون زيادة على الأكثر من مبلغ الآلف مليون دولار كالذى نقدمه كمساعدة اقتصادية للعالم العربى كل عالم.

وتستند مبادرتنا إلى ثلاث ركائز :

إننا سنشترك مع مجموعات من القطاعين الخاص والعام لسد فجوات الوظائف بإصلاح اقتصادى واستثمار للأعمال وتنمية القطاع الخاص.

سنشترك مع قادة المجتمع لسد فجوة الحرية بمشاريع لتقوية المجتمع المدنى وتوسيع المشاركة السياسية ورفع أصوات النساء.

سيداتى سادتى الأمل يبدأ براتب عمل وذلك يتطلب اقتصادا مليئا بالحيوية والنشاط، وعن طريق مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط سنعمل مع حكومات لإنشاء أحكام وأنظمة اقتصادية ستجتذب الاستثمار الأجنبى وتتيح للقطاع الخاص أن يزدهر.

وسنساعد شركات الأعمال الصغيرة والمتوسطة على تحقيق وصول إلى الرأسمال الذى هو قوام الحياة وكخطوة أولى يسرنى أن أعلن أننا سننشئ صناديق أموال للمشاريع فى الشرق الأوسط على غرار المشاريع البولندية - الأمريكية الناجحة للبدء فى الاستثمار فورا فى أعمال جديدة واعدة.

وسنساعد أيضا مزيدا من الدول على المشاركة فى الرخاء الاقتصادى العالمى، وذلك يعنى تقديم مساعدة فنية إلى الدول الأعضاء الطموحة فى المملكة العربية السعودية والجزائر ولبنان واليمن لتلبية معايير منظمة التجارة العالمية.

وهو يعنى البناء على اتفاقنا الناجح للتجارة الحرة مع الأردن بالبدء بمفاوضات اتفاقا تجارة حرة مع المغرب وهو يعنى الاستمرار فى العمل مع دول

كمصر والبحرين لاستكشاف طرق لتعزيز علاقتنا الثنائية من التجارة الاقتصادية بما فى ذلك عبر اتفاقات تجارة حرة ممكنة.

وتتطلب الاقتصاديات المنفتحة أنظمة سياسية منفحتة وعليه فإن الركيزة الثانية لمبادرتنا من الشراكة ستدعم المواطنين عبر المنطقة الذين يطالبون بأصواتهم السياسية.

وقد بدأنا المشروع الاختبارى الأول فى هذا المجال الشهر الماضى عندما أحضرنا وفدا من ٥٥ زعيمة سياسية عربية إلى الولايات المتحدة لمشاهدة انتخاباتنا النصفية.

وقد عقدت اجتماعا عظيما جدا مع هذه المجموعة الرائعة وكان التزامها وطاقتها مصدر الهام لى وقد وجهت إلى أسئلة صعبة وناقشنا القضايا كما يفعل الناس فى مجتمعات حرة.

وقد تحدثت أولئك النساء إلى بصراحة عن قلقهن بالنسبة إلى المستقبل وأحلامهن بعالم بحيث يمكن لأطفالهن أن يعيشوا فى سلام، وحدثونى عن أملهن بأن يرين نهاية للنزاعات التى تعمل منطقتهن وتحدثن إلى كيف يردن أن يتحكمن بحياتهن ومصائرهن وطلبن أن يعرفن المزيد عن الديمقراطية الأمريكية وكيف يجعلن أصواتهن أكثر فعالية وتطلب زيادة المشاركة السياسية أيضا تقوية المؤسسات المدنية التى تحمى حقوق الأفراد وتوفر فرصا للمشاركة وعن طريق مبادرتنا للمشاركة سندعم هذه الجهود.

ولكى تعمل الاقتصاديات الحرة والأنظمة السياسية بنجاح فإنها تحتاج إلى مواطنين متعلمين وعليه سترتكز الركيزة الثالثة لمبادرة التعاون بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط على إصلاح تعليمى.

وستشدد برامجنا على تعليم الفتيات فعندما تتحسن نسبة التعليم بين الفتيات تتحسن كذلك جميع مؤشرات التنمية المهمة الأخرى في أى بلد ولقد أصاب شاعر النيل حافظ إبراهيم عندما قال : ''الأم مدرسة إذا أعدتها أعددت شعبا طيب الأعراق.

وسنوفر منحا دراسية لإبقاء الفتيات فى المدارس وتوسيع التعليم للفتيات والنساء بصورة أوسع وسنعمل مع الأبوين والمربين لتعزيز الإشراف المحلى وإشراف الأبوين على الأنظمة المدرسية.

وفى كل واحد من هذه المجالات الثلاثة نحن ملتزمون بمشاركة أصيلة فى اتجاهين. مشاركة مع المواطنين ودول المنطقة، ومع الكونغرس وحتى مع جهات مانحة أخرى بينما ننفذ هذه الأجندة.

إن هذه المبادرة هى من المشاريع الأكثر تحديا التى درسناها نحن وشركاؤنا فى المنطقة وعلينا أن نكون واقعيين بشأن العقبات القائمة على الطريق أمامنا وبشأن الوقت الذى ستستغرقه لرؤية تغير حقيقى، وبشأن الدور المحدود الذى تستطيع جهات خارجية أن تقوم به وعلينا أن ندرك أن مصلحة الشرق الأوسط الحقيقية يجب أن تدفع بهذه المبادرة إلى الأمام وأن المشاركة الشرق أوسطية هى وحدها التى ستحافظ عليها لكن علينا أيضا ألا نقتنع بتوقعات منخفضة، فكما يظهر الاختمار فى المنطقة، فإن شعوب الشرق الأوسط نفسها تتملكها هذه القضايا.

ونحن لا نبدأ من لا شئ، فإننا نعمل الآن بنجاح فعلا مع مجموعة واسعة من الشركاء، مثلا أعلنا فى الشهر الماضى إنشاء مؤسسة ليد التى تشترك فيها الوكالة الأميركية للتنمية الدولية مع البنك الدولى والقطاع الخاص المصرى لدعم قروض المشاريع الصغيرة فى مصر.

إضافة إلى ذلك نشترك فعلا عن طريق شراكتنا من أجل التعلم مع دول المنطقة فى تدريب المعلمين وتعليم اللغة الإنكليزية وبرامج أخرى لتقوية أنظمتها التعليمية.

والحقيقة أن جزءا مهما من عملنا سيتناول مراجعة برامجنا القائمة للاستفادة منها والتأكد من أن برامجنا الحالية تلامس أكبر عدد ممكن من الأرواح.

كما أننا لا ندافع عن الأسلوب القائل إن حجما واحد يلائم الجميع فالمنطقة كثيرة التنوع بالنسبة إلى ذلك الأمر لكننا علينا نصغى ونعمل للتأكد من أن برامجنا مفصلة لتلائم حاجات الشعوب حيثما كانت تعيش.

وإننا بمبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط نعترف بأن الأمل المبنى على فرصة اقتصادية، وسياسية ، وتعليمية هو حاسم لنجاح جميع جهودنا ، وأن نجاح هذه الجهود ، الأخرى هو بدوره ضرورى لإيجاد أمل .

لقد شاهدت خلال جولاتى فى الشرق الأوسط ، فى الحياة العامة والخاصة، عن كثب طاقة وإبداع وتفانى الأبوين وهما يحاولان بناء مستقبل أفضل لأطفالهم . لكننى شاهدت أيضا إحباطهما عندما كان التقدم بطينا جدا. علينا أن نسير قدما بخطى أسرع، ولسوف نسير بخطىً أسرع .

إننا عبر مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط ، نضيف أملا إلى أجندة الولايات المتحدة والشرق الأوسط . وإننا سنستخدم طاقتنا، وقدراتنا ، ومثاليتنا لجلب الأمل إلى جميع عباد الله الذين يعتبرون الشرق الأوسط وطنا لهم .

شكرا لكم ،،



ثبت ببعض مراجع العولمة

١- آفاق النهضة العربية ومستقبل الإنسان فى مهب العولمة – أبو يعرب المرزوقى – دار الطليعة للطباعة والنشر ١٩٩٩م.

٢- أثر العولمة على التنمية الاقتصادية فى مصر – طارق اللبان – الناشر نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ٢٠٠٠م.

٣- اجتماعيات التنمية الاقتصادية لمواجهة العولمة وتعزيز الأمن القومى – محمد نبيل جامع – دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

٤- اختفاء الحدود : حماية كوكب الأرض فى عصر العولمة – هيلارى فرنش – الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، الطبعة الأولى سنة ٢٠٠١م.

٥- أخلقة العولمة بالسلوك الفطرى – المأمون على جبر عمار – مكتبة الآداب ٢٠٠٢م.

٦- أسرار الترويج فى عصر العولمة : تجارب شركات دولية فى الترويج – محسن فتحى عبد الصبور – مجموعة النيل العربية ٢٠٠١م.

٧- اقتصاديات الدول النامية وتحديات العولمة – عبد المنعم عبد الغنى على – دار النهضة العربية ٢٠٠٢م.

٨- الإدارة التنافسية للوقت المنظومة المتكاملة لامتلاك المزايا التنافسية الشاملة فى عصر العولمة وما بعد الجات – محسن أحمد الخضيرى – إيتراك للنشر والتوزيع الطبعة الأولى ٢٠٠٠م.

٩- الإدارة وتحديات العولمة – أحمد عرفة – ط المؤلف ٢٠٠٠م.

١٠- الاستثمار والعولمة – حسن عمر – دار الكتاب الحديث ١٩٩٩م.

١١- الإسلام والعولمة : مفاهيم وقضايا (كتاب الجمهورية) – أحمد فؤاد باشا – دار التحرير للطبع والنشر ٢٠٠٠م.

١٢- الإشراف التربوى فى ضوء تحديات العولمة – جمال محمد أبو الوفا – دار النهضة العربية الطبعة الأولى ٢٠٠١م.

١٣- الاقتصاد الأفريقى من التكامل الإقليمى إلى العولمة – فرج عبد الفتاح فرج – دار النهضة العربية ٢٠٠١م.

١٤- الإنترنت والعولمة – بهاء شاهين – عالم الكتب ١٩٩٩م.

١٥- البنيوية والعولمة فى فكر كلود ليفر شتراوس – محمد مجدى الحريرى– دار الحضارة للطباعة ١٩٩٩م.

١٦- التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادى العربى، العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة – إكرام عبد الرحيم – مكتبة مدبولى الطبعة الأولى سنة ٢٠٠٢م.

١٧- التعليم والعولمة وتحرير التجارة العالمية – السيد أحمد عبد الخالق – مكتبة الجلاء الجديدة ١٩٩٩م.

١٨- التكتلات الاقتصادية الإقليمية فى إطار العولمة : الكوميسا – مجموعة الـ١٥ أوروبا الموحدة – المشاركة الأوروبية الأفريقية المتوسطية – سمير محمد عبد العزيز – مكتبة الإشعاع الفنية الطبعة الأولى ٢٠٠١م.

١٩- التليفزيون والعولمة – محمد فتحى – دار التحرير للطبع والنشر ٢٠٠٢م.

٢٠- التنشئة الاجتماعية للطفل العربى فى عصر العولمة – السيد عبد القادر شريف – دار الفكر العربى الطبعة الأولى ٢٠٠٢م.

٢١- الثقافة العربية فى زمن العولمة – أحمد مجدى حجازى – دار قباء للطباعة والنشر ٢٠٠٠م.

٢٢- الجريمة فى عصر العولمة وملف لأشهر المحاكمات فى مصر – محمد فهيم درويش – دار النهضة العربية ٢٠٠٠م.

٢٣- الحب فى عصر العولمة – منى حلمى – دار المعارف ١٩٩٩م.

٢٤- الحوار الحضارى فى عصر العولمة – السيد ياسين – دار نهضة مصر للطبع والنشر الطبعة الثانية ٢٠٠٢م.

٢٥- الداروينية والإنسان : نظرية التطور من العلم إلى العولمة – صلاح محمود عثمان – منشأة المعارف ٢٠٠١م.

٢٦- الديمقراطية هى الحل لمخاطر العولمة – بطرس بطرس غالى – مركز الأهرام للترجمة والنشر ٢٠٠٢م.

٢٧- الشعر فى زمن العولمة – محمد موسى محمد دياب – مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر ٢٠٠١م.

٢٨- الصناعات الصغيرة والتنمية فى ظل العولمة – عبد الوهاب جودة – دار الهانى للطباعة ٢٠٠٢م.

٢٩- العالمية والعولمة – السيد يسين – دار نهضة مصر للطبع والشر الطبعة الثانية ٢٠٠٢م.

٣٠- العرب من الحداثة إلى العولمة – صالح السنوسى – دار المستقبل الطبعة الأولى ٢٠٠٠م.

٣١- العولمة : بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية – السيد يس – مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٨م.

٣٢- العرب والعولمة : بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية – أنطوان زحلان – مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٨م.

٣٣- العرب والعولمة : شجون الحاضر وغموض المستقبل – محمد على الحوت – مكتبة مدبولى الطبعة الأولى ٢٠٠١م.

٣٤- العلمانية والعولمة والأزهر – كمال الدين عبد الغنى المرسى – دار المعرفة الجامعية ١٩٩٩م.

٣٥- العولمة فرص ومخاطر – السيد يسين – مركز ميريت للنشر والمعلومات ٢٠٠٠م.

٣٦- العولمة (تبسيط المفاهيم العصرية) – محمود قاسم – الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠٠م.

٣٧- العولمة (كراسات ثقافية ٥) – سوزى رشاد – المركز المصرى لحقوق المرأة ٢٠٠٠م.

٣٨- العولمة (موسوعة الشباب السياسية، ١٣) – هناء عبيد – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ٢٠٠١م.

٣٩- العولمة إمبريالية الشركاء – إسماعيل زقزوق – الأفراد الطبعة الأولى ٢٠٠١م.

٤٠- العولمة : أية عولمة – يحيى اليحياوى – أفريقا الشرق ١٩٩٩م.

٤١- العولمة : قضايا ومفاهيم – أحمد الرشيدى – دار الجامعة للطباعة والنشر ٢٠٠٠م.

٤٢- العولمة : مقدمة فى فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة – محسن أحمد الخضيرى – مجموعة النيل العربية طباعة نشر وتوزيع الطبعة الأولى ١٩٩٩م.

٤٣- العولمة : نخبة من كبار المثقفين – إسماعيل صبرى عبد الله – دار الجهاد ١٩٩٩م.

٤٤- العولمة الاحتياجية – محسن أحمد الخضيرى – مجموعة النيل العربية طباعة نشر توزيع الطبعة الأولى ٢٠٠١م.

٤٥- العولمة التحدى والمقاومة – على إسماعيل الجرة –٢٠٠٢م.

٤٦- العولمة الثقافة وموقف الإسلام منها – آمال صفوت – دار الكلمة للنشر والتوزيع ٢٠٠١م.

٤٧- العولمة السياسية انعكاساتها وكيفية التعامل معها – فضل الله محمد إسماعيل – منشأة المعارف ١٩٩٩م.

٤٨- العولمة الطريق الثالث – السيد يسين – الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٩م.

٤٩- العولمة المالية : الاقتصاد السياسى لرأس المال المحلى والدولى (رؤية من البلاد النامية) – رمزى زكى – دار المستقبل العربى الطبعة الأولى ١٩٩٩م.

٥٠- العولمة الناقصة : التفكك الإقليمى والليبرالية السلطوية فى الشرق الأوسط – يزيد صايغ – مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

٥١- العولمة بين الماضى والحاضر – وداد يوسف كمال –٢٠٠٢م.

٥٢- العولمة فى النظام العالمى والشرق أوسطية – عبد الله أحمد أبو راشد – دار الحوار ١٩٩٩م.

٥٣- العولمة فى ميزان الإسلام – سعد خلف عبد الوهاب عبد الله البندارى – مكتبة الصفا والمروة ٢٠٠١م.

٥٤- العولمة فى ميزان الفكر : دراسة تحليلية – عاطف السيد – الطبعة المؤلف ٢٠٠١م.

٥٥- العولمة والأممية – محمد يوسف الجندى – دار الثقافة الجديدة الطبعة الأولى ١٩٩٩م.

٥٦- العولمة والثقافية الإسلامية - محمد الجوهرى حمد - دار الأمين ٢٠٠٢م.

٥٧- العولمة وآثارها على أفريقيا - جوزيف رامز أمين - الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠٢م.

٥٨- العولمة وأثرها على العقيدة والأخلاق - عبد العزيز المرشدى - جامعة الأزهر كلية أصول الدين والدعوة ٢٠٠٢م.

٥٩- العولمة والإسلام السياسى (كتاب الأهالى ٥٦) - شريف حتاته - ١٩٩٩م.

٦٠- العولمة والأقلمة : اتجاهان جديدان فى السياسات العالمية - ريتشارد هيجوت - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ١٩٩٨م.

٦١- العولمة والإقليمية : مستقبل العالم العربى فى التجارة الدولية - أسامة المجدوب - الدار المصرية اللبنانية للطباعة والنشر الطبعة الأولى ٢٠٠٠م.

٦٢- العولمة والأمن : الانعكاسات السلبية والإيجابية (كراسات استراتيجية، ٧٢) - رمضان الألفى - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ١٩٩٨م.

٦٣- العولمة والتجارة الالكترونية : رؤية إسلامية - بهاء شاهين - الطبعة المؤلف الأولى ٢٠٠٠م.

٦٤- العولمة والتحرير والتنمية فى مواجهة أقوى حدثين الأمم المتحدة والانكتاد (١٩٩٦) - ياسر محمد جاد الله - المجلس الأعلى للثقافة ٢٠٠٠م.

٦٥- العولمة والتحولات المجتمعية فى الوطن العربى - حيدر إبراهيم - مكتبة مدبولى الطبعة الأولى ١٩٩٩م.

٦٦- العولمة والتربية - احمد عبد الله العلى - دار الكتاب الحديث ٢٠٠٢م.

٦٧- العولمة والتكنولوجيا : دراسة حالة للصناعة الدوائية -محمد عبد الشفيع على - مؤسسة الأهرام ٢٠٠٢م.

٦٨- العولمة والتنمية العربية من حملة نابليون إلى جولة الأوروغواى - جلال أمين - مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٩م.

٦٩- العولمة والثقافة - حاتم بن عثمان - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت ١٩٩٩م.

٧٠- العولمة والطريق الثالث (سلسلة مختارات ميريت) – السيد يسين – مركز ميريت للنشر والمعلومات الطبعة الثانية ٢٠٠٠م.

٧١- العولمة والعلوم السياسية (سلسلة محاضرات الموسم الثقافى١) – إبراهيم عرفات – كلية الإعلام – جامعة القاهرة ٢٠٠٠م.

٧٢- العولمة والعولمة المضادة – عبد السلام المسدى – ط.المؤلف ٢٠٠٠م.

٧٣- العولمة والفكر العربى المعاصر – الحبيب الجنحانى – دار الشروق ٢٠٠٢م.

٧٤- العولمة والوطن العربى (قضايا التنمية، ٢٣) – صلاح سالم زرنوقة – جامعة القاهرة ٢٠٠٢م.

٧٥- العولمة وتحديات العصر وانعكاساتها على المجتمع المصرى – بثينة حسنين عمارة – دار الأمين الطبعة الأولى ٢٠٠٠م.

٧٦- العولمة وحرية الإعلام – سعيد نجيدة – دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع ٢٠٠١م.

٧٧- العولمة وصورة الإسلام – محمد حسام الدين – المدينة برس ٢٠٠٢م.

٧٨- العولمة وعالم بلا هوية – محمود سمير المنير – دار الكلمة للنشر والتوزيع الطبعةالأولى ٢٠٠٠م.

٧٩- العولمة وعلاقتها بالهيمنة التكنولوجية – آدم مهدى محمد – العالمية للطباعة والنشر ٢٠٠١م.

٨٠- العولمة وقضية الهوية الثقافية فى ظل الثقافة العربية المعاصرة – محمد بن سعد التميمى – ط.المؤلف ٢٠٠١م.

٨١- العولمة ومستقبل الإعلام العربى – محمد شومان – مركز الدراسات السودانية ٢٠٠٠م.

٨٢- العولمة ومشكلات إدارة الموارد البشرية – عايدة سيد خطاب – دار الفكر العربى ٢٠٠١م.

٨٣- القدس وانتفاضة الأقصى وحرب العولمة (سلسلة كتاب القدس،١٣) – أحمد صدقى الدجانى – مركز الإعلام العربى ٢٠٠٢م.

٨٤- المثقف العربى والعولمة (الأعمال الفكرية) - مصطفى عبد الغنى - الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠٠م.

٨٥- المدير وتحديات العولمة: إدارة جديدة العالم الجديد - أحمد سيد مصطفى - الأفراد الطبعة الأولى ٢٠٠١م.

٨٦- المسلمون والعولمة - يوسف القرضاوى - دار التوزيع والنشر الإسلامية ٢٠٠٠م.

٨٧- المسلمون والعولمة - محمد قطب - دار الشروق ٢٠٠٠م.

٨٨- المعلوماتية وحضارة العولمة رؤية نقدية عربية - السيد يسين - دار نهضة مصر للطبع والنشر الطبعة الثانية ٢٠٠٢م.

٨٩- الهويات القاتلة : قراءات فى الانتماء والعولمة - أمين مطوف - ورد لطباعة والنشر والتوزيع ١٩٩٩م.

٩٠- الوطنية فى عالم بلا هوية : تحديات العولمة - حسين كامل بهاء الدين - دار المعارف ٢٠٠٠م.

٩١- الوطنية فى مواجهة العولمة - محمد رؤوف حامد - دار المعارف ١٩٩٩م.

٩٢- اليسار والعولمة - وليد محمود عبد الناصر - نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة الأولى ٢٠٠٢م.

٩٣- اليوتيوبيا والجحيم : قضايا الحداثة والعولمة فى مصر - نبيل عبد الفتاح - المركز القطبى للدراسات الاجتماعية ٢٠٠١م.

٩٤- أمريكا جذور الغزو والعولمة - محمد أبو الإسعاد - سينا للنشر ٢٠٠١م.

٩٥- انفجار سبتمبر بين العولمة والأمركة - إبراهيم نافع - مركز الأهرام للترجمة والنشر ٢٠٠٢م.

٩٦- انهيار مزاعم العولمة - عزت السيد أحمد - مركز الإنماء الحضارى - حلب ٢٠٠٠م.

٩٧- بينات ترهقها العولمة - زكريا طاحون - ط.المؤلف ٢٠٠٣م.

٩٨- تطوير التعليم فىعصر العولمة – مجدى عزيز إبراهيم – مكتبة الأنجلو المصرية ٢٠٠١م.

٩٩- ثقافة العولمة القومية والعولمة والحداثة (المشروع القومى للترجمة، ١٣٢) – مايك فيذزستون – المجلس الأعلى للثقافة ٢٠٠٠م.

١٠٠- جنون العولمة تنفيذ المخاوف من التجارة المفتوحة – جارى بيرتش – مؤسسة الأهرام ١٩٩٩م.

١٠١- الحضارة العصر الوجه الأخر مع مقال كيف نصون الهوية الإسلامية فى عصر – مصطفى حلمى – دار الدعوة ٢٠٠١م.

١٠٢- حوار حول العولمة ومنظمة التجارة العالمية – آل سعود طلال بن عبد العزيز – دار الشروق ٢٠٠١م.

١٠٣- دراسات فى المنهج التربوى المعاصر رؤية لمنهج من أجل جيل جديد فى عصر العولمة – مجدى عزيز إبراهيم – مكتبة الأنجلو المصرية الطبعة الثانية ٢٠٠٠م.

١٠٤- رؤية الشباب العربى للعولمة : اعمال الندوة التى نظمها معهد البحوث والدراسات العربية ٢٤-٢٥ نوفمبر / تشرين ثان ١٩٩٩ – نيفين سعد – معهد البحوث والدراسات العربية ٢٠٠٠م.

١٠٥- شباب فى عولمه (شباب فقط : ١) – عادل حليم – الأفراد ٢٠٠٠م.

١٠٦- شبكات الأعمال العالمية فى عصر العولمة إدارة التنافسية والسيطرة على الأسواق فى القرن ٢١ : ١٧٤ – مصطفى أحمد مصطفى – مؤسسة الأهرام ٢٠٠٢م.

١٠٧- صراع الحضارات أو العولمة مصر والصين فى عالم متغير – عبد المنعم سعيد – الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠٢م.

١٠٨- عالم ماك : المواجهة بين التأقلم والعولمة – نيجامين آربر – المجلس الأعلى للثقافة ١٩٩٨م.

١٠٩- عالم منفلت كيف تعيد العولمة صياغة حياتنا – أنتونى جينز – مركز ميريت للنشر والمعلومات ٢٠٠٠م.

١١٠- عولمة الثقافة وأسلمه الديمقراطية – عبد الجليل الأزدى – الدار المصرية اللبنانية للطباعة والنشر ٢٠٠٢.

١١١- عولمة الفقر – محمد مستجير مصطفى – شركة سطور ١٩٩٨م.

١١٢- فى القول السياسى نقد العولمة والشرق الوسطية نايف سلوم – دار التوحيد للنشر ١٩٩٩م.

١١٣- فى مواجهة العولمة العصر القطبى تأصيل ومعاصرة (دارسات تاريخية قبطية ٤) – ملاك إبراهيم يوسف – معهد الدراسات القبطية الطبعة الأولى ٢٠٠٠م.

١١٤- قراءات فى التنمية المحلية والعولمة والاقتراب من النماذج التنموية محلية وقومية – محمد حسين محمد – دار النهضة العربية ٢٠٠١م.

١١٥- قضايا فى الفكر المعاصر العولمة - صراع الحضارات العودة إلى الأخلاق التسامح الديمقراطية ونظام القيم الفلسفة والمدينة – محمد عابد الجابرى – مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٧م.

١١٦- كيف نواجه العولمة – أحمد طه خلف الله – الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠٠م.

١١٧- ما هى العولمة؟ – أولريش بك – منشورات الجمل ١٩٩٩م.

١١٨- ماذا أعرف..؟ العولمة التاريخ الصراعات – المستقبل (موسوعة الشباب للعلوم) فيليب مورو ديفارج – شركة الخدمات التعليمية.

١١٩- مالية الدولة فى ظل عولمة الاقتصاد دراسة مقارنة بالشريعة الإسلامية – سيد حسن عبد الله حسن – دار طيبة للطباعة والنشر ١٩٩٩م.

١٢٠- مراهقة تحت ظلال العولمة – مى محمد أحمد.

١٢١- مسألة العولمة الاقتصاد الدولى وإمكانات التحكم – بول هيرست – المجلس الأعلى للثقافة ١٩٩٩م.

١٢٢- مستقبل المكتبات المدرسية والعامة فى ظل العولمة الالكترونية – طارق محمود عباس – المركز الأصيل للنشر والتوزيع ٢٠٠٣م.

١٢٣- المستقبل بين العالمية الإسلامية والعولمة الغربية (فى التنوير الإسلامى ٥٣) – محمد عمارة – نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ٢٠٠٠م.

١٢٤- مصر وعصر العولمة التحديات والفرص – مؤتمر مصر وعصر العولمة التحديات والفرص (٣٤ الإسكندرية ١٩٩٨م.

١٢٥- مهارات البحث النفسي والتربوى والاجتماعى فى عصر العولمة – عادل يوسف خضر – مكتبة النهضة المصرية ٢٠٠٢م.

١٢٦- مواجهة العولمة فى التعليم والثقافة دراسات فى التربية والثقافة ٨) – حامد عمار – مكتبة الدار العربية للكتاب الطبعة الأولى ٢٠٠٠م.

١٢٧- نحو بناء نموذج مسلم للعولمة – احمد عامر – ط. ٢٠٠٢م.

١٢٨- نذر العولمة – عبد الحى يحيى زلوم – المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت ١٩٩٩م.

الفهرس

رقم الإيداع ٢١١٦٩/٢٠٠٣

الترقيم الدولى I . S . B . N
977 - 04- 4386 - 7

تم الطبع لدى

المؤسسة الفنية للطباعة والنشر

حمدى سلامة وشركاه
٣ ش الخبز - التعاون - فيصل
ت ، ٣٨٤٩٤٨٤